

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



مجلس شورای اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب مسکاة (فهارست، مطبوعه و معجم)

مؤلف تاریخ ۱۲۶۲

مترجم

شماره قفسه ۱۷۷۹۱

۲۰۱۹۵۶

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۷۷۹۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب مستطاف (تواریک، مطبوعه و رسم)	
مؤلف	تاریخ ۱۲۶۳
مترجم	
شماره قفسه	۱۷۷۹۱
شماره کتاب	۲۰۸۹۵۶

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۷۷۹۱

کتابخانه و کتبه الفقه

۱۷۷۹۱
۲۰۸۹۵۶



بسم الله الرحمن الرحيم أمثال اللآلئ المشهورة واقعة في كتاب الله ثم أراد أمثال اللآلئ المشهورة والآثار الواردة
 في تحريم الله ثم فقال الحمد لله رب العالمين قاصدا للثناء وإيقاع الحمد بهذا الكلام و أراد الحمد لله رب العالمين
 معناه الحقيقة بالحمد والعجز في مقام في مقام الحمد ولما نقص ان الله ثم قد شرف بنبأ كونه لا يذكر الا بذكر
 معه قد اراه في كتابه بالتصديع عليه فقال الصلوة والسلام على افضل الرسلين المجامع لافعالهم مع زيادة
 كابدل غير قوله فبهذا يهتدوا فله و قوله ثم وانك لعلى خلق عظيم وقوله ما كان محمد ابنا جسد من
 ولكن رسول الله وخاتم النبيين قد ورد في فضله وكاله لا يخرج الى ذكره ومولد الرسل ثم كما قيل ان
 باسم ما خرد من اسم لما خرد الحمد ومحمد المنقول عن اسم مفعول المصطفى وعلى عمرته وسلم الطاهر
 من او ناس الذنوب وذو الفضل العيرب وبعد الحمد والصلوة فله الامور المرتبة في الدنيا
 وجزء اخر من عبارة متعارف او ط الى اس فتقول فليدة اللفظ كثيرة المعاني وبيان ما هو
 وواجب تحصيل الصلوة على الوضوء المأمور به مقدمة او مقارنته انفسها جليلة للآثار
 ثم و اسماها وانما حاصلة ثم بضم النون المعجمة الغنية والقائمة حصة البغية والتمسك في
 الامور وفي تاليف تلك الرسالة وفي ترتيبها كل مطلب منها في ترتيبها على الحق على الحق
 اسم واحد حاكمها مشتملة على مقدمة وفصول ثلثة وخاتمة ففي بيان ترتيبها
 المبحث عنها فمن هذه الرسالة عن الصلوة اذ سميت فيها عن عراضها الذاتية فالصلوة الوا
 افعال مأمورة عند المشرع ما يصدق عليها اسم من غير دخول الاجزاء والشرائط النفسانية

في حقيقة ما ادعى الحج سلب اسمها عاقبة بعض الاجزاء والشرائط على وجه وعدم حمل السلب علامة الحقيقة فيجب ان
 تكون موصوفة للامانة الكلية المتحققة في ضمن فاقده بعض الاجزاء والشرائط على وجه لا يلحق سلب الاسم بجمعه
 جميعها كالان في الموضوع للمامية الكلية المتحققة في الفرد العاقل لاجزاء غير الرئيسة كالاصبع والاذن وكذا
 وفي الفرد المجامع لجميعها فاجزاء مامية متفرقة كالماسية بانفائها لاجزاء كالماء او بعضها كالأجزاء
 كالاركان بمنزلة الاجزاء الرئيسة في الانسان كالقلب والعقل وغيرهما وجزء مطرد بنفسه على ما تنفي المامية
 بانفائها من شأنها كذا في لا تنفي للمامية بانفائها وهي غير ما لا يصح الاشتغال في صورة العلة والاختيار
 الالهيانية فمحصول ما بينهما لا يتوقف على التماثل بجميع الاجزاء المماثلة لهما من شأنها بل يتوقف على قيام
 لاسطة لعدم شرط الاول في التماثل عند من الوقت والثاني في الماثلين من شأنها ويمكن ان يكونا في بعضها
 اطلاقا كالطهارة ولا بد في حصولها ان يفعلها المكلف تقربا الى حصة الله اذ لا عمل الا بالنية في حصوله
 اليمية وجوبه بالنسبة الى الله والبر والامانة والواجب من كافة المسلمين بل بالضرورة من الدين ولما كان
 مستلزما كما في قوله يقتل ان كان ارتد عنه فطره ويستتاب ان كان من غير فان تاب قبل الاقل
 هذا في الرخص والا فلا راد لا تنقضي بطلان الحسب او قرب او فاق العدة او توب او توبت وامتن
 غير متضمن تكفير فليس كافرا وما ورد من ان تاركه كافر محمول على الردة الكفر المجاز المشابهة للحقيقة فيمنع
 العقاب او الركن مع الاستعمال نعم ففر وقد يقال فان عامه قبل والاولى في الرتبة وفصل العدة ورد
 في الاخبار الكثيرة وفيها ثواب جزيل ففي الخبر المروي وسدسه الى العلب عدة فرفقة يعني
 التي

التي هي من اظهر افرادها وشعبها لا يلزم تفصيل التي على نفسها فتركها الطواف المستعمل فيها الحج او طعن العدة
 العدة المفترضة بان يكون الحج غير صولة الطواف او حمل الحج على المنسوب غير من عشرين حجة وحجة من عشرين
 بيت مزدوجا يهتدى حتى يفنى فان لم يحط كون العدة بعشرتها لئلا يلزم كون صولة الكفرية غير من ثلث بيت
 من الزوب في الجنة فمن ضجعا فقد ضاع البعثة التي قيمتها كمنه ما ذكر في الجنة حيث فصل الاعمال اجزا بمحمل
 على المحرك زواجر الفاعل منهم بالقرب العبد الى الله تعالى ولو لم يعرف فضل من العدة من نعم الله في كل شيء
 بل الحج على الصريح انه قال من قبل الله عز وجل من صولة وحيدة لم يعزبه ونحو ذلك من الاخبار واعلم انهما
 يجب على كل انسان بالغ متحقق بالغه بانبات الشرائع على العادة والاحتكام او على عشرة سنين
 بانها في الست عشرة المذكورة وبلغ سبع سنين بانها ما والداخل في الاثني عشر عاقل مكره كالحسن
 والفتح او في بعضها بعض فمتى اذا ادرك من اوله او آخره او وسطه قدر العدة وشرايطها الملققة به ان
 اخره بقدر كونه منها مع بقاء الاقارب بقدر حاله او ثلثه او لا بشرط الرشد بترك النفع لوجهها على وجه
 ايم وما ذكرنا ظهر ان المنة واحدة في المراد من البالغ العقل لما شرا اليه او من باب التغليب فيجب
 عليها الا ان يفيض في النفس او في طرفة عينها الاسلام لاني وجوبها حال الكفار اي عند ما مكفون بها كما
 معاقبون بها انهم معاقبون بالاصل لان التكليف في حال عدم الشرط لا بشرط عدمه حتى يلزم التكليف
 بالاطلاق الفصح على انه نعم لو سلم سقط عنه قضاء ما فات قوته او لم يكن كافر من جهة الله تعالى
 وانما يظهر الفائدة في الملامت على كفره فان لم يقب على تركه ايم وكجب امام فعلها مفرقة الله نعم بالوجه وجوب

حسن الحيف والقياس

ومعرفة بالبحر من الصفات البرزخية الحقيقة كالقدرة والعلم والادوة والحركة والادراك والقدرة والكلام
 والصدق ومعرفة ما يتبع عليه من الصفات استنبط كعدم التركيب وعدم الجبرية والحسية وعدم التعدد
 والركبة وعدم كون صفات الحقيقة معاني زائدة على ذاتها قائمة بما يلزم تعدد القدر ويجب ان يعرف
 وهو كماله في الافعال كماله في التوحيد كماله في الذات بان يعلم ان كل ما يصدر عن حسن بالذات في العرض
 ليس فيه شبهة الاظم والعجب ويجب معرفة حكمته وكون افعاله مستقلة على ما هو معتقد بالاغراض الباطنية
 على الافعال وهو السانعة والقيومات التي هي من مقتضيات ذات الفيض ويجب ان يعرف من معرفة محمد ٣٣ والامنة
 والافعال يجب ما حواه به البرزخ ما علم ان كذا ان ارباب الافعال القصير والاطلاحة الى الشخص ويجب معرفة كذا
 بالدين الحق والحق القدير السبع وسعد واللايقين بالحق واللايقين بالحق واللايقين بالحق
 اصل الدين موضع عبادة مع انه ليس بامر كذا وكذا العلم المكمل في تلك الحث وانهما الجمع الكلام الباست من احوال
 المسبب والمعرفة على قانون الحق طريق النور والاسرار والحق المطلق الحق يجب ان لا يتعدى علم النعم في احوال الربوبية
 او غيره ذلك وقد افقت في هذا الباب كذا ما يصح القدر في العلم ان لا تكلف بهما في زمان الغيبة مثل زماننا
 الان من البرزخ والناهي الذي كلفوا بالامانة الرسول وادوا الامر بجهنم ووليكه فهدوا الاحكام الشرعية الفريضة
 والامر واستنبطوا من ادلتها المقتضية على كل كافر من افعالها لابطال الاحكام وقدره بحجج الالات والزمان والامكان
 وقدره بحجج الغيبة الاخذ من جهنم العدل ولم يكن على واسطة بل كان بواسطة ادريس عليه السلام عدالة تلك الدرس على كماله
 ومعرفة الله المجمع بالمشاهدة الكاشفة عن ثبوت الكيفية التي هي انفسية انفس من صدور الكيفية الكبار والاعمال القادرة
 من غير

ونبات المروعة منهم لهم اما بالمشاهدة الباطنية وما يحصل حسن الله او بنهذه العبد للعرفين باذنه فانه
 قبل الان الاضطرار من زمان جعفر المصطفى ٣ فان الرعية في تلكه او صنف من يمكن الوصول اليه في كذا
 وفرض الاخذ من الله في جهنم او قد اوس لا يكون كذا فيجب الحكمين فان قلت في امثال زماننا انهم
 يتحقق قسمة ثلث لمجيها طابان بخصيص باخذ بالادنى قلت لما كان القول بالاسمها فلا يوافقا لعن للاحتياط
 ان كان من غير جهنم وتقيده خلاف الادوات في وثق لكونه احتياطيا خلافا واما الرافعي في جهنم الاخذ
 الطريق في جهنم الاوثق فهو الاحتياط ودون غيره ويؤيد ذلك قوله في تحقيقه في الدين ويندوا فهم ارجوا اليهم
 لعدم كبره ونه في جهنم فاستدلوا بل المذكور ان كسب لا تعلمون وتعد ذلك وبالجملة فمن لم يعتقد ما ذكرناه من العلم
 بالدين ولم ياخذ بالاحكام الشرعية الفريضة كما وصفنا من الاخذ بالاجتهاد والتقيد فلا صولة في جهنم
 الدين على جهنمه وان التبرها شجعة وجميع ما يوجب فيها من الافعال والشرائط والكيفيات على كونها
 لاقتضاه المتعدد ولكن من قول جهنم وتقيده بما يحذف وعبارة الجاهل كما هو المشهور من الممكن جدا وادراك
 لاقتضاه المتعدد على ان كانت وامكن الرجوع اليها والاحتياط الاخذ بقدر الامكان فباخذ من غير العدل
 الاوثق فلا ولا في متنازلا الا الفاسق الضعيف المجرع البخل المتعدي فدا في كل جهة لا يثبت على العلم
 من الميت ولكن اذا دار الامر بين العدل على قول الميت واجبر الفاسق من قول الحق فقول
 الحق العدل على قول الفاسق الا اذا حصل العلم بصدق قول الفاسق من القرائن ان جرحه فيقدم قوله على قول
 العدل المجرع من الميت ولا يقدم قول المجرع من الميت على قول المجتهد الحي ويظهر ما ذكرنا حال كسب جهنم

بكونها من الحي العدل اوليت لك ونفاذتها في خبرت عدالة المؤلف وعدم خبرت كونها منهم ^{الكتاب}
 ونحوها وعدمه ومكذا حال الخبرين عنها **فصل احكام** ان الصلة الواجبة او مندوبة وبخلافها في هذه الرسالة
 في بيان الصلة الواجبة وفيها سبعة اقسام النسب الظاهر والنفى والصح والجمعة والبيان الفطر والاصح
 والاباء كالشرف والحرف والازالة ونحوها والطواف على من وجب عليه والامارات ولو قلن كبرها
 حلوا حقيقة والمترن بالتميز وتبسم كالعهد واليهن والاجارة ونحو ذلك مما ليس في خبراتها اصليا بل كان
 عارض ومنه الاحتياط والقضاء ان لم يند فيها ما سبق وما يتعلق بالصلة الواجبة ويرتبط بها فمحل نفق
 والغرض من هذا الفرض وبيان الصلة مقرر مودعة بالثبوت في هذا الفرض من بيان المقدم فلتذكر
الفصل الثاني احكام ان الفصل الاول منها في بيان مقدمات الواجب وتبسيطها قبل الصلة
 عليها ومنه الاصل في الطهارة وبمعنى الزاوية والظافة وشرعا اسم لما يج الصلة وللم
 يرفع الحدث من الوضوء والغسل واليتيم وموجبات الوضوء الباعثة على طلب المكلف بالوضوء عند دخول
 وقت الصلوة المشروطة بانها لا عدم كونه واجبا نفسيا كما هو الاظهر احسن **الاول** البطلان والثناء
 الغايطة **والثالث** الحج اذا خرج كل منهما من الموضع الطبيعي المعتد به من اعادة الناس الى
 الاعتياد لم يخرج منه اجابا كما هي في غيره مع عدم النقص في حركة الحج من غيره ان كان خارجا حلقه او
 السند الطبعي من غير اعتبار الاعتياد كما في بقية الحاج ولادة وفي الحج من غيره من غير السند او قال
 منها نعم المانع الاعتياد والعدم مع عدم ومنها الاول مع الخروج من تحت المدة والثاني من
 منها

محط وقول السند عدم محط والاحوط ان النفس كونه يظهر نعم محط سياتي فانما خرج من تحت المدة الانما خرج بالملك
 كالنفس من النعم وفخر الخرج بدون الانفصال اشكال والاصل هو عدم الاحوط والاحوط نعم وكذا الخرج من قبل
 فدايته وان كان الاصل خلافه وخروج غرضه كالمدة والدم غير الماء المتناهي وغيره ما مع عدم عدم الشكوت في فاج
 لورود نص مخرج فخرج من تحت حسب الفقه ان كان نطقا والبيان الغار والعدم في الدم السك مع افادة الغرض في بعض الاخبار
 في المدة عدم ما يقبضه بغيره وما كان واجب البطلان او غير ذلك مع ان الظاهر انه لا خلاف في شيء من ذلك الا في المدة
 بالمعنى وهو ما يوجب من غير خروج عقوبته ونحوها ولا يظهر لعدم ومكنة الوضوء بالملء وهو ما يوجب البطلان
 يخرج عقوبت البرل ومكذا البطلان الوضوء بالمعنى وهو ما يوجب عقوبت انزال الممنوع للاوداء لورود النص الصحيح في كل
 وانه لا شيء فيها من طهارة اليتم ان لم تعلق النجاسة بالبرل والمدة فليكن الخارج من ذكر الان في هذه الاصل
 البرل وهو معروف ناقص والثالث هو الذي يرضى للعظام ويغفر من الجسد ويخرج من طهارة وضوءه ويكون
 الورد في المدة والثالث المدة وقد فرغناه والاصل في الورد الخامس الورد وقد تم تفسيره في الاصل في الورد
 اليتم وهذه المدة طهارة ليس فيها شيء من الوضوء والغسل نعم لو خرج شيء من ذلك اذا لم يكن قد استمر من البرل
 يجب الغسل والوضوء من الاجابات الزم الغالب على الحائضين اللين ما فرط الحائض وجب الغسل عليها
 عذرها من السند والبهرية بطلان لا ذكرها بل اذكر جميعا تحقيقا في سبب الحائضين من الآفة مع عدم المانع او
 كما في مرقيا او مع المانع بشرط حصول العدم برك الزاوية فلو علم بعدمها او شك بل ظن بقوتها فليس في شيء من النقص
 الصحيح لعدم بعض الصحح والاطلاق ما عداه يرضى ما اذا حصل الزم ركنها او سببا او قاعدا او قائما او مفرجا او

او راجعا او ركب او مستقيما او مهيلا او غير ذلك من الاحوال بشرط العلم بالحوادث والخامس منها ما هو المتربط
 للعقل عننا او من الامور والجزءان والسكر ويشترط عمده في الصفة الاولى في الوجهية لا النقض ويترتب من الزم
 وما ذكره ان الزم فقط للعقل خاصة مطلق الحواس والعقل والاعراض مطلق لها وتعتبره الحواس فارق السكر
 وتعتبر السكر مطلق خاصة فارق الجزل ومنه الوجهية الرضوخا من الاستحسان القيد كاستياد السداد
 الوجهية للخصم للوضوح والغرض المضي ومردم بقدره الرضوخا من الغفلة في اوقات معلومة غالبا
 طلبة تربية الولد فاذا حلت حرفه لم يبق ذلك الدم الا تعديته فاذا وضعت المذخلة منه صفة الدم
 وكس حرفة اللبن غالبا لا غفلة العطف فاذا حلت من حلق وضاع بقي ذلك الدم بلا حرفة فستوفى مكانه ثم
 يخرج في الغالب في كل سنة ايام او سنة او اقل او اكثر بحسب قسب المزاج في الرطوبة وبعده عنها ودرجاته
 دم اسود او احمر غليظ حار غليظ لرفع وليس نذام مقام التفتيح حكامه لا انتم فيه والاعراض فيه حرج الرضوخا
 الغرض ولا تقدم الرضوخا الغرض ولا القول بوجوب التقدم كما هو من غير القول لا تغني له الغرض
 بلا حرفة على ما ذكره في الترتيب عند القول بوجوب التقدم مع غفلة الترتيب الانتيان للعبادة المشروطة به
 والسبب الموجب للوضوح الغرض لا يتم الاستحسان الكثرة والمتوسط في الجهد والاعراض فلا يوجب
 الكثرة والاعراض الغرض لا يتم الاستحسان الكثرة والمتوسط في الجهد والاعراض فلا يوجب
 الزم زيادة على الكثرة لا يظهر من غفلة الغرض بل وكما هو يخرج من الرضوخا الغرض على العادة
 واما الاستحسان او بعد غاية النفس او بعد سن الياس او قبل السوء دم صفر بارد فيقوى والتأمن
 كذا

لك المقاس بكرة النون وموالاتم الولادة والتامع لك مس الميت الا ان حاله يكون من باب ان لم يكن معلوما
 تقريبا كانه غير تقيد الكافر اذا تم الشك ولا سيما ولا شهيدا ولا موصوفا ويشترط ان يكون الميت ان يرد
 كذا النفس والمراد بوجه الرضوخا ولو كان الماس قبل الموت طهر كما هو الاظهر في حكم الميت بقطعة ذات العظم
 للميت من الحي او الميت في الحاق العظم الجرد اشكال والاعراض ذلك واحترضا بالامام من مس بالجزوات
 اذا كان لها نفس سائلة فلا يجب بمسها النفس بل يجب النفس اذا كان مع الرطوبة وعن بعض القول بوجوب
 النفس ومنها ايضا وفي الحاق القطع قبل تمام رعيته اشكال والاعراض ذلك سيما اذا حصل القطع بغير
 الهيولى عليه ان لم نقل بكونه طهر والعاشق الوجهية للوضوح غيرة وهو لم يث فيكون تسمية بها حاشا
 كالا غير يقين الميت والشك في الرضوخا الغرض بوجوب الرضوخا بسبب حاله الجفاء الميت ان يقين
 وعدم جواز نقضه الا يقين بخلافه فلا يعتبر بالاطن بخلافه انما هو مدلول الصحيح للورد في عدم جواز نقضه بالظن
 بل الظاهر ان لا خلاف فيه بوجوب اجماع فعليه العود ان كان الشك في شيء من افعال الرضوخا الغرض غفلة
 بالمشكوك فيه وما بعده ان لم يحصل الحفاف والافعيه وان كان الشك بعد افعاله غفلة والافعيه من الغفلة
 حال اخر كالعقود وغيرها فلا يجب الاعادة للصحيح ولا يرد عدم الحكم بعدم جوب الاعادة لما اذا كان الشك في
 الغرض الاخر اقيم وهو الاظهر وان كان الاصول مواتة كسج وان يقين ترك عقوباته وما بعده ان لم يقين
 وان كان المترك مواتا لم يقين على افعاله الحاشية ندوة اخذ من طينة مظم ولو كانت مسكنة على
 عدم الماشية من المسرعة من هذه الوجه واعتبار الشك في صفة الاعتبار مشروط بعدم بوجوه الحاشية والافلا

قبل العمل والظاهر الاخر وجوب الفعل لعدم شتره من ان يقضى من قبله الى آخره وجوبه بالحق الا اذا اتفق الوقت وعدمه بغيره
 واجبا كان او مندوبا لا يحسن الاحتياط سيما في الاول ولكن يجب الفعل لعدم الرتبة ذات الدم سواء كان دم الحيض والنفاس
 او الاغتسال في المرحمة للفعل وتقصير ذات الدم بالمرحمة بناء على عدم وجوب الفعل على اعتبارها لا بعد انقطاع دمها وجوب لا يفتقر
 عليها ذات الدم لا شرط القباد المبدء في صرف المشتق ما لا يجره لانها على تقدير ما ذكره اسلمان في المراتب بغيره باسحق والاد
 للجنين في ذات الدم التيمم مع تعدد الفعل لمجرد القطع بالاذان بالتحمل في الصوم بالاجماع اتفاقا متى مضى الى المخرج على خلافه
 قال بوجوب التيمم والبقاء غير الا بوجوب عدم نقصه ولو بالنزول الا اذا استعمل الزم على وجه لا يمكن دفعه فلا يخرج
 ولكن اذا تيمم قبل الفجر جده والا فلا وكل واحد من عدم جميع ذلك اذ لا دليل عليه فان الابه في سيا في الصلوة كتحصيل
 التيمم بخرج الحب والحق من المسجدين المندرجين اذ احتمل فيها اوصاف المندرج فيها الواجب فيها او في خارجها
 ثم جعل فيها عمدا او سهوا وان اشتم في الاولين والظن النفس كالمثل يفتي مناد وان المسح وضوء اطلق الحكم ما اذا
 اسكن الفعل ولم يكن متناهي التيمم بالمسح بالجملة وسائر زمانه فان التيمم اذ عرسته فلا يبعد تغييره بغيره والظن
 بوجوب الغرض وان كان الغرض بعيدا فتمت اعم ان واجبات الوضوء اثنان عشر بل ان يذهب اتفاقا وبعضها
 الزينة والفرقة مطلق القصد والمرتبة من مراتب المارة المسبوبة بالفرقة وقبلها الجزم وقبله الغرض وقبله المبدء
 وقبله المظهر كالبني الاصح واما تحقق يكون انفاك الفعل متناهي وشرا عابدا في حق القصد لا الفصل المأمور
 به والمستند لا يتناهي على الوجه الزجر لوجوبه ان المأمور بعمله للعبادة وكونه اهلا لها كما هو مرتبة القربى الذين يكون حسن
 سياهم او طهارتها لخصاته للموجبه لفرقة عندها بشيها بالقرب المكاني كما هو مرتبة الملبس والاختيار او من لا لا
 بالظن

ورافقة الخ من كمرتبة العبد او التيمم التيمم عند كمرتبة الاجر او الملامح مع عقابه كمرتبة الرتبة على اختلاف
 عن جميع ولكن خلاف ما يستفاد من الكتاب والسنة بالجملة فيلزم ما ذكرنا انه يجب ان تكون الزينة بمقارنتها بغير العمل
 المأمور به ومرتبة الزينة على الوجه وصورتها في المبالاة تفصيلا على سبيل الاحتياط للكتابة الداعي الى العمل انما هو
 لا يشترط العدة او رفع الحدث او لها ان اسكن الرتبة بوجوبه فربما لا يسهل وجوب ما عدا القرينة نظر عند الردة انما هو
 الدم وطهرته ذلك الفعل متناهي ولا يحتمل ومنه المخرج على وجه الاحتمال الوجوب في الواجب والندب في المندب نعم لم
 ذلك فلا بد من قصد ميزانها من الما طرأ على يجوز ان لا يشترط في الرتبة في الوجوب والندب ولا القول بغير القول
 بعض الفقهاء بان لا يشترط في مثل الرتبة في الوجوب والندب لانه وقت العباد في الواجب لشرطه لا يكون الا اذا
 وبه ويزيد بكونه مندوبا على التقديرين بكونه مندوبا وذلك بان تقول انما اذا دخل الوقت وكان موعدا بوجوب المكلف ان
 بفعله بغير العباد في المشرط به وتأخير شرطه بغيره واقعا في الوضوء بقصد الاستحباب كالعدة في التيمم الواجبة والندب
 ببل الوقت على القول بكونه مندوبا مع انفسه او في ما عدا الوجوب قبل ظهور المبرور وقد افرغ بعض اجلة المعاصرين كجوابه
 الرتبة بعبادة اشتمل لزمه بالواجب ونظر على المشرط خلافه نعم يكفي مجرد الفعل بقصد انما لا لا الواجب
 او التيمم ان كل امر مأمور به يمكنه الدال في سائر القيد ومثل حكمه في العدة في ضرورة العدة في كيفية المبرور على اجازة
 المبرور والربب العادة ولو اشتهر عليه كونه العدة التي تحقق الامر بها فطعا اداء اوقضا يكفي في العدة التي تحقق
 الامر بها اما اذا اوقضا وان كان نيته الا اقام حجة لاصالة بقا الوقت ونظر الى ذلك فيجب بعد الزينة لا اذ هو من
 الوجه المستند تمام بل لا يجزى الى الفروع عن الوضوء بما تم مع الرجل الذي يركب ان لا يترك رتبة حتى انف الزينة الاولى في

على مقتضاها وعدم قصد نفعها كالزنا القاذح فيها ابتداء وانتهاء ما بينهما كان الاول او كان من الاكثر سببا للقول بانها العترة
 المحذورة بالبال فان كان الماتر انهما نفس المسمى الى الفعل من الزنا مثل العترة ثم وطهر بهم المستزادة للاختصاص بالعترة فيسقط
 كلمة الحب من المقارنة وتقدمها عند السبب لعدم انفكاك المحقق على هذا عند ما عتد القيام الى الماتر بربح حيث هو ماتر بربح
 بوقصد ما هو المبرر ليعقل الاعمال عن الاخر عند الاشتراك والظاهر لا يلزم عدم الاجزاء بالوضع الى سبب التقرب بارتداد التردد والاختلاف
 وتوهم ما يلزم من القول ان كان الباعث مجرى الامرين لعدم تحقق معنى الاختصاص للمعبر في العادة والماطر ذلك ايضا اذا
 الباعث ثم هو التقرب ثم طرأت التبعة الاخرى ان لم تقرب من ظهور هذا في الماتر في الضمير لجزء ولا فلا يوجد القول بالحق
 في ظهور الامام بكونه الاحرام من حيث الاعظام والظلم القاطم الى سبب العترة فلهذا في هذه نظير اخرج الزكوة فقد اخرجوه وذكر
 والى ان كان الاوطى من افضاء العترة والالطرت كطهر الزنا وسوءه فليس يفرج قطعان لم يفرج مقتضاها كيف كان
 فلا يخلو بالاستدانة لغير نسبة الاولى ودون الفعل فان وجد التبعة لباقي الاختلاف قبل الجفاف مع فلو ان بعض العترة
 الوجه الصحيح يظهر اعاد من ذلك العترة فقط ان لم يحذف قبله ولزم ان المختار القادر على ضبطه ومنع خروج ذلك في حق
 التبعة ليس بربح حيث دلت على المبطون والسنن في المفسر بطر الاستدانة التي بان يقول ان الزنا في الماتر لوجوب
 فربة الامام ثم مر بربح ان الزنا الذي هو الماتر في العترة وهو الماتر الى التبعة من الفعل في العبارة المستطرفة في الظاهر
 كالعلة الملاحظة عند حصول احد اسباب الابقاء المستوقف رفعها على التبعة كما انه يربح بالاستدانة انما منع ذلك
 الى ان اولها مما بان يقول ان الزنا لا يستدانة العترة ورضع الدلت لوجوب فربة الامام مما عارض الاخر الاوطى
 لا يحكي عن ايجاب العلاج وانما البرج والحرز من القول بربح الامرين وعلى طه والمعبر القول بربح احداهما وعن العلامة
 من الماتر

وجب من الماتر من القول بربح الوجوب والربح الى التبعة ومن التبعة المقصود والربح فيه والحق في بعض
 رسالة القول بالاعتناء بقصد الفعل للعترة وهو الاخر كما مر فلهذا اقول بالنسبة الى المختار والاخر من الماتر
 ومن يربحها من الزنا والماتر كالمبطون والسنن في الاستدانة لا بد ان تكون مقصورة له على القول بربح قصد
 او على وجه الاحتياط لا غير لعدم حصول الرفع في حقه فلا وجه لقصره فضلا عن القول بوجوب هذا اذا لم يحصل له
 المانقطاع والابقاء في الظاهر في الماتر في الرفع ايضا كما في المختار اوجبه او حتى طاهر وجا على خلاف
 من وجب اليه منها والاف في استدانة الاستدانة وجعل الوجه ان كيدا وحصول تبعة كل واحد منهما من جهة
 غير وجهه كما لا يخفى التماسا واجبات عند الوجه الشرعي ومرة للبدن يتقسم الى اجزاء ليسكن منها باسم
 الجبهة ومطابقة القاموس موضع السجدة او مسو ما بين الجنبين الى التبعة ومن يربح الزنا في القول بربح
 التامة والحادثة فقامى الشرع والقصاص مثلث الاتفاق مع كون الضم على ما في الصحيح اخرت في الشرع
 من فدية ولا حرة كما فيه وفيه جرح في الزنا هو الذي انكر الشرع عن جانب جهل وموضع الزنا وما
 الزنا ومنها الجنبان والجنب على الصحيح فوق الصحيح وما جنيان عن يمين الجبهة ومنها
 القاموس والجنبان حرافة مكشاة الجبهة من جانبها فيما بين الجنبين مع هذا الاقصاص الشرع ومنها العترة
 بالضم كما في القاموس ومكانه في وفي الصحيح ما بين الجنبين والماتر والشرع الماتر في قوله لغير ما فوق العترة
 من التوبة عامة وهو يحكي عن جميع من الاصحاب وصحح بعضهم ومنها العترة وقد فرغ من الزنا في حاد
 الماتر من الشرع في الصحيح هذا ارجح من قوله ان ثبت في موضع العترة في القاموس في وجوب الزنا ومنها

العوض وقد فسر في الرابض ما تحت العوض من جوار الطير المستقر في وقت العج حاضه حفر خفية وفي القدم
 العوض ياء بفتح مشعر حاضيه وفيه العاض في القاموس بفتح العنق وجانب الوجه فسر العاض بالفتح في
 القدم ثم قال كان الوجه ما يمدوا عنه الشعر والبيان ومنها موضع التخييف وبرزت الشعر المقيف في الشعر
 والصنع او ابتداء العوض وهو ينسلك في وقت النساء والفرس الشعر عنه ومنها التي يجب ومعه ومنها
 الذي هو مركب في القاموس ما جاء ورثا العنق لاسي ما في القدم والاذان يكتفان الانف من بين راس او من بين
 العين الى التي ومنها اللدب ومعه ما في شعر الاشفا العنق في القاموس بفتح العين بالضم وفيه ومنها
 العنق بفتح العين والشواتيل الشفة السفلى والذق في القاموس ومنها اللحم وبرزت الشعر
 بالفتح فسر في القاموس شعر الذقن والذق ومنها الذقن ومعه في القاموس بالفتح بالتحريك بفتح العين
 من اسفها وفي الرابض فسر حاد شعر الذقن بالفتح التخمير فيها شعر وبرزت ومنها البياض بين العنق
 والاذان واذ عرفت ذلك فاعلم ان الالجب ان يغسل الوجه من قدام شعر الراس ومعه شعر عنقه والاذان
 يتراعى استند في الراس وتبر عنه تسليح لجهة سره اكان حقيقة في فسر شعر الخفة الذي يكون كل يوم
 بحسب حاله فيكون صاحب الشعر الذي فيه وجهه باشر او كان غبرت القدامى له كما في قد فسر
 التي فيه الذي يبرع عنه بالانزع وحاب شعر الجبهة الذي يبرع عنه بالانزع فانها وان كانها من القدامى
 الحقيقة الا انها في حال الاستدانة في بعض انها يفر من نفسها انها لو كانت بحيث كان كل واحد منها حجابا
 كيف يكونان ومن موضع من راسها يكون قداما وجا عظان حال من كان كل واحد من حجابها فاصبحا

في راسها

من راسها ما يكون منبر الى ما فوقه والى ما تحت منبره قدام شعر الخفة الى ما فوقه وما تحت وما فوقه والاذان
 يكون انهما استند في الراس وابتداء تسليح الجبهة حاضيه فان يغسلان الوجه منبره الى موضع تكون من راسها صفا
 او نحا الى تحت وبرزت شعر الذقن في غير الخنق والنساء او تكون محاذ شعر الذقن ويجمع الوجه حقيقة كصفة الخفة في
 ما يجب الا يغرس الوجه طولا بحسب الالجب من قدام شعر الراس بالاهام بكر الهنود والاذان الغليظ والاذان الكوط
 عرفا سراد كان الوجه الكنف ما يكون صاحب هذا المقدار من العرض على الوجه ارفع حقيقة في فسر شعر الخفة او حكايا في شعر الصبي
 وطولها بالبرس الى جها فانها يبرجالة الى شعر الخفة بفتح العين من جها مثل الشعر الخفة عرافة نفس في شعر الغزل
 بفتح العين الخفة بحسب حال كل منها وهذا مقتضى الشعر العج في الشعر الخفة او بفتح العين لم يفر من الالجب وان كان في الشعر
 من شعرها خلافا لما يحسب له وفي من وجهه شعره وعن وجهه شعره والتمس من حله كك والكان اولها لعله
 والبياض الذي يبرسه بين الاذان وبعض العارض ما يخرج عن اساطيرها خلافا لما يحسب من الماسحافي والشهد من وجهه شعره
 ومن الشعر من عدمه كك ولكن الاذن الى اساطيرها خلافا لما يحسب من جوار الالجب ويبرع عنه بفتح العين في موضع الخفة في ما بين
 الالجب خلافا لما يحسب من لكونه وبرزت شعر الراس ويبرع عنه بفتح العين في موضع الخفة في الجمان انهم والالوط والاذان
 الذي في الالجب وان كان الاظهر خلافا ويجب انزاله المانع من وصول الماء الى الوجه من شعر الالجب والاذان والاذان
 والخفة والالجب بان يدخل الماء في خلاها الشعر البز في خلاها اذ انقرف ذلك الشعر المانع ببرزت الشعر في الوجه في
 التي طب من غير تقي النظر هو الذي يبرع عنه خفيف الا في وجهه وقد يفرق بالاعبر وصول الماء الى الالجب ولا خلافا في
 في وجوب غسل البز في خلاها فلا بد من غسلها وبرزت شعرها ما يجاد راسه من الشعر من المقدسة واه البز في الشعر بفتح العين

ظاهر

[illegible][illegible]

كان ذلك لانفسه الى صاحب طبعه واطول العلم الصحيح الاحكام في الدليل على تميزه عن غيره من الامور
 في المقدم يجب ان يكون شواهدا في العلم المتعارف من غيره من الامور من غير ان يكون شواهدا في العلم المتعارف من غيره من الامور
 المخرج من غير المقدم وان كان من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 على ان يكون له شواهد المقدم الذي يخرج او على ان يكون له شواهد المقدم الذي يخرج او على ان يكون له شواهد المقدم الذي يخرج او على ان يكون له شواهد المقدم الذي يخرج
 الفقه كما كان في الاستدلال والاعتماد فان كلا منهما يخرج على ما يجوز من الاستدلال فكلما جاز الاستدلال على ما جاز الاستدلال على ما جاز الاستدلال على ما جاز الاستدلال
 عليه كما لا يجب على الاستدلال المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 او يكون له ذلك المقدم من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 والادعاء من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 فيها في العلم المتعارف من غيره من الامور من غير ان يكون شواهدا في العلم المتعارف من غيره من الامور من غير ان يكون شواهدا في العلم المتعارف من غيره من الامور
 اوطول ولا يلزم العلم المتعارف من غيره من الامور من غير ان يكون شواهدا في العلم المتعارف من غيره من الامور من غير ان يكون شواهدا في العلم المتعارف من غيره من الامور
 على ما جاز الاستدلال على ما جاز الاستدلال على ما جاز الاستدلال على ما جاز الاستدلال على ما جاز الاستدلال على ما جاز الاستدلال على ما جاز الاستدلال
 والاحوال لا يطرأ في جميع الامور من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 تحت ارجح من غيره لما ذكره من بعض الامور من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 والاطلاقات والشواهد المتعارفة من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه

وما سمي بالاسفل الاسفل في غير ذلك من الامور من غير ان يكون شواهدا في العلم المتعارف من غيره من الامور من غير ان يكون شواهدا في العلم المتعارف من غيره من الامور
 من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 الكون في العلم المتعارف من غيره من الامور من غير ان يكون شواهدا في العلم المتعارف من غيره من الامور من غير ان يكون شواهدا في العلم المتعارف من غيره من الامور
 ان يكون له شواهد المقدم الذي يخرج او على ان يكون له شواهد المقدم الذي يخرج او على ان يكون له شواهد المقدم الذي يخرج او على ان يكون له شواهد المقدم الذي يخرج
 من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 في وسط المقدم من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 قال فقهاء الفقه المتأخرين ان المقدم من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 واما ما يوجب للاطفال ثم قال من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 العوض عن بعضها بمفضل والقدم انتهى والمتمم من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 وقد سمي بالاجماع من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 وهو المقدم من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 ثبات على ما هو عليه من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه
 وهو في غير ما سمي بالاسفل الاسفل في غير ذلك من الامور من غير ان يكون شواهدا في العلم المتعارف من غيره من الامور من غير ان يكون شواهدا في العلم المتعارف من غيره من الامور
 في ذلك الخارج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه ولا على شواهد المخرج من غيرا عليه

للعلم بالحق والافلاحت والاصحاحات المتفرقة والاصحاحات المتفرقة من اجزاء علم
 وان كان في الرواية موضع ثلث اصحاح من اجزاء الراس والرجل على بعض كبر الاجزاء بالاصحاح من اجزاء علم
 وفي بعض الاكابر رايها الى ان يربط المصالح بغير العلم ولكن على الاستصحاب بغير العلم بالرجل ومن بعض الاجزاء
 انما يجب تفريق الاصحاح وهو ليس بالحق ولا بد ان يكون في المصالح بالعلم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 وانما في بعض الاكابر رايها الى ان يربط المصالح بغير العلم ولكن على الاستصحاب بغير العلم بالرجل ومن بعض الاجزاء
 انما يجب تفريق الاصحاح وهو ليس بالحق ولا بد ان يكون في المصالح بالعلم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم

باجتماعها قبل الاصل لا يخفى على من قد علم ان العلم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 باجتماعها على علم من علمها من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 الاكتفاء بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 الاجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 السادس من واجبات الرتبة من الاجزاء كما ذكرناه من الاجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 ثم بالرجل من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 فالاول من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 للادلة وهي على الاقر من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 والرجل وقد اورد في فقرته من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 في الراجح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 كان المعبر في الجفيف والحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 على تقدير جعل العلم بان ذلك المعبر في الجفيف والحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم
 كما ذكرنا في الجفيف والحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم بالحق والافلاحت والاصحاح من اجزاء علم

جيتي وكيفه ثم نفوس العفراء او الى من اخرج ذلك العفراء من عوده والى من عكسه ٢ يجب ان يراعى في
 ثلث جهات على وجه الادوية والاولى ان يفر الكلى ليزال الماتر اسفل والاولى ان يفر الكلى ليزال الماتر اسفل
 قبل فخذ ذلك ما يحسن في انقاص بعض ما ذكرنا الى بعض آخر في تحقيق الترتيب لا يردف تحت المطر والماء اخرجها
 والظم الى الكلى صحيح وفاقا لشيخ بعض الاجابة فيكون في كل من الماتر والاسفل سابقا على الله
 المذكور ويجب ان تكون الزينة من الله الحكيم الى آخره بالعلم المتقدم والارط ان يفر بالبال ان يفر بالبال
 هذه الاقطة ومن غرضها ان يفر بالبال ان يفر بالبال ان يفر بالبال ان يفر بالبال ان يفر بالبال ان يفر بالبال
 فيحفظ مفاوه باقية عنهما فيكون لهما رائحة ليس يفر من حيث ابر والظم الى الكلى ليزال الماتر اسفل
 وان كان ما حدث اصفر وانما كالتس البطن ضم الرغف الى الالمس على باله في الزينة تاكيد او ليدل كل
 منها على معناه الذي في ذلك كانهما متلازمان في حقه ما وجبه جواز الظم ليس يفر من حيث ابر والظم الى الكلى
 وجهه ثم لمن يحدث اصفر وانما كالتس البطن ضم الرغف الى الالمس على باله في الزينة تاكيد او ليدل كل
 المتعلق للغرض على تقدير تسمية مفرص كمال الاقتران لادوم العرو والوج بالانكشاف بالاطلاق في حاله في حقه
 وانه من ذلك الغرض في الجهد والارط ان يفر من ذلك العفراء الى الظم وكذا يجوز ان يفر من ذلك العفراء الى الظم
 انفس اليه لرفع الماتر في الزينة الى الظم والكلاهما في وجوب ما ذكره في الزينة من الماتر المتألف من
 الغرض من الزينة الرأس والرقبة وما بينهما من اجزاء الوجه والاذنين وغيرها فان هذه الجبهة في الغرض من هذه
 يجب على الادوية حذف الرقبة عن الرأس من الارض في الادوية الرأس ليس في الغرض حقيقة في الامانة فيكون

من كلفها في دفعه في الاضطرار والاحتياج من جود معناه الغرض من الرأس والاذنين يكون في وجهه
 ويجب ان يفر من الماتر من الماتر من صلاتها في العفراء التوجه في الزينة وكيفية العفراء في وجهه في وجهه
 لان التماسه انما يكون في اثنين ولا يجب في البطن منها في البطن وكذا يجب في البطن منها في البطن
 البرزخ من الارض وكذا في كنفها اجزاء ظهرها ولا في الزينة على وجوب اتصال الماتر في حقه في الزينة
 الغرض والرضاء لا يجب في نفس الشدة ولا صله وكذا في حقه كنفه في الزينة من وصول الماتر الى الزينة
 واهله ويجب في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن
 الاكل من الماتر من المشكلا لا يفر من البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن من وجهه
 وجهه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن من وجهه
 في حقه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن من وجهه
 الجاني وان كان البعض والتعريف ويزيد في حقه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن
 اذ من ذلك في حقه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن
 وفيه ما فيه من حقه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن
 ادخال الماتر في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن
 في حقه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن
 والعكس ان الماتر في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن من وجهه في البطن منها في البطن

اذا كانت بحيث تمنع حصول صدق غسل الجسد او العلم برسا كانت تحت الاطوار او في مرض اخر كما في وجع
 ولا يفرط في الدرس اذا كانت بحيث تمنع من صدق غسل طاهر الجسد او حصول العلم بكونه احد العرفه
 والمعرفه في عامي الا انما التي تتخذ من اليقين او من السامعي من الراسيات في الجدي فله نظره
 يتحقق بعدم تحلل الجسد الميت الا من يرضى به او يخطى او يجر او يجر في انائه فله غسل في سائر الجسد
 اعادة الغسل المأمور ان كان غسل الجسد واما غيره فيكون انما هو الاخذ بغيره كمنه فله غسل الاصل وقضاؤه
 فيه الفهم ما بينه والمحقق وهو على سبيل الماقر ومما عساه واه القول بالانام بدون الوضوء ففصيله والوضوء
 بالوضوء بعد اعادة الغسل ان لم يكن اظهر ولا يتم ذلك الغسل ثم اعادة ثم اوقع الحدث ان لم يكن ثم قضاؤه كان
 من كل وضوء على الذي في الغسل الاول والوضوء ايضا الاصيل ان لم يقع الحدث والظمان ما ذكره
 في الغسل الماقر في سبيل القول بان كونه من اجزاء احوالها ويتم غسله من الوضوء بعد ذلك ما يقع من حصول الماء
 اليه كالماء لا يكون قاضيا وان كان في نظر السامعي من الراسيات للبارئ في اختيار الغسل
 والوضوء لا يتبادر في غير ذلك من غير جرم عليه ولا يعرفه ولكنه يفرض في النية ان لم يكن راء والا
 فيفعل ما يمكنه ما عدا ذلك ولو على وجه الاشارة كالمشاموس من الواجبات التي يتركها
 الشخص كذا ذكره من غسل الرأس والرقبة ولا غسل اللب الا من ثابرا وجسد اللب الا في الموضع
 الارثاسي فله غسل من غير جزء من السابق غسله خاصة والعبرة بالوضوء من غسله من غسله الا من غسله
 حصة ولا يجب في الموضع الثلثة الاجتناب بالاعمال وان كان لا يخطى واولى ولا يجب في الموضع العرفه في الوضوء

من الماء باسبغ فستر منها يغسل الغسل الا ان كان في وضوء الوقت او دوام الحدث
 في المستحاضه او خوف فحاجة طلاء الحدث لا يتم مع الفتور بقدر الاثنان بقدر الواجب
 الغسل او خوف فقد الماء به وبها او تدرؤهم لكونها راجحة والطم كفاية الاستدانة
 الحكيمه في النية مع اتقوا في ايم والى الاول تجديد النية التاسع من الواجبات طهارة
 الماء وطهارة رية بالماء المتقدم في الوضوء وطهارة الجسد وهو من المغسل قبل شروعه
 الغسل عن جنب لا يمنع طهارة جميعه بالبخير الذي يرغسله ولو كان بعضه من اجزاء
 الثلثة فلو غسل راسه مع كون قربة بخير غسل يده مع كون جليخة او نحو ذلك
 ثم اذا لم يجاسه ما يكون غسله بنية الغسل مع غسله فان غايته ذلك الا ان
 بالثبوت بسبب له النجاسة في اثناء الغسل وهو غير قاض في حصة ولا ينجس ما عدا
 زلت مع اذا الواجب تصيد ما لم يلمس وطهارة الجسد الماقر من الواجبات
 لم يمنع من استعماله سبب اياه بالماء المتقدم في الوضوء بخلاف الماقر منها امراته على الغسل
 كمن الوضوء فاقدم حتم في كفاية مثل الماقر الثاني حتم في القاع الغسل به لا يوجب السبب
 اياه للكان والماء الاول على تفصيل قضاؤه في الوضوء من كونه ما ذكره من غسله او الاحتياط بالنسبة
 واما ما لا يفرط في شدة قطع واما الاثنان فلهما الثلثة ودر الاصل على انهما في الفتور واما امر اليعرب
 فليس واجبا من ان كان ظاهره على وجه عدم الاصحاب عليه وانما هو من المسحات كالماءات واما الاكبر فالا انما

في مرة انبكت او نحوها مع عدم العلم ببقاء الرطوبة او الملائمة ولو كان شكا او طماننا لا يحكم بانتيه ولو لم يكن
 او نحوها رطبا ولكن في مرة عدم العلم ببقاء الرطوبة الجاسية وزحمه والها ولوم حفات السبل او نحوها لا يمكن
 الاحتياط بها امكن وبذلك كل موضع نظري في الجائز لا يحكم بها ولكن يمكن انهما امكن كان جميع تلك الجائز كانت
 شرفا ازاله قلبها وكذا الايام شرفا عن الزوب والسبل للصلوة بالها لم يكن طاهر طاهر على سبيل التعيين في بعضها
 كما في البرل في ونحوه وعلى وجه التحريم كما يكون يجوز ان يكون له او يثبت محامات لا اقر منها وان حصل الشك
 بثلثه احواد او ثلثه ممدات او غزفات او شمس الاحتياط في تركه ليس بامني وبات فها على عن الثلث
 ان لم يبق الخبر بتمامه اعتبار ان يكون تلك المسببات بظاهرها الاحكام او نحوها في بعض الجائز وذلك في الاستصحاب جازم
 المتفكر عن الخبر المتعار الى اخره من العاطية واما المتفكر المحم لا يعتد وصوره اليه فالزلة لا تكون الا بالما واستيفاد
 من هذه العباد امور الا في حصول الظاهر في المحامات لا غير المتفكر كما يحسن في العادة الثاني عدم
 الا في الثلث كما انزاله في الاظهر خلافه كما يحسن في بعض المختلف كما في سبيل المصالح الثالث عدم اشتراط الجبر
 وهو الاظهر للافتقار وان كان الاصول مالا شرفا بها امكن السوابع عدم وجوب استصحاب المحل بكون واحد
 فيجوز التوزيع والاحوط بل لا يلزم وجوب الاستصحاب الخاص الاكفا بالماح الواحد اذا لم يكن يثبت
 سمات بان كان الجبر واليهان الثلث او الثلث الجبر او المنة او طهر الوعدة او نحو ذلك وهو لا يقتضي رفق وفي ذلك
 ويحكم على المفيد والا محتمل كفايته ولزم التعدد المساد من وجوب الزلة على الثلث ولو لم يحسن اتفاقها
 وعدم الانحياز في عدم كونها كفايتها وانما هو في الاصل مالا تار المسابح شمول الطلاق الا في

ج

في قوله خبر ما كان من القدرين والاولا ظهر ولكن الاصول كما ترصد من التمسك بها امكن الثاني جواز
 استعمال ما استعمله الفقهاء ولو كان من الثلث فانه يقع طاهر واعتبار الكبار في بعض الاخبار فيه خلافا
 من عدم التسامح اجزاء مالا يجوز استعماله كما لا يعلم والروث والطوم ورا من الحرم كالوقد المحقق
 الحريم على الاصول من عدم العلم العاشر وفول الحبل الطاهر بغيره الى ان الطاهر ونحوه اصلي المستحب
 ونحوه فيجب الاستصحاب جازم مع قطع الجائز وعدم شك في الاحتياط في عدم اعتبار الحفاف والا يثبت
 مراعاة الثاني عشر وفول ما يلق عن الجائز والطهارة لا يختلف في عدم كفايته ونحوه الرضا الذي
 لا يتغير بقطع الجائز وكذا الزوب الذي ينفق بالحمل ولا يقع الجائز وبذلك الجبر الذي ينفق
 ويمكن ان يبق انها حادثة بقيد الاية المذكورة في صدر العبارة ونحوه في الثلث الذي لا يكون اجزاء
 على المحل وهو يقع الجائز الثالث عشر خروج النجس بغير الاستعمال من المستحب بالزلة المطل استعمال
 سواء كان نجس بالذات او بالعرض من غير الاستعمال في الاستجادة او من استعمال غير ذلك مما استعمله
 سابقا على هذا الاستصحاب او على هذا الاستعمال الرابع عشر عدم كفاية الزلة حرم العاطية
 بدون الرطوبة ثم جفافها بجمرة الشمس والعود الخامس عشر جواز الاستصحاب ما ذكره بانه
 الى غير الخرج الطبيعي عند السداده او لحم والاولى عدسه المساء وعش عدم جواز الزلة
 الثاني عشر غير محرمها بذكر المسابح عشر عدم جواز الزلة ما تقدم على ما لا يثبت وهو لا يثبت
 وان لم يثبت الا لغيره بذكره المعتمد الثاني عشر عدم جواز الاستصحاب الاجزاء ونحوه اذا استحب

كرى حتى يكون في مرة الغفلة ومن كان في القطن وان لم يكن بالقطن قد كان بل ان كان له اصاب الدم
 في القطن عند بياضه كالبثور والما لم يصب بالدم في بقائه على العفنة وعدمه لان عن كرى
 والبيان والافق من الاول والثاني احوط وهو ان لا يزل ما دون الدم من الاظهر في العفنة
 واذا ما في الشدة من الحيف والنفاس الاستحاضة فلا يعف عنها من كرى الجاسات واذا
 الحاد في المكتب والقرير يظن بحس العين ان من لها والكاف والميتة حتى الما ان فلا يعف عنها
 ان العفنة في اقدم الدم من الدم في غير ما شئنا انما هو من حيث ان دم لا يظلم فلو كان
 دم حيوان لا يظلم في عاده وان كان ظهر غير لان كان لا يظلم في العفنة من جهة كرى من فطنت
 ما لا يظلم في كرى انما قال انما هذا المعاصر والمثله من جهة لعدم العفنة من جهة الميتة وهو
 احوط وان كان في نقيته نظا وعف عن نجاسة رطب الرية للصبي كيث فانظر رطله في غيره
 والربا اذ ارجا راداعارة ولا يظن غير المكنة بها ولا الصبية او التثا للصبي بل الركون
 اليه لا يظن بالولد الواحد ومورد الرية بل ولد له على قصى المكنة فلا يظن بالولد غيره
 والاب القصى في كلبه ونظا من الرية ام الولد فلا يظن بها ظنه واحترار الرية بها كانت
 قارة على غير الرية الجبس فلا يظن الرضة واذا لم تنجح الى لبس الا للرب المتقدمة دفعة
 واحدة لغير الرد والا فلا يبعد كرمها كالنبيب الواحد وان كان الاو عدم العفنة بالجلد والعفنة
 هاد كرمها ثابت بالنسبة الى المكنة الرية في الجبل وان وجب عليها في اليد والليل ومورد
 الرواية

الرواية من اليد ولكن لا يبعد شدة اليد اما متبعا او لثمة والا فلو كان طلاء في ثيابها باليد من اليد
 في اليد مرة العفنة وانما العفنة لا يظن في اليد وعف في اليد من نجاسة الا ان العفنة في اليد من كرى
 مرة عورة الجلب استقلا لا كالتحفة والفلسفة والجرب وكذا لو كانت نجاسة مغلقة لا
 ان كان نفس النجاسة تكلم الميتة ومقتضى الاخبار في هذا الباب عدم الفرق بين ان يكون لباس
 في حلة من ربة بعضها العفنة عن النجاسة في العفنة وان استحقاق العفنة في النجاسة في العفنة في اليد
 كما هو مقتضى ذلك ولكن الا حوط التورع من غير ما يكون ملبسا ولا يظن العفنة في غير ما كان بل الا فضل
 هو التورع عن ذلك ايض فان كان من الدم الا في العفنة الكثرة الى يمكن العفنة فيها انظر ما في التورع
 على امر الاول لرجل المصلي فارد في او نحو فيها نجاسته غير عفو عنها او لم كانت مشددة
 او علم في بطلان صلاته وعدمه خلافه الا حوط وان كان في الثاني اقرب الثاني اذا عظم
 بعظم نجس فخل بقلوع الامكان وعدم ظرف النصف والثقة في بطلان صلاته وعدمه وجهان لان
 والاول اجد مع انه احوط وكذلك عظم بيت طاهر العين بل من الحيض اذا كان غير ما كثر اللحم الثالث
 لرب خرا او كمنته في وجب فيه نظا وان كان احوط ولكن اذا لم يظن كثر لم يظن صلاته
 لما يحكم عن بعض الساجع لادخل ما من تحت جلده في كثره كثره لرب وجب في ربة مع عدم العفنة
 كل حلة صلا باسعه هو الاجر والاحوط واما لو تحقق ربة تحت اللب فلا خلاف لما يحكم عن البيان
 الخامس اذا كان لثام ونحو ما عفا عن نجاستها نجس في المسجد فلا يحج حلة صلا فاما

والاصح الاول للبرئ وجوبه بما واذا فيها للرواية المعيرة للعقود بالاجماع التي ادرت سائرنا للمعايير فله
وباطلاق اهل كل من المنة جلتها حرة وبها من لا يطهر ولا يجلد فانما الى الله بعد الاصل
من عدم الحكم بالوجوب ضعيف ومثل هذه فائدة المنة التي تخرج منها شيء وان قل ولو كان العتق في اناء العدة
كعتق كلها ان لم يفتقر الى فعل كذا او غير من المناحيات والافتقار لتنافي مع سعة الوقت ولو كره به
الاطفال وانتم لا سمعها وهو مثل الاول والاثام ثم الاعادة واما المنة المحقة التي لم تخرج منها شيء
وان ثبتت بالبرئ كالمدة قبل وفاة مولاهما والمناحية المشروطة او المطلقة الا لم تزد شيئا من الالكاتب
فلا يجب عليها سترها واعتقها وان كان التزوي في ام الله لمع بقاء ولدها بل لا يفتقر الى الجع
ستر الراس ويعتق في التزوي حصة الاحتمال ان يكون الاما يستثنى من الجنس بانقص عن سعة الدم
من الدم ونظير صاحب الفروج والبروح ونظير المنة التي لا تغز نظيره واما المنة في العدة فمما
بقية سائر ما لا يكون ان تخرج من العدة في طهر المدة المذكورة سابق الثاني ان لا يكون
ان تخرج منه ولو كان من طهر العين من الحيوة واما ذلك المنة فمما قد وقع فانه لا يجر العدة فيه حصر
عند من يحكم بطهره بالدين كالمسكين عليه على ما هو عليه ولهم ذكر منه الشرط مع امكن استفادته من شرط الطهارة
فانه انما يتحقق له ان عدم حراز العدة فيه موطوع وفاق وان حكم بطهره وجعل امره من مية المنة
من حجة ان يثق ان جلد ما طهره ولكن لا يجر التزوي بجلده في العدة بعيد لمنع المنع في جلد ما طهره
من جلد التزوي ولكن الاجتناب اولا فيما يمكن التزوي عنه لا يجره كجلد الفحل والبرزخ والبق والظلم الذي لا يجره

فيما لا يجره

فيما لا يجره من الجسد بجلده مع انه حرط واما ما شك في حركته من طهره او ما وجد في غير ذلك والاسلام في الحاقة
به خطا فالا حقا لان الحرط واولا ان لم تقبل حركته اظهر في حصر العدة نعم لو وجد في ستم او في قوة
من يدس لا يظهر كقوله فلا يظهر هو الحكم بالظهور ووجوب العدة فيه ولكن الاول من الاجتناب عما اخص به طهره
الذي يستلزم المنة بالدين وان اجزى التزوي بل حرط الثالث ان لا يكون التزوي بجلده
في نفس ستمه بل طهره على الاثر في المنة سواء كان كذا في دونه ولا يفتقر من جلد ما لا يجره في
العدة بغيره في كل شيء منه فاسد سواء كان جلد ما وجد في طهره او في غيره او في غيره
والحق ان النص برحمته يستلزم المنة الملقاة على الرتب من غير ان يكون في طهره والمنة اولا
في المنع ويثبت من ذلك سائر الاثر وانظره بركا لا يمكن التزوي عنه من الطهارة كما يكون
اكثر اماكن الطهر والبرزخ من طهره لا يفتقر من المنع من العدة في فعلات حرط بركا لا يمكن
الحكم العلم بانها منه فلا ادرى باسما من غير ذلك وان سلم كونه من ففعلات ولا بانها منه
كره من فعلات ما لا يجره وان كان الاجتناب فيها حرط وكذا لا بأس بالعدة مع معاصي حرط
لا يجره كالمسكين وكذا وان كان التزوي اولا وكيف كان فالاحتمال التزوي عنه وان كان حاله حرط واما ما
التزوي عنه فلا يجره كالمسكين لان في العدة في كل شيء منه فاسد الا في الحرط الى نص من الامم ان يجر
والشعاب وغيرهما لا يقع فيه العدة لاسمها والاحد في حرط العدة فيه حرط لان والناظر هو الاجتناب
ان كان الحرط لا يجر من قرب ومن افاق ان الاصح ان يترك العدة في التزوي من اجله وفي حقيقة التزوي

خذ في تقبل انما وبتجربة ذات اربع نهار من الماء ثم بتفقد كاستمر او ذكرتها
 اخرج من جهة هو المستخدم بعض الاجزاء من بعض انتم قلبك وادراكه من بعض
 الاجزاء لكن في سؤال ان كل واحد من اجزاء الصلوات في فوهه بعدة تكية با
 ليدخل من الاجزاء والقول بالي ارقوى ولكن التوك احوط ولما رسرنا
 لمن عنه فبالبطلان ليس من المشية المستمرة مع انه اصب وافي بوج النشوء هكذا
 انما لا رتب كما هو المشي على نظر الاجزاء فيما بينهما انهم قد ذكر ولا
 فوق في كون من عنده من محوري في العدد النسبية في البطالة فيجب ان لا يحدده من
 هكذا الى ان لا يحدده الى ان لا يكون الـ في كون الـ من منسوب ولا في حكمه في من استعمال
 معصية يغفل ان شئ من كان او في حكمه وحكم الغيبة وتذكرها وكان ما ستر به العورة طلت العورة قطعا
 والا حوط الحاق بغيره ان كان خطا وكذا ان لم الغضب ونحوه في الغيبة وتذكرها على الجاهل
 بها وانما هي ان الظن من صحتها سيما الاول ولكن الا حوط اعادة التمسك بها في الوقت خفها اذا كان
 التمسك من العورة فقد بان كان تذكر من اللبس في الحاق الجاهل في ذكره والبرزخ والوضعي والبطالة
 بالعالم جهل والا حوط الا حوط في العورة وانما الحاق ناسي حكم الغيبة سيما في حوزة الاعادة
 فليخرج من شكل وان كان حوط الخامس الى لا يكون حرر امضا او حرم على وجهه في الخط
 لقد لا حوط قطعا والمنسحب ان لم يكن قطعا ولا فرق في البطالة العورة بين كونه سزا وغيره ولكنه
 مقيده

التي هي من علامات ما عليها من الشرف افراد العورة لما كان من حوزة الاجزاء على كونه من العورة ودره من
 زوال النسي من اجزاء من دائرة نصف النهار المعروفة في وسط السواد على وجهها من سبي نظر الراس والقدم وتلقي
 احدهما بقرب الجوز وهو القطب الثاني الا لا يقرب سبيل وهو القطب الجوز وهو المعتمد يظهره النظر المقابل
 دائرة الزوال بالمقياس الى المقياس المعصوب في جانب المنرف من خط نصف النهار اذا خرج على وجهه والارض
 باعمال دائرة منية على وجه سطح في كتب الروضة وقد الفت لذلك رسالتي المعروفة الوقت والقبول ان
 اذا طعت وقع منها خط في جانب المغرب وكما ارتفعت تقع ذلك الخط كما اذا وصلت الى
 وسط السواد وقع الخط في خط نصف النهار لا كما في الجانب او جزاء كما هو في بعض البلاد ووقت الضحى اذا
 دلت على دائرة نصف النهار الى المغرب فالخط ان مضى الى جانب الشرق لم يكن ذلك الخط ظلا
 زائلا بل ينفصه او حاد او بعد عنه فان كلا منها يظهر عند الزوال في جانب المنرف في كل البلاد في جميع
 الفصول وليس الزوال اليه زيادة الظل الى حوزة المقياس بعد انقضاء من حوزة المقياس الى المقياس خط نصف
 النهار على وجه الارض ولكن لا بد من كونه المقياس المعصوب من حوزة على وجهه يكون راسه متبعا بنقطة من
 ان يكون ان مضى من حوزة منتهى النهار الى حوزة منتهى الليل في النصف فحوزة الزوال زيادة الظل بعد النقصان
 وهو في غالب البلاد دائرية بعضها غالبا يكون نصف ذلك الخط لا حوط الا حوط باختلاف البيوت والافلاك
 يكون الظل عند كونه النسي في البرج الجوزية كفي وصف الشا والزيغ اطول مما يكون عند كونه في البرج
 الشمالية كفي البرج والصف ويكون عند قرب الشمس الى سمت الراس من اقصا من حوزة المقياس

او كجدة بعد مده كذا ان كان ميل الشمس قد غرض البلد كالمثل ان يتفق في مرتبة الرصد في اطلال ايام السنة
 وفي تلك قبلة اذا كانت الشمس في الدرجة الثامنة من الجوز او بعده عند المبدأ اذا كانت في الدرجة
 الثامنة والعشرون من السطح وقد يعلم ميل الشمس الى الجيب اليمين من انقبل القبلة اذا كانت نقطة
 سمتها مودة مع القطب الميزيد للعرض الفاضل من ان يتبين بعدة الظهور في اول وقتها ناسه الا فضل الزوط
 باقوا واهما تباينها كالمختلف باختيار كونه مقبلا او مشرقا او غربا ليعا او بطيا حاصلا في تلك القبلة
 بعد دخول الوقت او فاقدها ان كان الفرج المذكور في تقديرها ان يفرض نفسه ان كان على الظهور
 لاسمها فيكون الفرج مقبلا او على الظهور من اول الوقت منقضا بها كما ان مقدار اداء العرض من ارضه متفق
 راسها يكون ان يكون في وقتها لا يغير ان لا يتبين بالعرض قبل الظهور او بعد ان يغير ان لا يتبين بالعرض
 ولم يذكر في وقتها من ان فعلها يتبينها في الوقت المذكور او بعضها على احتمال محتمل وان وقتها بمرور الوقت
 المتعلق بالوقت ان تذكر في الاثنا عشر على التقديرين وفي اعتبار اوقات حصة الاضطرار في الوقت في الظهور
 ما يربط وجهان الاول والاول نعم وكذا وقت سجد السجدة الرابع لو سجد من بعض الاضطرار فان كان
 سائلا في بعد العدة فلا بد من اعتبار وقتها واللام يجب ان يغير من مقدار وقتها والعلامة المعروفة
 للمغرب ذاب الحرة الشرقية الى الجانب الغربي بحيث لا يقع منها في الجانب الزنجر الذي يغير الى جهة الراس
 الانسان ينبغي على الاضطرار ان كان القدر بالاكثاف والحدود الزنجر لا يكون في وقتها ولكن في
 غير الذي راعى العرض والجبال وقد ما بعد ان يقاد السجدة على راس الجبل ان وقت الجبال في صلاة

الاول

دخول وقت العن والفرع منها لو تقدمت على الجبل ان تقدم في بيان الفرج والتقدير في الظهور والاعمال
 هناك لما على من السجدة واسم اليه عقيد وسائر من ان وقت العن في كسرة الشفق والحرة الغربية وورد
 نصه لانه لا يكون في آخره الا ذاب الشفق من الحرة الغربية انفسه وليس يتعين لورد نصه انما ذكر على
 عدم التعيين وكيف كان فيترك العن ان بعد الفرج من المغرب بالفضل المتقدم ويختص المغرب بقدر ادا
 من اول الوقت كالوقت وبمن اخره بالفضل المتقدم ويريد منها ان لا على العن وانما الاضطرار في وقت المغرب
 محتمل لدخول الوقت المشترك ومعرفة انهم لو فرض العن في مقصورة او منسبة الاضطرار بحيث يقع
 الاضطرار في وقت الثلث او اقل طليت والعلامة المقررة للمصعب او منسبة الاضطرار في الفرج الى العرض
 الذي يظهر من خلاف فرق الافق وهو لا يزال في زيادة ويسمى الصادق المذكور اعلاه على بقا
 للواقع سبيل الفجر الاول وهو المسمى الكاذب الذي يظهر على وجه الاستطالة قبل ذلك الفجر
 ويحدث وقت الظهور من غير الظهور في دخول وقت العن بالشرائط ان اطلال الوقت من راس العن سائلا
 الظهور في ذلك ان كان الوقت باقيا بمقدار ربع ركعة كما ان الظهور او راس الاضطرار في المصير الى العرض
 باقيا في وقتها انما لا يتحقق الظهور او لا يقبل اداها في ارجاء هذه الجدة المغربية بالظهور من بعد وقتها
 لا اولى وقت الجدة المسماة بالعاثين واول وقت المغرب بعض انفسه او وقت من آخر الوقت مقدرا ان كانت
 وصلى الظهور فيها كانت واقعة في اخر الوقت بحيث يكون اخره على بقا لا ضررا وذلك لانها في وقتها
 احتقاص من بعض اجزاء هذه الجدة من هذا الوقت ينبغي منه وايد بقوله الى دخول وقت العن في وقت

وقت العنق الملبس على ظهر المعز المتقدم خلافا لما عليه من الشيخ ولما اوضحه في
 من ان آخر وقت المغرب غير الشفق المربع الذي ربيع الليل للقطر او آخره ثم هو الغيرة كما
 ولا يحل عن بعض من استأذنها الى طلوع الفجر ولا يحل من آخر الليل ثم كمل المقيدين
 او انه لا يحل ولا لفظ النصف الليل وادخل هذا الباب محل على الاقلية ويمتد وقت الصبح
 حين ظهور البياض المستطير من اشر الشمس الى طلوعها وبروزها على الافق الى مكان المصلي
 وان لم تظهر الاضياء الاخرى خلافا لما عليه من ان وقت الصبح وقت
 المظهر الى طلوع الشمس من ابن لعقيد آخره للوقت من طلوع الحرة المشرقة واللفظ الى طلوع الشمس
 واولى ^{في} ^{في} اذا كان للمصلي طريق الى العلم بالوقت لم يكن التعرّب على اللون وان تغدّر العلم
 جهته واستند على ظنه على الاخر للغير المعنفة بالثبوت والاجماع المنقول ولكن التأخير الى ان يحصل
 اليقين كمن ابن الجنيب اوطق **المفتي الخاص** في بيان السكام المكان
 ليصل فيه ومنه بعدة عن الطرغ الذي يستعمل المصلي بالكون فيه او يتفرع عليه ولو لم يكن
 اذ سبطه والملازمة على ما لا بد منه وثوبه كيقينه وان لم يشرط له في المكان مستزم لبطان
 البصوة عند التحال بله بالي لولا العتب لم العقب او تحدها وادخله من الاحوال بحيث
 لا يستزم التعرّف فيه كمن بعض الاحباب وهو مشكوك في معرفته بالاول باعتبار الاصله وبالثبوت
 باعتبار الظاهر لم يكن ببالس برجه بغيره بعض الاجلته اجمد ولكن على التقديرين لا يترتب طمانينة
 كذا

تحت سقف مغرب اربعة اوتيرة معاً استعملها وادعم الماسة لها من جيب الثياب والى جيب شترام وكذا
 التعرّف في حال النزول والاعانة على الاثم فلتقلد به بحال وادخله وان كان الماصح معه وكيف كان المكان
 يرتد فيه امر ان الان لا كونه غير مغرب بنوا او منقعة وما في حكمه بان يكون مكانه ملك العين والتفقه
 فقط كذا الاجابة وادخله الى الزعم المكونين حسبته والوجهية بمنقعة والى كونه في غيرها اذ ادخله بالاذن
 المعبر عنه على احواله او منقعة او غير ذلك في الخيف او بن به الحال كذا في الصبح الثاني من اشارة الفجر
 والمهاتس والثبات ان لم يعلم لكراهية من الملك في الاقرب اعتبار العلم بالرضا او علمه بالملك
 رضا بغيره كذا في ميراثه الماحدق او ما جبره رضا او لطفه والمجوز ولو كان من احواله اولاده
 بل لا بد من الاجابة او نحوها من الولي الزعم او نحوه والمصلحة ما كتبه المعين فقط بل لا بد من الملك
 المتفق باجماع العجوة المذكور ويجوز في تأخير الغضب العلم والقدرة على اجتنابه فيعده الى اهل العلم
 بالملك الموضع او الزعم او غيرها مع التعرّف مع الجهد والطمح الى ان النامي الغضب بالاطروا والناكي
 العلم فمطلوب بالي طرية كذا صلة المظهر كذا في نفسه وكذا في نفسه الفجر او نحوها وادخله الوقت
 منه من الصلة بعده والتم وجوب آخره في المخرج وكذا من جعل طرية كذا في نفسه الفجر او نحوها وادخله الوقت
 وكذا من اشتهر بالافاق برغب المعين او المنفعة كادعاء الاستجاسه كذا في نفسه كذا في نفسه كذا في نفسه كذا في نفسه
 من التعرّف في العين على وجهه لا ينافي وعده كذا في نفسه كذا في نفسه كذا في نفسه كذا في نفسه كذا في نفسه
 ما يتردّد على المكان وان لم يشرط فيه الاستقرار كذا في نفسه كذا في نفسه كذا في نفسه كذا في نفسه كذا في نفسه

بالصلوة أشكال ولكن الاصل وان كان للناقصة فيه كشيء الحق في الظاهر بسبب عدم كونها
 جزء منها ولا يترك فيها مجال مما لا يعدم فالحق في غاية البعد في شدة المكان العظيم لها من الجاهلية
 التي لا يصف عنها قطعا مطلقا بل هي في المكان النفس اذا كان بحيث لا يبعد الجاهلية ولو كانت عالما
 عنها الى بدن المطلق او محله الذي يستقل وينقله ويتم فيه العلوة على الاخر وان كان الاصل حاضرا بسبب
 التوسل العبد الموضع على الارض الجوهرة الربطية الذي لا يتقلد وان لم يترك بكونه وشبهه لو كان في وسط
 وحده بكونه اذ هو في شدة وجوده في الوجود عليه ان يتركه والعز بانه عالما كانت الجاهلية
 المحض عنها كدور الدرع من الدم وعمل التعبد الى ما لا يتم به العلوة منفردا لو كانت مغلفة وبكون
 في الجاهلية للعلم المذكور لئلا يربها الى الجاهلية التي يحسها في العلم في حصة العلوة مما تقدم وكيف
 كان فلا يتوسط تارة عن الجاهلية التي لا تتقدم ولو كانت تماما بعينها في شدة المصطلح
 او محله الا في سبب الجاهلية هو الغلبة المعترضة في السبب في شدة كونه ظاهر المصطلح ولو كانت الجاهلية
 متعديتها لو كانت متعديتها عن الغلبة في الضرورة بما سببها في كونه في السبب في نفس الموضع
 خيرا في شدة بطلان سبب عليه والاحتياج صلا في فظا في فظا في شدة وطهارة موضع الاعضاء السبعة
 اوجح لمصدر وكان الاولى ان يحمل طهارة المكان واجبا ثانيا الشاف كون السبب الذي
 يرفع الجاهلية حيدرا او نباتا الذي يكون غير ما كثر عليه سحران فظا او وقع ولوا احتياج
 في الاكل في طبع كونه وفي التيسر في غزل وشج وكونه فظا كونه السبب على الحظنة والحق

لا العوائق

والا لم ينزل ويكنه يخرج بالحق السبع اسم الارض كالذهب والفضة والمخ والعقيق وكذا الارض
 بلا الظاهر المنع في الارض المستقيمة بالحق في جود من مسمى الارض كالحصى والزرقة والحزق والافجوراء وقرن
 حيا اكرا وليس يدر في مقام الضرورة كالمريض كالمسبب المتقدمة للدرء ويكنه اصل الظاهر وكذا الارض الزخريد
 والزرع والزرع وكذا ما في الظاهر المنع فيها ولا يعدم العادة في الكه او لم يدر في بلد دون آخر او كان له حالان في كل واحد
 في احد هاتين العاقلان الا ان كان في فخر اللز في الارض على الاخر على عدم المنع ولا يجوز السبب في القطع في الكتاب
 الا على الضرورة بغيره في السبب او عدم التمكن منه بغيره وضرورة وشج ما هو معد منها في بعض
 من غير ما تم في كل كونه ثم يترك السبب في الكرم والقرطاس في مقدم على الجميع سيما ما كان من قطن وكان خالها من الكسابة
 ما فيه كتاب في كونه الجاهلية ان كان بالاقالة الجاهلية على وجه يصدق السبب الجاهلية من الكسابة والافلا في كونه
 اذا كانت الكسابة في طبع وكونه ما يجوز السبب عليه ان السبب على الارض افق من السبب على النبات
 السبب في الزيادة الجاهلية على شرفها الا على السبب في شدة معار قال كان لا يبعد السبب في شدة
 فيها من الزيادة الجاهلية اذا حفرته العلوة صلب على سببها وكسبها في شدة ان السبب في شدة الجاهلية
 محو في الجاهلية الجاهلية في شدة في شدة سببها في شدة سببها في شدة سببها في شدة سببها في شدة
 حية وحيات عقيق ومن العائق من اذ الجاهلية من رتبة المسبب في شدة سببها في شدة سببها في شدة سببها في شدة
 السبب في شدة سببها في شدة سببها في شدة سببها في شدة سببها في شدة سببها في شدة سببها في شدة
 وحيات في شدة سببها في شدة سببها في شدة سببها في شدة سببها في شدة سببها في شدة سببها في شدة

على هيئة وفي الاصلح المستقيم والارادتها الكعبة في الجود ويعزها ان انزل المعبد اليها عنها ان
 بالهيئة او بجواب علم ان من غير انزل المعبد على جود او سطح او ذلك مما يوجب جعل العلم
 بعين الكعبة في غير شقة لا تتعد عادة ولا يعلمها ولا يمكن من جعل العلم بها لاجل ادريس او من
 او من افترضه استقبال جهة الكعبة لا عينها واختلاف حكم الاحباب في توصيف جهة القبلة على ما هو
 انها سمت الذي يطل من الكعبة في لاطل من الجهة والنظم ان ليس المراد من سمت القبلة نقطة في الافق
 اذا وجهها الان لان كان موضعها الكعبة انهم وهم نقطة تقاطع افاق السبل والدائرة المدة بين
 السبل وكنت في جهتها احراز المعنى اذا جعل الخط الواصل بين هذه النقطة ومركز الاق في الذي
 لخط سمت القبلة وهم القدس التي في الجواب عليها من قد يسهل سبله عليه يكون قد جعل على محيط دائرة
 ارضية دائرة ما قد سب ووضعت سجودا ووسط البيت كما هو المراد من كون الموضع لتلك النقطة هو بها
 للكعبة اذا توجهت يكون الى عين الكعبة ولانهم ذلك فيها من المفروض من عدم النقص من الزوايا اجابا وكنت
 ليل المراد من سمت القبلة قوس من الافق ما بين دائرة نصف النهار والذروة المارة بسبل رؤس
 الهند ليست رؤس الهند من جانب السبل قرب من ذلك لان ذلك امر متفق بينه في تلك المقادير
 لا يكلف بها كل احد بل هو على الظاهر جهة غصوه بحيث يظن كونه الكعبة فيها بانها شاة جهة اوسع منها
 عليها بالقطع لعدم عزها عنها ولا كانت ما بين المشرق والمغرب وعلى هذا فلا يتبين اللبس لا يمكن
 التحول عما يظن كونه الكعبة فيه ولو بقدر جوارح ذابية حاز من جهة ان العبد من السبل برصه للزجاج على عمادة
 العلم

ولكنه مقيد بالعلم ويجوز في حال الحرب ولو بدون الاخطار والفوزة كمنع المرأة ولو بدو الزمومة
 يجوز استعمالها في دولة العدة ولا يخل العدة كما في حال نسيان كون الساتر حرا او نسيانها الحرة والمطلقات انما
 وكذا حال الجسد يكون حرا او اما الجسد كونه استعمالها فيها او بطلانها فيه فانهم انما يعلق بالعلم في العدة
 معطيه مع انما هو في الموضع ونحوه ما ترجح بالعلم العدة فيه حال السبل تلك الخطية على وجه
 عليه ان الخطية ولو كان الخطية اقل والرجوع الى العرف وتقييد الرجل النساء اذا انقضت العدة لهن في الحرب
 ولو من غير ضرورة وان كان الاول من العدم وليس بابسبب الكراهية وفي جواز العدة فيما لا يتم فيه العدة
 كالكنت والنفقة اذا كان حرا لاجل خلاف المنع او لو لم يكن اظهر المنع في مرضها او في المنع
 من الابريس لان نفسه في القروان كان الاول تركه بترك العدة في تركها من ابريس كمنعها
 ويكره منعها باللبس ولو في العدة ويجوز تركه عليه والافتراس به والتمس عليه والتمسوا والتمسوا ان
 كان الاول ترك العدة عليه بترك الكنت عليه ولم وفي جواز جعل الحر في رؤس الاكام والذرية ونقل
 الذيق الى مقدم ربيع اصابع وكنت جميعا بخلاف والاستدراك للبراق فلا صلح هو الجواز ولو بقدر ربيع
 اصابع منفردات والاصول هو المنع منهم ومن سكرهم على الذي يصح تكينه من لبس الحر بزم لا متفق الاصل
 الثاني وان كان الاول اقرب الى الاحتياط والرجوع الى الفتن كما لا يجوز ان يكون الحر لباسها كما لا يجوز
 ان يكون اللباس الذي يمكن زيا لباسها لو كان محفيا او متواصلا وان قلص حتى الخاتم للموا اذ
 عليه انما خاتم وجب على الاول ما لم يزل متوا بالاندراس وتقدم العدة من هذا في التوب من تركها

فالحكم بالشمس على الامارات في هذه الصورة فيا في الساعة من الحكم بالشمس الى اربع جهات من جهتها
 وارجع غير جهتها الى الامارات خلاف الشرق فلما بين تعيم الجبل ليعم الجبل العين والجبل الجبل الامارات
 بغير عدم الشور بها وانما فيتم كونها ساعة قبله وجه المعيرة السراج المستفاد
 من النور ووجه معرفة الامارات لتوقف الراجح عنها ووجه الصورة عليها والظلم من كونه تحت
 الرسالة في بيان الراجح العينية الشرقية بل الشرقية كونهما ووجه بالوجه الشرقي فوصل الى
 من جرحه شرقي شرقي كان الصورة باطلة وفيه نظر لعدم وليد عليه وبالله فاذ توجه على المكلف
 التوجه الى جهة القبلة فيفقد العلم بعينها ووجه تحصيل الظن بها والعلم بجهتها ان المكنى بان
 خول على امارتها التي تكون بعينها منه صا كجبل الجبل ووجه مضي ليقرب القطب الى
 ووجه حجمه ووجه الفرق بين لاهد كذا الاقرا البصر خلف المنكب اليمن ووجه جمع
 والتوقف في حال انتقاله ان كان في غاية ارتفاعه وانخفاضه ليكون على دائرة نصف
 النهار المارة بالقطبين الثاني والثاني لان كل كوكب يكون في غاية ارتفاعه وانخفاضه
 يكون عليها فالعبر وضع جرد مشا الى من دائرة نصف النهار خلف المنكب ولو كان غير الجبل
 كالفرق بين حال ارتفاعها وانخفاضها وهذا علامة مفهومة في معرفة الجبل ولهذا اخذ
 بالذكر كجبل المغرب والشرق الا عند الميكن على اليمين واليسار للواقع ومن ناس من رآه
 او قد سمعوا ولا يخفى ان بين العلامة في اختلافها بينا ان الثانية تقضي التوجه الى النقطة

الجزء

الجبل كعدا من جزاء ما بعينهم كجبل الشمس عند الزوال محاذية لطرف الراجح اليمين ما على الاق
 والعلامة الاولى تقضي الانحراف عنها الى المغرب كجبل الشمس الى الاواسط الواقع كجبل الشمس
 والعلامة الثانية والمعرفة وكذا ما يتعرف في نقطة الجبل والثانية والثالثة لاطراف الغربية للواقع
 كالموصل وكذا ما يتعرف في نقطة الجبل واما الاطراف الشرقية كالجبل فالاخراف فيها اكثر
 ويمكن الحد على ان تلك دائرة القبة او اعتقاد التقادرات الاصول والعلامات وعدم
 في الجهة ان لم يقضي الانحراف عما حده المظنون كجبل المنكب لاطراف المغرب والشرق ووجه
 بالاعتقاد السليم وان كان العرض بعيدا بالنسبة الى بعض الموضع وقدر علامة الجزاء
 القمر لينة السبع من كونه عند غروب الشمس على العين وكذا لينة الشمس من عند طلوع
 الفجر والظلم انهما كعلامات الثانية والثالثة وان كان ما ذكر علامة للواقع يركز علامة
 المقابلة كالعدا ونسبة من بلاد اليمن ما يكون قبلة نقطة النال او قريبها من جانب الشرق فيكون
 الجبل موعده لاجل العين او على قدم المنكب اليسار وجعل المغرب على اليسار والشرق على اليمين على اليمين
 وكذلك في سائر العلامات وكهجه السهيد ووجه في القاموس كجبل عند طلوعه يضيء الفلك ويضيء
 القبضي ووجه ترتيب من القطب الجبلية والمزد من الطلوع اول بروزه من الافق كجبل المنكب والموجب
 انما بين هذه العلامات غير ما يجب ان يكون السهيد بين العين فانتهى غاية ارتفاعه يكون
 لاهد دائرة نصف النهار مسماة لنقطة الجبل فيكون ح على قبلة بعض بلاد العراق وكذا الجبل

معرفة لا كرم على الكنف المير وغيره بنات النخس الكبر الترتلن سبو كركب اربعة منها بغيره
النخس وثلاثة منها بناتها بالخطاطها وميلها نحو المغرب بحيث يكون اقرب نصف مسافة القريب
و يورج في سها النخس بالغربة خلف الاذن اليمنى للشمس الكائن بدشوق وما والاها فيخرف عن نقطة
الجذب نحو المشرق بقدر انحراف العواض عنها الى المغرب تقريبا مع القنوت بقدر اقربية الكنف
الى نقطة الشمال من المنكب وانحراف النخس بانكر اذبات النخس في غاية الانحناء تكون على دائرة
دائرة نصف النهار ك انشا السبع لا يكون خلف الاذن اليمنى للشمس بل خلف ظهر العواض وقد
بقى ان المتقادم في هذه العلامات وغيره ان يعرف ان من من الجانب نحو المشرق قد رثت ما بين
نقطتي الجانب والمشرق بحيث يكون ثلثي نقطتي الجانب والمشرق بحيث يكون ثلثي النصف على يمين
وثلاثة على ايسر وتقريرا والمشرق في محاذان قبلة دسئي مرفوعة عن نقطة الجانب نحو المشرق
وثلثي جرد في سبعين درجة وكما غرت البلاد ان مية كان الترتلن اكثر وحيث كان تلك العلامات
علامات مستقيمة بالاعتبار لا لقواعد شرعية مستقيمة من الايات والاصبار فيجوز اعتبارها في
بالفعل ليعمل الظن القدر عند تعذر العلم بسبب ما ذكر من العلامات التي مر وعلم للناس في كون
في صنعاء وما والاها لا العرب لكونه مقابل العواض كمن وكيف كان فيجب ان كان في جانب
المشرق من بلاد اليمن السهل عند طلوعه بين الكنف والجبر معن على طرف الما صاحب الايمن ما
على الاذن وجعل الزباد و الما نجم المخفضة المتقاربة بعد كان وضعها نحو الزباد من حيث

وهذا

شروان حصة شبهت بعن كمال المال والعدد عند طرهما وجعل العروق وهو كذا القادر من نجم المير في طرف
الحرارة لا يميز شرا لا يميزها عند طلوعه على اليمين واليسر على طريق اللط والنز المرب مع ان جعل الزباد
على اليمين والعروق على اليسر علامة للنخس الك في بعض البلاد والمغرب كالمغرب وما والاها تقبلت بانها لا تطفئ
المغرب فان بعضا كقرطبة ونس كوماك قبل قبيلتها تقرب من نقطة المشرق بعينها يمينها عن المغرب وما والاها
يحتج في الاقطار الى الاجتهاد في التيامي والتياسير كبر في بلاد الهند المتبقاة في الامم فيها كبر في بلاد الهند
على الاقطار وما والاها علامة المغرب ما ذكر يكون حكمه للنخس الك في جانب الشرق كالمشرق وما والاها
فان قبلتها ما بين الجانب والمغرب والماعتدال قريبا من قبلة العواض على وجه استقبال نصف دائرة نقطتي
الشرق والشمال تقريبا ولكن يتفاوت في الامر قليلا كما انشا اليه وان فقد المصالح الما لالت المذكورة
الدالة على جهة القبلة وغيره ما لعدم علمه بها كالا على والعامي الذي لا يتكلم من التعليل في الوقت اول ما في كسر
او لعدم وجدان الامارات لما في كقيم وحسب قلة العدل العواض بها يقين او اجتهاد وجعل كان اول مرة عوا
او وجد عند الما اطراف ان جرد الظن فان الظن ان من باب الظنون الاجتهادية من باب الجبر ولا من باب
الشهادة فيجوز الرجوع الى الجبر بل الى الكافر بل الى غير الناس ان جعل الظن وقا قالا سدا على
وما على النسخ من القول لجوب الصلة الما جبهات على الاعنى والعامي ولزم انما التقليل المذكور
خلاف المهور ولذا ركه وجهها ولا على العامي التعليل والاجتهاد ولا يجوز له التقليل ولكن لو قلده صاحب
ولم يكن منزلة في حال العلوق وقبيلها ان ما يلعبه ما آخرو به ام لا وانما تكليفه ام لا لا يكون حازما

في التكليف لم يكن كما كان معلوماً صحيحاً على الناصح وان كان الاصول الاولى من الاعادة
كل صلاة يجب عليه الاربع جهات متساوية على ما ذكرنا في الاصول بان يعلى الى كل جهة مرة فيصلي اربع
صلوات الى اربع جهات ولا جهتها المعلومة بالامارات المذكورة وفي بان جهتها جهتا وجهاً والوجه
المهمات عند راجحاً ولو تعليل العلم بالقبلة بالامارات او لعدم علمه بعدم تكسبه من الامتياز واذكر في اليوم
الصلوة الاربع موالح مع المساكن ولحقاق الوقت من الصلوة الاربع فلم يكن العلم الاصل الصلوة الى جهة
واحدة اجزئت تلك الصلوة الى تلك الجهات ولو كان التمسك مستنداً الى تقديره فلا حول فتقاً ما صدر الرخصة
متعددة ان كان من القبلة اقيم ما صدر بالقبلة والافلا يصلي الا واحدة لكل صلاة وكذا اذا كان الاستنباه
يسكن جهتين والوجه بقا الجهد ولكن الاصول هنا اعادة ما صدر اقيم فيعد بهن الاعتبار فتقاً الصلوة الى
كالنظر مثلاً لا الله حقيقة كالعلم مثلاً ولو تمكن من الجهتين لكل صلاة فلا يبعد ان يقرأ الامارة بالاداء في الصلاة
ان لم يزد الوقت من ادايتها اربعاً ولو بقدر ركعة والافاضة بالبقية مرة وبالله حقيقة اربع مرات
ويقتضي البقية متعددة او غيره على الوجه المذكور على سبيل التامه لان كان التيقن مستنداً الى العلم والقدار
يجب على الاول اربع مرات ثم يعلى الثانية الى جهة ضعف والاصول في الصلوة المفروضة الى بقية
فصل من بقية مرة وفصل الثانية ثلث مرات ثم فتقاً الى بقية متعددة بالاربع او كونه او غيره على الوجه
المذكور فتقاً بالله حقيقة البقية ولو تمكن من جهتين طبعاً لا يتيان بالبقية مرة وبالله حقيقة
اربع مرات فتقاً الى بقية متعددة او غيره على الوجه المذكور ويظهر من هذا الحكم انه يمكن بقبلة واحدة
الاربع

او السبع مع كون التيقن من فعل المكلف ان من ترك الاستقبال الى القبلة عمداً او خطأ وجهاً
ولو خطئاً او ناسياً ثم بين الخطا وكون الصلوة الى غير القبلة لم يعد ما كان بين المشرقين والمغرب
ولم يفت ولا بعد الظان ما صلاه الى المشرق والمغرب في الوقت لا ما صرح وقتاً وكذا لو استند بالقبلة في جهة
في الوقت اجمعاً على ما هو دون خارجها على الاظهر وان كان القبلة احوط للجهة هذه المذكورات التي هي من قبلة
الصلوة لكون فرضها صلاته من جميع اشياء غير هذه في الموضع وانما في القبلة وانما في القبلة من جهة
في الزاوية التي كانت العشرة وخمس في الاربعة في الاوقات الخمسة لتعدد المرات الواحدة بعد الاوقات
كافة اذ ان الله تعالى في المراتب والاربع في القبلة بما في ما ذكره المصنف والافاضة من الامر
بمقتضى الامارة في الوجوب وعدمه فيها ذكر وكيف كان فما ذكرنا يجب على المكلف قطعاً او اجتناباً في الجهد والكل
كان يحقها بعد ما علم بعض كافيها انما كانت الثلث فان فرد جهتها لا يجتمع على المكلف في حالة واحدة
بل فاية ما يمكن اجمع اثنين او ثلث منها وكذا المراد اجتماع تلك الفروض في جميع الصلوات الخمس من جهة واحدة لا في كل
واحدة منها من غير ان الفروض الخمسة في الوقت لا يجتمع في صلاة واحدة وكذا انظر طائفة في القبلة وكذا ذلك
ثم عمل من ازال الاربعة للجهتين المذكورتين بالالف الفين بان يكون المصلي في موضع وقت العبادة من غير ان يفت
ما يصح من اول وقتها مقدار الصلوة ويصلي في جهتها المفقودة ولا يفت من اخر الوقت الذي يتبين من جهتها
مقدار الصلوة لكنه لم يفت ركعة من وجوبها باعينا نظر الصلوة الرابعة ومن صلاة الظهر والعصر والعشاء في غير المراتب
الاربعة المهدية والاعادة من سجدة من وجوبها بالهدينية وجميع الركعة وحاصلها هو ما ذكره المصنف في الفقه

طرية فانه لا يتعين فيها القدر بل يتغير فيه ومن الاتام كسب في الزيادة والتناقص الكسب من الاتام وقدم
 ضيق الوقت بان لم يكن محققا راجع كحاشية فقط والافاضة تعين القدر ولا فرق في ايجاب قدر الربا
 بين ان يوطع بها او بان تقعد في الوقت ومن ان يوطع بها قفا بان نفس في خارج فيقعد في الوقت
 فقول ادو وقفا وصالا من الربا في التمرين في الموضع منقول للقدر المذكور في حال المذكور لا يكون تأديها
 بالمشقة عند ضرورة ومقتضا ادلى ونزول في ايجاب القدر الربا في ان لا يكون له في حاله انما بان يكون
 سفره بقدر وشرا حيا ظاهرا لا لا يكون محلا لغيره منها عمل لما لا يوجب التقدير في طالب التالى الذي
 يرجع من وجهه بل يجب ان يكون المحل الذي يرب فيه نسبة فخرج حقيقا او محال اذا قدر بغيره فيخرج
 مع تقديره في المحل بغيره او مع تقديره في الاصل الا ان لا يكون في الاصل في المخرج ثلثة اشياء
 والميل اربعة الماف ذراع الذراع عشرة اصبعا والمال في سبع شعيرات متساويات بالطلح الاكبر ورضي
 الشعرة في سبع شعيرات من اوسط شعر الميزون وقد قيل للميل عبد البر من البر ولو وضع في احد القدرين
 البر في يوم المعن قد اوزنا وسكانا فالأمر واضح ولا نفي ترجيح عليه او العكس او الاكثف وبارها
 في لزوم القدر او جبره في الاصل وهو المجمع من جعل اليقين ومن جملة ان عبء التقدير من جهة
 البنية المتعددة وآخر محله في المتكامل المتع ومن بعض ان عبء البر يقعد القدر والاصحاب
 في التقدير عبء البر في عدمه والمجمع من الاختلاف بعد ثبوت المدة لا فرق بين قطعها في يوم او في
 او اكثر الا اذا تراخي الزمان بحيث يخرج عن اسم القدر عرفا لو قطع المدة في شهر او اكثر ففرض

لزم

لزوم لعبد الرخص ولا بأس به والبر كالبر في جزاء القدر مع بلوغ المدة وان قطعت في سنة واما بقدر
 بعد العلم بالمدة بالاعتبار او نحوه فيع الشك ثم صرح لو قطع في ايام اعادة ولو لم يعد العدة انه كان من سنة والاد
 والمجمع مع الاعتبار ولو لم يفرغ من المدة من سنة ثم ظهر ذلك قرحه وان قعد الباقى من سنة وذلك
 اعادة ما علمه ما قبل ذلك ولو كان ليدبر فقال احد ما من سنة دون الماخز في الماخز ثم وان عكس
 لعبد الرخص قهر وكذا العدة على الاظهر اعلم ان ما يتحقق بانه بالبر في امور الا قال
 ان المذهب للقدر ثم ان السراهم الوقت بالمعنى المذكور فليس فيه بعد ذلك ومضى مقدار جماعة من الظاهر
 اراهم الرخص في حدود وقت العدة فيه قد يقرب من الوقت مقدار ذلك بل يقدر كونه فقيه اقول لا الشار
 في الاول وجوب القدر وقيل بوجوب الاتام وقيل بالتفصيل في ضيق الوقت عن التام فالاول وسعة
 فالن في وقيل بالخبر مع استحباب التام ومن بعض المتوقفين القليل من الماديين والفرق للادل اعلم وان كان
 المجمع اوط والاشهر الاظهر في المنة وقيل بتقدير المدة وقيل بالخبر ومن قال بغيره معروف اطلاق لزوم
 التقدير والمجمع بها المكن اوط والمعبر من الوقت في الماديين كان في بعض هذا الرخص محال لا يجوز وان كان القول
 يكون المعبر من البت لا يخفى على قوة فاما اوط من المجمع لوانه والفرق في اول الوقت او قبله من مقدار العدة
 على الوجه المذكور قبل الرخص وكان العدة بعد مع قصد الوجوب في التام والاحتياط في القدر وكذا
 لو في ذلك الحد ووضح زافا قطع الباقى من السنة قد ذلك في الوقت المتأخر ان اخذ من المدة
 الوقت تقدر عدم قهر راجعية الحرف اذا فقت وادقها في سطر بل يقضيها ما ومركب بلا مطلق

الثالث ان القدر في اي موضع كان الاما استنزل واصيب لا رخصة دونهما من ان لا كانا
 والمخ من اكثر العادة السوابح ان مقتضى كمال القدر واجبا الى ان يتم ان يتم عليه القدر
 على ما هو به عامدا اعاد وجوبا وقضا رجا ولا ريب فيه وان كان جاهلا لم يعد سخطا للمخ
 عن الاسكان في الجبر فيعبد سخطه والظاهر هو الاول والظن عدم الفرق بين جاهد القدر وبين
 جاهد بعض اقسامه كما ان سخطا للجا بر طاعة الرضا فترحم ان محجرا لا طاعة مقتضى عدم التغير
 سخط فلما بعد ما صلاها ما وكذا لو كان جاهلا باقتضا القدر بغير الاسفار فقدره جميعها فلا يجبر ما قدره
 كما في الاول هو الاعادة في صرح الجبر الضيق والامساك في الامور في هذه العدة بل في سائر الامور فانها
 الا الوقت باقي فليعد ان في الوقت فلا يظهر والجمع في هذه العدة بل في سائر الامور فانها
 ان القدر محقق بالبرائة فلا يفرق في القرب والبعج وهو اجماعي بل في رضى ولو في الميزان كعين جاهلا في الوقت
 ان لا يتقارن ولكن قال الشيخ لا يجوز عيبه في قدره كان عليه الاعادة وهذا الجمع السادس ان لا يكسب القدر في الامور
 الاربعة لا المشهورة المذكورة وما المشهورة فان يبرز بين القدر والامام مع افضلية الامام خلافه للمخ عن الصدوق فلا يتم
 الا بعد ثبوت اقامة العروة من ظلم المظلم وظلم الاسكان في غيرهم والاولى في عانة القوة عن المسمى من الذين
 والافضل في القدر قد ترس مع حال ثبوت الخبر فيقتضي الظاهر اختار الامام لكسب خلق الاستعداد والثاني هو ان يكون
 الجمع او القدر في غير الواقع المستند من السجد والامر السابق ان لا يتقارن ويقتضي القدر بغير العلة ان العلة
 فيها اذا قضى في غير القدر عند من البيان اختيار ثبوت الخبر بانه وجوب المطابقة بين القضا والاداء في بعض
 قوما

قدر لهم وان قضيت فيها الثاني ان يقدر ما كانت سفاقر او كان حال القضا حاضرا وهو ان اذا
 كان جميع وقت الصلوة سفاقرا اجماعي لم يرد ولكن لو اختلف الفرض في اول الرقة وآخره بان كان سفاقرا في
 او انفس في غير حال الجبر او الفترات قد لان والظاهر ان في قيم فيها اذا نظر لجزئية من حال الجبر
 وفاته الصلوة ويقدر في العكس والاحوط هو الجمع بين القدر والامام في العروبة وكان الاعتبار في القدر والامام
 مجال الفترات كالفترات فيقتضي الجبرية جبر اوله النهار والافضل في اخذ اوله الليل والاكثية كالقيام
 والقدر وسخره فالعبر فيها حال الفترات فيقتضي طاعة وهو قادر على القيام باي قدر قد ولو كان
 او نحوه بالعكس التاسع ان المرفة للمرية للمقترنة في السج وهو اجماعي وفي حكمها الا بعد ان اذا اراد
 الرجوع من يومه او ليلة او النطق منها مع الحال الرجوع دون الذنب في اول صلاته والاياب في آخر
 الاخر على الاصح ولو قد رجع فراجع فصاعدا لم يبلغ الثانية وان كان النقص بقدر ثبوت القضا
 لم يحرم العلم بها فلم يرد الرجوع ليرد في القدر والامام على الاصح والطهيم الفرق بين العلم والعلة كما
 عن ظاهر الاكثر خلافه في حكمه النهائية من الاختصاص بالصلوة وهو سوط ولكن الاول هو الجمع مع تقدم
 الامام والاتباع بالقدر بعد ثبوت الاتيان بصلوة اخر لو كانت كالصلوة وان اراد الاتيان باصلها
 فالاولى بل بالاحوط هو اختيار الامام سيما اذا لم يرد الرجوع بعد البلوغ اليها او اراد بعد انقطاع الخبر
 بالامانة فلهذا ولا يفرق في ادون الامرية ولو بقدر ثبوت السبب عدم العلم ببلوغها لا بعين ولا بشي
 العا مسمى ان لا يبرى كمال المرفة للجزئية مقصورة ولو تبعا كالعبادة والجهاد والرجوع الى الله والرجوع

قصد المروج من كونه ولكن لم يكن محتملا عادة فلو قدر ما دونها ثم قدر ذلك او لم يكن له قصد اصلها
 قصد له ان يترتب في السقوط قطع مسافة كونه عدية نعم بقدر الرجوع اذا بلغ مسافة في الفهم ما يقع من ذلك
 اذا قصد المسافة الى المروج او غير كونه نعم ان لم يبلغ المدة والافلا ونقل الاجماع على عدم
 ولو قيل لا تمام مع ان قال السيرة عرفا صرح بعدم علم لم يكن بعيدا ولكن الملاحظ والادب في جميع
 الى انه يجوز موجب التقدير قطعاً والظن انه يجوز في هذا الزبط استمراراً الى نهاية المسافة فلو رجع بعده قبل ان
 لا يقدر ولو في الذاب الى ما دونها ولكن لو رجع في مسافة معينة قد اوسك بعضها الا في موضع
 آخر بحيث نهايته من معنى مسافة في الظن ان يثبت في التقدير خلاف ذلك في الرخص من جهل عدم
 عدم الرخص في وجوب التقدير قطعاً والمجرد ان المحطة بالبلد الذي يخرج عنه ليعودتها
 لا شياً وان كان احوط وخفاً والمآذان الواقعة فيه ليعود من غير كفاية مجرد عدم الاستيذان
 فلو كان له ولو كان ذلك اتفاقاً وتقديراً بالعرض ما لا حذر له والمآذان فيها فيه اذ ان كان
 لا يبعد عن ارضه لا يسمع سميحاً والبلد المختص والمرفق معتد لا كذا الصوت والى لسان والمدر
 العلل بقدر معتدلة والسر للبلد منها والى لسان المانع من الردية على غير الاعتدال مفقود او
 هذا الزبط هو الملاحظ وعطف المآذان بالرد والدالة على مطلق الجمع دون اوجبه على شرط
 معاً فلا يتحقق بل في احد ما هو المنهك على ما قبله في ان السيرة المستمرة وقيل في كفاية
 غير انهما وهذا الحكم من السيرة في القواعد في بعض السور بخلاف المجران خاصة في الركن المتغير
 بلها

بخلاف المآذان خاصة مطم ومن الى التبريد في المشرط من الاصول الى الجحيم القدر والمآذان عند فضاء واحد ما دون
 الاخر والآخر الى ان ينفصلها والظاهر المبرر من البلد المشرط الذي يخرج من المرفق فادونه واخر المدة التسع
 ولا عبرة باعلام البلد كالمدة والوقت المرفق والبساتين والمزارع فيخرج القدر من فضاءها والمدة
 والمآذان وهذا الشرط انما يخرج في موضع على كونه مسافراً دون العالم والعالم بغيره فانها يقع ان
 في انما مسافر من مال ما بينهما او كونه في هذا الشرط في جبهه السفر وكذا يجوز في الآخر فيكون في الحدود في السفر
 الى ان يثبت في المظهر من المآذان فيمنع ذلك لم يثبت في البلد ففصل في المنزل في المآذان الى ان المآذان
 ومن جهة الزبط المبررة في اتفاقا السفر التقدير عدم المعية بان لا يكون راحية وبمنتهى تحركه على السفر ولا
 جردا على ذلك لا يكون الى اعي داعياً بدونه معوية ولا فرق بين من كان غايته سفره معوية كالف قطع الطريق
 او غير مسلم فلهذا والمآذان هو المرفق من سبله ولو كان في اهل السنة ظاهراً وكذا بين من كان نفس سفره معوية كـ
 اذا مر من الطريق على مصلية والقدرة على الدوام وجوباً او من الرخصة على الاظهر وتم المعية الاعانة عليها
 فلا يترتب التبع للغير في جبهه في وجه لا يكون مشروفاً بان لا يستلزم عدم المنفعة ما اخرج منها من كفاية النفس
 بسبب ترك ارضه بل من السفر وكذا ان كان في جبهه السفر ان كان الغاية من تركه بسبب المعية غير ما لا يقع
 مجرد المرافقة او ان يجرى الجاهل على محله الا الى مكان اخر في جبهه السفر في جبهه السفر في جبهه السفر في جبهه السفر
 ولا يجوز ان يجرى من كلفهم كالمآذان فيهم ولا في وجه لا يحتاج اليه في دفع الاف ودون ذلك لا يجوز ان يجرى من كلفهم
 مسلمين ذلك كذا في اهل السنة كما في فضاء من يريه ولو كان في جبهه السفر في جبهه السفر في جبهه السفر في جبهه السفر

سبب على التسلط على المظهرين تسلط غير موزع ولو كان ذلك غير حله وكذا لا يرضى من ملك طريقا في الغيب
مطلوع العطب على النفس او المال وان الغاية طاعة والاصحاب وكهنة تلك العطر والظان فانه
مطلوع الواجب كعدم العلم مع وجوب عليه ان يكون في سعة السفر والجموع مع وجوبها والطاعة والولاء ككافة
غير مخصص في التقدير وكذا انما لم يكن في موعده لسفره ولا يقدح المعصية الاثنية التي ليست للمفرد
ولا في حله كما لا يقدح المعصية الذميمة في التقدير بل في الايام بسببه عن المعصية بل السبب عنها من
الذميمة في ملكه وبالعكس اذا كان في من المعصية بنفسه متلا على الحاشية المعصية وبالجملة فكما يمنع
المعصية ابتداء من الفهر كك منع استدانة فيزول الرخص لمرض فقد المعصية في اثناء السفر المباح
كما ينكس الحكم بالخاص العرض ولو رجع الى الطاعة بعد تجدد فقد المعصية في الاثناء فوضع ما بقي الى
ما مضى من الطاعة اشكال من الذكر استقرب الفهم ولا ينج عنه في الاوطى موالجوع لم يبلغ الجمع المرفعة
مع تقديراته الحق بالخاص بالسفر اللاهني به ولو مع العبد وان كان اكثر من ذلك وهذا لا يظهر ان لم يكن
العبد للخدمة وان كان للخدمة فطريقه خلاف فقيده صوره ونجم مودته ومن المهور في التخرجين بل عاينهم
التقديرات العدة الفهم الفهم هذا اشكال في اقل الصوم وانما الاشكال في العدة والاطوار فيها المعنى
واله كان عدم التقدير في التقدير قربا من جهة الزاوية المعبرة في اقتفاء السفر التقدير استمرارية التقدير
الوصول الى عده التقدير سنة شهر فضاء ولو تفرقة وظاهر اطلاق النفس كغاية الاستيطان
المذكور ولو لم يكن في سنة بل كان في ازيد منها مع صدقه فانقيده بكونه في السنة لا وجبه وان كان اوطى

المطلوع
الاجابة

اعتبار دوام الاستيطان بعد الاعراض ولا يجوز كونه في سنة بل في غير سنة ولو في سنة وان كان الاوطى
اعتبار فيه هذا لا يوجب سنة شهر واحدة فانه لا يجوز ان يرضى لبعض الاحباب والمصلحة مع السبب عليه
الاجماع عن الرخص والتذكير ولكن الاوطى موالجوع والظلم عدم الملك فيما يقدر ان يرضى على الوجه المذكور ولو كان
له في غيره منزل وملك وكان يقيم فيه سنة شهر ولو في غير ملك بل لو كان ملكه حال لا يزل فيه عادة كالقعة الواحدة
يعجز الحكم بالانعام بقاء الملك وان اعادوا او غصب سنة وان كان له دخل في صدق المنزل على المنزل الذي
لهو طوعه والا فلا لاطاعة الحكم المنزل فلو اتخذ البلد او البلديس فها هو دارقاسه في الدوام وصدق على كل مسجد
الاستيطان المذكور ان منزله يقهر فيه في الاول لزوال الملك نال الحكم فلا بد في عوده من استيطان آخر على الوجه
المذكور ولا يكتفي في الملك في حرة باعتباره ملك المنفعة بالاجارة والرفق عدم طر الخ من على الاظهر السكنى
واخرها ما ذكرناه الا انهم المذكور ان كانت حلالته بان اتفق الابناء ومن اولها لا يجوز فيها تمام عدالتهم ولا
والا فيعجز وبالمجمل فالمرطى في ان اصله نشأ فيه ولو اتخذه وطوى وما دام يقدر عليه ان وطى ومنزله بالان
المذكور يقهر الحاشية ان لم يعل اليه او لم يعل اليه ان لم يعل اليه ان لم يعل اليه ان لم يعل اليه ان لم يعل اليه ان لم يعل اليه
من اولها في الاظهر والاصحاب منها مطلب كذا في اعتبار الليالي ولا بد في الجرم بالاقامة ابتداء فليكن الاصل
بل الحكم العالب كذا لا حاجة الى الاظهار رعايا القيس ان يقيم منزله ان كان من جهة تعين السفر على فقه حاشية
يعلم عادة انما لا تقضي في اقل من عشرة اوان كان من جهة الاظهر خطر ارباب الجلبس ونحوه ولا فرق بين كون
في طهر او قرية او اودية ولا بين العاظم على السفر بعد ما غيره والظلم ان يكتفي في الترانة صدقة الاقامة عشرة ايام في ثقتها

عرفنا ان ضيق الامر الرضا بزيادة كذا لوضحه البعض الساطع بين اول المراتج القصة بجمع بقا العقد
 قطعها وان كان الاصل تركه واما الموضع الخارج في الصدق المذكور او في العلم ببقائه فيقصد انما لو كان
 ذلك من اول الاقامة لم يكن عارا في طوعه في قرية او غيره ما لم يكن يتقدم عليها الاخر ولم يعلم على الاقامة
 في واحدة منها مرة الام بغير حكم الفرض فيقصد في الموضع الخارج الطرح لتمام صفة مقفورة بسبب الاقامة
 القطعية قبل العود الى عملها مع قصد بل بغيره اشكال ومقتضى الاصل بقا الحكم انتم بسبب هذه اقامة
 مستأنفة بعد العود ولو في غير موضعها ذاعبا وعائدا ان لم يعد اليه الا الاقامة اشكال في الحكم بجمع وان كان الا
 من المجمع بين التام والفقر في العود في غير مقفورة العود مع هذه الاقامة واما الموضع لعجزها الى ما ذكر
 المسألة بسبب ما مع هذه العود الى اقامة الاقامة ولو بدون هذه اقامة مستأنفة فهدا ولا فعدم اتفاقا القدر
 فيتم من يقصد من جهة جديدة ليشع فيها القدر وجمع الامر الاقامة الى جهة او غيره قبل الوصول الى احد الشخص
 ثم ومع الوصول يقصد مع عدم عدله على السفر مع عدله يتم ولو بجمع الى جهة يتم مطا والظاهر بقا العقد
 الى ان الوصول الى البلد الذي يسير فيه الاقامة ولو شمل الجردان وسمع الاذان ولا حاجة الى الوصول الى دار
 قصد الاقامة فيها بل كيف الوصول الى بلد من بلدات ظاهر او اخرج على محل الاقامة الى مسكنه
 جديدة فاما المعبر اعتبار الوصول الى محل الرخص وان كان المجمع بينهما كمن اوطد او لا والظاهر عدم
 ما ذكره العروة ولو كان خمسة بل قد لا يجب التام فحصل اقامة العروة الكاملة فيتم بعد قصد ولو لم يعرف
 في يوم او ازيد او انقص محض ان لا صاحب بعد الاقامة جديدة في كل ان لم يزل الاقامة وصحة صفة
 في ذلك

فرفقة تمام بكونها مقفورة فحصلت البداية ومنها يتم الى ان يخرج الى مسكنه جديدة ولو لم يكن له صفة
 فرفقة واحدة تمام فحصلت الى الاقامة وكان باقيا على عدم القصد بغيره من جهة اخرى كذا في والى
 للرفقة التي لو كانت هذا العقد اقامة او لا تمامها كمن يصلها على الاظهر وان كان المجمع اوطد وكذا
 من تركها عمدا لا يجمع العزم بالعدة على الاصح وان كان المجمع في ضرورة القيام بقصد الاقامة وعدم التمسك
 بالعدة المقفورة بجهة بغير البداية اوطد وكذا يتم المسألة في عمل الاقامة كذا فيتم فحصلت الى الوصول اليه
 على ما سبقه من سببه ورجع عن ذلك القصد بعد الوصول اليه وكان سفره لجهة ذاهبا كان او عائدا
 مباحا حتى يقصد المسافة الجديدة على وجه الاباحة وكيف كان فكما ان السفر يقصد بالبلد كذا
 يقصد بالبلد الى محل قصد الوصول اليه الاقامة فيه او نحو قصد بعد الوصول الى الاقامة في حيز كذا
 موصوفا بوصف كونه محل الاقامة فانه الوصول الى الموصوف بوصف لا يتحقق بدونه الوصف بل كان في
 تعليل الحكم بالفقر على اتفاقا ونسبة الاقامة محتم او سفر ثلثين يوما مطا ولو بغيره في الاقامة اذ كان المقام
 مقام ثلثين يوما موقوف على مقيما ولكن الوصول في هذا القسم في الشق الاخر من القسم الثاني على الشق
 الاول منه وعطف ثلثين على الوصول لا على البعد او المقام وان كان خلاف الظاهر وبالحكمة فانه تردد
 المسألة في الاقامة باله قال اليوم اخرج وعلا عند اخرج وكذا ولا بد من خروج فخرج فخرج فخرج فخرج
 ثلثين يوما خلاف بل على الاجماع في كلام بعض الاصحاب ثم يتم وان كان اقام من جهة واحدة او صفة
 وطرف كفي هذا المطلب لو كان الزد في اوله وكان ناقضا لظاهر المشي كمن التفت كذا في عدم الظاهر

اطلاق كرمه الناجز سفر والا حط هو الجمع من ذلك ان يوم التفتيش اول شهر رمضان كيمط في الصوم بالجمع بين التار
 والقف والجمع بين فقر الصدقة واتمامها وان كان الفقر فيها اجمع وانفس انه لا فرق في هذا بين
 المحرم لا يقطع سفره وان لم يجوز على الاقاسه بل ان لم يصر فيه بين الواحدة المتعدد فذلك ان لم يدره موطن
 في طريقه مقفده النقطه سفره ببيع كل سنة ما بينهما ان كان يقدر المسافه فقر بعد البيع الواحد الرخص في السفر
 وان كان الحظر فيقال بسكنا لا بعد سبلا الى الرخصه على الاظهر والا كما بين الرخص ونهاية المقفد فان سفر
 عن المسافه ما قبل الا اذا اعد الذباب والاياب سفر واحد او كان الجمع يقدر المسافه كما اذا اهلوا الى
 الرجوع ليرد كثر او رجع في غير طريقه السبيل على وجه الادارة بحيث يصدق على الجمع سفره واحد ومكثه فابن
 سبيل السفر وموضع الاقامه وما بين مواضعها لو تعدت في صورة تقدم النية على الموضع او الوصول الى
 بعد الرخص ولو كانت بعد الوصول اليه فالجمع الحوط وان كان الحكم لم يزوم القصر قديا وبالجملة فالسفر
 بعد جعل شرط القصر سواء كان شرط ابتداء كعدم المعصية او شرط اتمامها كاستنقا والبيع الى
 الموضع المذكور يقصر لم يغلب السفر على السفر غلبه شرعية وكان كسر السفر العلم ^{غلبه} غلبه
 عرفية بان كان السفر على كسر سفره من سفره عرفية عرفية وان غلبه شرعية وكان كسر
 السفر وان لم يغلبه عرفية بان كان السفر على كسر السفر غلبه شرعية وموت السفر والمكار
 الذي كسر السفر يغيب معهود السفر الذي يرد في تجارته من سفره الى سفره وان كان غيب كان
 الى آخره والامر الذي يرد في امره والامر الذي يرد في امره والملاح الذي يغلبه العهد والامر الذي
 اعد لفر

اعد لفر للرسالة واحسن السيرة وغير ذلك من علمه في بعض العرف ان السفر فقط علمه وان لم يقدر وصفه سفره
 كما هو متفق عليه المذكور في المقصود في سفر السوايع الذي لا يقسم بين السفرين فليدخر في بلده
 او في غير ما من البيوت ان حصل العلم بكون السفر فقط علمه بل يتم في السفر ان لم يكن في السفر مع حصول العلم
 في احد ما او في احد ما او في اشياء واحد ما والحكم لم يزوم التهم ولو في السفر الاول فيضعيف السفر والامر
 سفره كما عند عدم حصول العلم بكون السفر فقط علمه بل يتم في السفر من سفره في السفر من سفره في السفر
 كونه المعيار في السفر هو العزم فالسفر الطول المقطع بل بالوصول الى الموضع الذي انشأوا بالاقامة
 او كونه واحد كذا الباب والاياب منها ولكن قد يتحقق الكثرة بدون جهة اليه كما اذا كان الفاضل بين
 السفرات فاصلا من سفره كما لو كان في بلده الذي انشأوا في السفر واحد ومجهر العلم المذكور في كل سفر
 الا ان يقسم سفره في بلده معكم او في غير ما من قعد الاقاسه والحق العشرة الى صفة بهما بعد التفتيش المترددة فانه
 فانه ولو اقام عشرين عاما في السفر المذكور فقل الى ان يحصل العلم المذكور ولو في السفر الثاني في السفر الاول
 بعد الاقامة المذكورة سيما اذا كانت بعد التفتيش المترددة على وجه المترددة مع بقائه العلم المذكور وعدم العلم بالبلد
 هو الجمع بين القصر والاقامه ومكثه في العشرة بعد التفتيش المترددة ان لم يكن العلم المذكور راقيا والاقامه من التفتيش
 على فاما حكمه عن بعضه وعن جميعه من المخرجين انه لا يشرط في العشرة التذالي نعم بشرط عدم حمل قصد سفره
 في اتانها والاصح انه يشرط فيقصر العشر بل المخرج القاص في الاقامة غير بلده وان كان الى الحوط

الفصل الثاني في بيان الواجبات المقاربات والافعال التي يجب العلم بها
 اولها ان الواجب ان يقع في الشرط بالنسبة با على ان المار به هو الواجب والاشياء هي مقدمات وجودها
 وان كانت مقارباتها خارجا او نفس تلك الاقوال والافعال المركبة من حيث انها مركبة فنكون الماخر
 مقارباتها للكل مع مقارباتها على احدى ما ينبغي على القول بعدم كونها جزءا وكونها شرايطا يقع عليه جزء الفعلية
 على القول بانها جزءا من هذا فذلك المقتضى للمقارنة المقارنة بين المقاربات والمقاربات وان المقاربات
 اهم من الدائمة والملازمة وثانيتها الما قبل هو انية وقد مر بيان تغيرها ومرتبتها في الموضوع
 امر واحد بسيط يوقف على حضور وانعدام الابدان بالبال باوصافها لا غير غير هذا
 سبعة اشياء الاول القصد الى التمييز بين كونها ظاهرا او محسوسا في الدنيا وبين كونها في الآخرة
 الاول في النية هو التمييز بين القصد اليه لا لادائه نفس التمييز كقوله في النية هو القصد اليه لا لادائه
 التمييز بالعدم بقصد القصد لعل الوجه في المنة ان القصد لا كان مع ما للفعل الموصوف والاول
 التمييز بين التمييز صرفا يتعلق القصد اليه فانه كيف كان فلا ينظر مكان الظاهر مثلا العبرة بالبال
 فذلك لا يخرج من اربعة احوال الاول ان يكون مع العدم مع السهولة بالحمل عن التفتد والمغنى
 فقد غير ان يكون على وجه الغلط بالذهول عن التفتد دون المعنى ان يكون على وجه
 الغلط بالذهول عن الجميع وعدم قصد شيء وسيا في بيان ذلك كله من حيث استلزامه الوجه
 في الواجب الدائم وفي الرسالة لبيان حكمه فيكون السند بدله في المذهب واما جعله لفظة الوجه

انما الى القصد ان الذي هو ان المراد هو الوجه بالنية والوجه المحمول عنه والاول منه من لفظ
 فرض الظاهر مثلا الذي من قوله الوجه وفيه نظر وقد يعيد الاداء والقفا واما ان لم يكن
 في حمله شريطة على كون الكلام في نية الصلة المطلقة ان مدة الاداء والقفا والعطف بالمقنية
 لاحد الطرفين خاصة للنية على ان هذا الواجب معرفة لغوة من الواجبات حيث انها تجمع في الصلة
 المتخلفة عنها وفيه تكلف وقد يعيد القصد المطلق احد الواجبات والتعيين واجبا اخر كجعل المجمع مع ذلك
 فماده وقد يعيد القيام في النية احد الواجبات وفيه فاضية والى اجمع القصد الى الاداء ان كان
 في الوقت والقفا ان كان في حاجه لتمييز احد الاماكن على حدة من غير ان يكون في وقت الاداء
 كفيق وقت الحرف فلا بد من تميز الفعل بالامكان ليقا على الواجب فيفتقر فتقضيها الى النية للقيام
 من صفة الى البعض بدونها الرجوع به الى المجمع مع ان الامثال القطع عرف متوقف على تميز الوجه في اختيار
 البرية حيث استلزامه بان يتحقق في ضمن غير كالمواجب والنية وان انتفى القفا فلا يجب القصد المذكور
 لانها المارة في الوجه الا ان كان مكان القصد على الواجب كنية لا كنية فيكون وقع حصة الظاهر في
 على وجه المندرج كقصد المكلف اما على احوال او جهلا ولا ريب انها هذه الجهة وهذه الصفة غير مألوفة
 في الربوبية فتكون فائدة الموصوف بالعدم مع عدم القصد او بعبارة اخرى مع حزمه او بالعبارة
 الاخرى والاول ان يتحقق العرض وتوقف فقط بدو الخامس قصد القربة فربما يفرق لا المكان والزمان
 من غير لفظة التعبد والسادس المقارنة للتميز بحيث لا يتخلل بينهما ان مع الكلام او بدو

ما ذكره بطلانهم لصدور من تلك النية وقطع مع هذا اجماعا من الراجحيات واهم عليه كان حمله على بطلان عدم
الاستلزام الكيفية واما اذا اريد انية مفصلة فاضمة فاسدة فاما كان حمله على صحة الازالة كان قطع
منه بطلان ان كان هكذا او كان نية القطع ففعل المنفعة حين النية الاول فانه الصلة في ما بين
الصدور في انية فاسدة فالصدور فيكون الصلة في صورتها صحة الا ان نية القطع او كونه
في صحة الاتيان ببعض الاثر بالازالة لم يكن مبطلا وتجدد النية واعادة فاعطى في حال النية المنافية في وقت
مرة فاسدة نية القطع او كونه حين نية الصلة نية القصد في اثناء الصلة مع الاتيان
بالفعل المبطلة من تلك النية نية نية مع الاتيان ببعض الاثر او الاضال التمسك فيها
مبطلة مع الاعتماد عليها وعدم الاتيان بها بعد تجديد النية واولا منها في الضال فالعلم بجيد
النية الصريحة الاخر الصلة ويظهر ما ذكرنا حكم عدم القطع بالانتماء بالنية او بغيره عدم
او بغيره وبالجملة فانطلاق القول بالبطلان غير صحيح والراجح في تعديل النية هو القصد لما ذكر
والاخر فيها باللفظ ليس كونه التقطع بها لان كلامه ليس بامر بعد الاقضية فلو كان وجهه تجسم المنفعة
القوية كما هو في اصول الوسائل لا يبعد القول بان فده على القول بعدم كفاية الدائم
من جهة لزوم المقارنة في الفعل لا تحقق مع الرضا لا يلزم اما قطع هذه الرضا المنافية
للقاعدة المبررة او ما لفظ الاجماع يترك قطعها اللازم منها والعلمية عن بعض المنع حيث
يجعل التقطع بها على ما هي عن غير مكره بل واهما مع توقف الاستحسان عليها اذ لا يغير صدور

منه من النية

فقد من القول المتعارف انما البدل واطراف السهام لا يقطع حازم مركزه في جيبه العاقل المتعارف انما بعد مقتضى
فلم كلامه المتأخر وخلفه المقربين الى الجنة والبعد عن النار حيث عقب عنه من الوجه في الرضا بالردة القابلة
بالفعل الملقية للتعقيب بغيره من غير ان يحول للنية وقابل بينهما ورد عن صاحب من حيث غير ان قال لا يوجد له مرد
انحصر الى تقدير واحد قال قلت يا سيدي انما يحفظ كتاب حريرة الصلة قال فقال لا عليك ثم ففعل قال فقلت
بين يدك حريرة القيد فاستغفرت الصلة وكنت وكنت فقال يا هذا لا تحسن ان تفهم ما اخرج به ارجو منكم ان
عبرتم سنة اسجون فاني فيم صلاوة واحدة كجود ما ناس قال حماد فاجبت في نفسي الذل فقلت جعلت فداك لعلني
الصلة ففعل انما لم يستفد القيد فصار حرجا جسيما على تقديره فصار حرجا جسيما على تقديره فصار حرجا جسيما
قلت اصابع من وجبات واشتد ما يصح عليه جميعا لم يفرها عن القيد وقال لا يخرج الصابغ ثم ففعل المبرر في قوله
احد ثم جسيمة بقدر ما يحسن وهو قائم ثم رفع يديه حال وجهه وقال لا اكبر ومرة ثم رفع يديه وملا كفيه من كبريته
وردد ركبته الى خلف ثم استمر في حركته حركته ففعل ما اودى من لم تنزل الاستمرار وتوقفه ففعل من ثم رفع يديه
فقال سبحان رب العظيم فكبره ثم استمر في حركته ففعل ما اودى من لم تنزل الاستمرار وتوقفه ففعل من ثم رفع يديه
ثم سجد بكفيه ففعل الاصل من بكبريته حال وجهه فقال سبحان رب العظيم فكبره ثم استمر في حركته ففعل ما اودى من لم تنزل الاستمرار وتوقفه ففعل من ثم رفع يديه
بعض منه وكبره ثمانية عشر الجبهة والكف من الكبريت وانما اياهما الى الرجليين والانف وقال سبحان رب العظيم فكبره ثم استمر في حركته ففعل ما اودى من لم تنزل الاستمرار وتوقفه ففعل من ثم رفع يديه
وهو الذي ذكره في قوله عز وجل ان الله جليل عظيم ففعل ما اودى من لم تنزل الاستمرار وتوقفه ففعل من ثم رفع يديه
ودفع الانف على الارض ستة ثم رفع راسه السجود ففعل ما اودى من لم تنزل الاستمرار وتوقفه ففعل من ثم رفع يديه

منه من النية

رابع فقرة الواحد من العشرة في جميع الحدود الفوقية واجب ولا يجب العلم بركات او من المظالم
 الترتيب عليها مع عدم وجوب مراعاة الفقه عند الوقف بل وجوب عدم التفتت بها على الاصول ان لم يكن يظهر
 لكثرة التفتت في يوم الدين وضمها في السبعين وكذا ذلك ام لا يختار سدا الما ورام ظه الاصل بل من بعض
 لزوم العلم بالمشركات القديمة كما في مسج السهم كمالا مع وجوده وهو محذور وان كان في تفسيره فاما
 التفتت تلك المشركات لعلم بها بان كان عند القراءة حلا حفظا لها ملتقيا اليها فانظم انه لا يخاف
 في عدم وجوبه وان كان اصله بالجلية فالقراءة بالتواتر من القرائات المذكورة واجبة فلو قرأ بالقرآن من
 القراءة من بعد العشرة او السبعة غير المتواتر منها في حكمها بطلت القراءة بل العدة ايضاً ان التفتت بها
 وان تتركه العدة صحيحة على الاصح وبذلك لو كان لسانها فارجع الى العلة غير وجبة من وجبت
 القراءة مراعاة ترتيب كلماتها واما انها جميع الالبية كما في بعض النسخ على الوجه المتواتر المرسوم في المصاحف
 الصحيحة بالمداد فلو خالف هذا او سواها يجب الاعادة مع بقائه الموضع محصورة الصلوة من وجبت
 القراءة المدة الالهية بين كلماتها واما انها بالاتباع باللاحقة لجعل الالبية بحيث يفتقارها فيكون في
 اشتغالها سكوتاً طويلاً علم ان خروج بعض كونها رياء لا مصلية او قصرها من غيرها ليس بذكر ولا دعاء
 ولا قرآن عمد له ولو لم يخرج بعض كونها رياء او قصر من القرآن والذكر الذي اخرج بعض كونها رياء فقط
 او يخرج او قصر من غيرها كمدامه وخرج بعض كونها رياء كما بطلت القراءة فيعيد القراءة دون العلة في غير العلة
 التي تبعه ويطلب العدة ايضاً فيها منظم كما في غيرها غير ان ادا اخرج عن كونها مصداق ايضاً فالصواب بالنبذة لا فقرة

غير ان اهلها ثمانية بطلت بعضها القراءة خاصة وفي بعضها القراءة والصلوة معا وفي بعضها لا يطلعت منها فطلعت
 القراءة في الموضعين كحكم فيها بطلان من علمه وجبت كان الموضع في الطول الى العرف كما انما البنية لايمن العلم كحكم
 حرفا لا يحكم بالبطان في مرقاة الك في مرقاة في خروجها بالسر من الطور من كونها قاريا من غير ان يكون في مرقاة
 من كونها قاريا في القراءة دون العدة ولا يتجوز العكس لاستمرار العلم بخروجها بالسر من كونها مصداق العلم بوجوبه
 من كونها قاريا في حكم بطلان الصلوة والقراءة معا وبذلك احكم الكتب في سبب بطلان غيرها خلاصتها في بعض العصور
 المذكورة المبطل فيه من الموضعين نفس القراءة المبركة في مرقاة غير القرآن والذكر والدعاء والعزلة يظهر حكم كثير
 منها جرحا وخالفة ضمن بالمدار العارف واستثنى من القراءة المتقدمة رد السلم وتسبب العاصم والحمد عند
 الدعاء من سوا الال رحمة والاستفادة من النظم منها ايتمها والذات والابن المدين والدنيا وكيفية ما لا يطل
 العلة في الخامس من واجبات القراءة مراعات الوقف على آخر الكلمة حال كونه محظوظا على النظم
 الفصيح والتأليف السليح والترتيب السليم وهو وقف فاشاء الكلمة بحيث لا يعجز قاريا او سكوت على كل كلمة او
 بعض الكلمات بحيث يحل النظم ويحذر كاسا لا اعداد والموقوف بطلت القراءة ولو كان سهوا فلو اوقف بها من غير اعادة
 القراءة في مرقاة بقا المجلد بطلت العدة ايضاً واما الحكم بطلانها في مرقاة اعادة القراءة ايضاً فليس على النظم
 هو الوجه في مرقاة السهر ومضى المحل الا اذا اخرج عن كونها مصداق نعم الماعادة اذ او قفا وحوط بالجلية خلاصتها
 الخامس من في الحقيقة حفظ النظم في حال الوقف لا النفس الوقف فانه واجب لتقدير عدم المصاحف على عدم
 وجوبه من جميع من موافق للاصول والوقوف فيه على الوقف الملازم عند القراءة كما لو وقف على قوله انتم انتم انتم

او يكره على اختلاف ذلك فرائد بعض الروايات في المعنى والجمع وتزل المضل ومضعف واضربا بانه
 حاله في الثانية بقوله المذكور الاحتمال من جهة الشك في صحة الامة او كونه ذلك والروايات في بعض الآيات
 في القنوت اولها بية المسلم لاذن المستان بقرائه او كونه بسلام واقيم الصلاة او كونه ذلك قال ذلك
 حازر العائش من واجبات القراءة اكمال كل واحد من الحمد والسورة فله بعض كليهما او احدهما
 بان كان عالما بهما والتسبيح الرقة او كان جاهلا ولكن امكن التعلم والافتة بطريق القراءة فله ان
 يتبع بعضهما او كليهما ببعض غير الصلاة او يقرأ الحمد ولو لم يترك مع بقى الحمد في سورة التيسار والامكان التبعيض
 بعد العلم وحدهم مكان التعلم والافتة او القراءة من طريق او من جهة القارئ الفصح او بالافتة او بالفتة
 الذي في الثانية في كل وقت من غير ان يقرأ الحمد مع الخوف من اللان او بغير الخوف من جهة اخرى من غير
 عليه من جهة الاكل او صاف الوقت من فرائد السورة بينهما او كونه ذلك فليس بطلان احدهما ان المصلحة لم تكن
 القراءة ولو بعد ما طرأ الخوف من جهة واحدة فله ان يقرأ او صاف الوقت انتم العائش فيكون الافتة
 وايضا باب المقدمة فيجب فيه كونه من عند القسم الا واجب على جهة القرة المطلقة التمسك منها كونهما على الوجه
 المذكور او في الخلف ان احسن اوتى القارئ الوجود ان لم يكن من شئ مما ذكره في بعضها ولو كان بعض
 آية ولم يسبق فرائد الحفظ السورة الا حوط ان لم يكن اظهر في وجوب التعريف بها بان يكون في نفسه بقدر ما او كان
 غير من القرآن ان عرفه ولا في الذكر او غيرهما او وجه الجمع مما امكن ان يمان الوسط للجمع عن سورة في العلم
 من الحرف ومن غير ما في القرآن ولو لم يعلم من القرآن شيئا من السورة وكبره وطلعه والا حوط عدم التمسك بالذكر
 الواجب

الواجب في الاخير منهما ان يكون البدر البدر البدر في الآيات والروايات معا ولو لا ذلك
 اختلفت بينهما فاما في الامة او كونه في السورة او في غيرها من واجبات القراءة
 اثبت سريرة لم يكن فرائد في الصلاة او كونه في غيرها من واجبات القراءة او كونه في غيرها من واجبات القراءة
 الغرام الابن فلو قرأ سورة من كتابه في الصلاة او كونه في غيرها من واجبات القراءة او كونه في غيرها من واجبات القراءة
 وان في آخر العلم او كونه في الصلاة او كونه في غيرها من واجبات القراءة او كونه في غيرها من واجبات القراءة
 ام لا بان او كونه في الصلاة او كونه في غيرها من واجبات القراءة او كونه في غيرها من واجبات القراءة
 والحمد في صلاة الاكثاف بهما مما مضى ولو قرأ سورة من القرآن او كونه في غيرها من واجبات القراءة او كونه في غيرها من واجبات القراءة
 مع الاحتياط بالا حوط سورة تجوز الغف ولو ذكر تعبد بحدود الغف محل السجدة وقبل الركوع سوا ذلك منها لم
 يقع الاجزاء او بها وجهان والاجزاء في صلاة الفرائض لا يجمع في صلاة الا حوط فرائد سورة اخر من سورة القرة والافتة
 بعد الانتهاء من السورة ولو كان فرائد العزيمة من جهة التقية فله الاعتناء بالصلاة وعرضه وجهان والافتة
 والاعادة او حوط ولا تسع في الصلاة اية السجدة او كونه في غيرها من واجبات القراءة او كونه في غيرها من واجبات القراءة
 براسه ونها في الصلاة او كونه في غيرها من واجبات القراءة او كونه في غيرها من واجبات القراءة
 في غير ما راجع منها وجبة والبقية مستحبة اما الواجب في التمسك بها في جميع السجرات وفي سورة حم
 فصلت بعد آية وهم لا يسجدون وفي سورة النجم بعد آية وهم لا يسجدون وفي سورة الفرقان
 ربك الاعلى واما المستحبة في الاعراف بعد قوله لا اله الا الله وفي آخر الاقبال في الفصل بعد قوله

ويصحبون ما يرونه وكذا في المصنف في نسخة السجدة من قوله لا اله الا الله
 لا اله الا الله ايماناً وتديقاً لا اله الا الله غير ذلك فاحسبوا انهم لا يستطيعون ولا يمكنهم
 بل لا يستطيعون انفسهم في نسخهم وهدمهم في الاربعة فترافقوا في اجاباتهم ولم يزلوا في التوصل الى الالف
 فيها وليس فيها كبر ولا تشبه ولا تسليم لهم في نسخهم في السجدة ولا يشترط فيها الظهور ولا لا يستقبل
 مع الاصح وكذا لا يشترط السجدة ولا خلاف البذل والنزول من الجبهة التي لا يفي عنها في اشتراط السجدة على
 السجدة باعتبار السجدة في الموقف والمسير نظر الاربعة ان اعتبارها في ذكرها في الاشتراط وضع الجبهة
 الارض في ما يوجب السجدة فلا حياطة فيه لكنه يجب ان يفسر في علم او علم انها لا يفرق
 بقرائنها الوقت قبل كمال الصلاة الحزم طرأها فلا يشترط فيها بغير بقرائنها الوقت فاسمى في ذكرها
 لم يفرق في حقها بغيرها في العلم على الاصح عمل في الا لا يفرق بقرائنها الوقت وان تجاوز
 ان السجدة الوقت لا يفرق في حقها من واجبات القرينة المقصود بالسجدة في السجدة
 القرآن عقيب المدة نهايتها في كل صلاة حاله كان من اجلها لا يتغير في الالف
 المدة كذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 عدم الاكتفاء بالقصد المتقدم في اثنا الصلاة او غيرها من المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 من غير قصد كذا في السجدة في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة

وسرراً فلا يجب مع الالف كذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 هو القصد المستند في بعض الاجزاء في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 الشروع في تلك السجدة ايضاً من جهة ان الدعوى الى السجدة المفعولة في السجدة ايضاً من جهة ان الدعوى الى السجدة
 الحكم بعدم الاحتياج الى التعديل في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 البقاء في السجدة الترسية فيها بعد عدم الانتقال من تلك السجدة الى غيرها وان تجاوزها لم يكن كذا في قوله في المدة
 في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 الدليل على صحة العبارة في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 الاحدية مع عدم التعديل في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 من الجنبين من الالف في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 سرقة في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 او البديع في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 متفق عليه في بعض الاجزاء في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 سيما في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 في السجدة في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة
 في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة وكذا في قوله في المدة

عنها المعجمان فغير لاصحها الا بالمرئى والنصف كما مر في النقص او بالتقييد الى بنى على الاحرف كما اخبر بعض
 الاله بكونه كذلك اذ كان المقصود قراءة المعجمين وكان قراءة السريين المذكورين في سبائك مرطبة النص فانه كان
 الشرح في السريين بالقدرة والاختيار والاعراض عن المعجمين في جواز العدل السهل واللاط في سبائك بكونه
 النصف وقد يجد لفظ المعجمين على صلوفا لجمع الظاهر بعضه بكون العدل من السريين المذكورين في كل من اثنين
 العدلين الى المعجمين وليس باليسر والكل لا يلازم من التخصيص بالمعجم والمثل بعض الاله بكونه سبائك بعض
 بعض الكلمات في اشارة السورة التي شرح فيها وصورة اتمام تلك السورة ودفع الخط وتوفرت الوقت في
 الاداء العدل الى السورة التوجيه ومرة واحدة ولكن العدل في صورة النجاة واجبه في غير احواله من بعض السبائك في
 والعدل في موضع التوجيه في غير بعض السورة ولا لقراءة الا اذا كان ما حصل السورة او محلا بالملء في القراءة في بعض السورة
 في الاداء والقراءة فقط من الثانية التي هي من واجبات القراءة اخرج كل حرف من محرمه المقول بالآثار
 والمساكن في كل خارج المروف على الوجه المذكور في علم القراءة تسهلا لا مع الحائرين للحن فيقول ان الهرة والهاجر كان
 من لفظ الحلق وهو ابتداء قصبة الرئة التي هي من جوف الحنجرة مع الاختلاف في كون كليهما بمنزلة واحدة او تقدم الهرة على الهاء
 والعين والها والهمتين يخرجان من وسط الحلق مع الاختلاف في تقديم العين على الاء او العكس والعين والها المعجمين
 من ابتداء الحلق مع نظير الاختلاف السابق ولكن العواص تقدم العين كالعين حرف الاء والياء الى كتمان السكت
 حركتة ما قبلها من ضمها والالف المقربة منها يخرج من حرف الفم والقاف يخرج من حركته اللهاة والظرف الحلق من
 التي هي من الحلق واللسان والحلق والقاف يخرج من حركته اللهاة والظرف الفم منها اليم والياء والياء ليس في
 حركته

التي يخرج اليها المذكور وسبقنا في من وسط الحلق مع احواله من اللهاة التي هي من حركته اللهاة والظرف الفم منها اليم والياء والياء ليس في
 دون السريين والياء مختلف في ان السريين اقرب الى الحلق او اليم والظرف هو الاول والقاف يخرج من حركته اللهاة
 الذي سري حركته مع بطن الفم والياء والياء ان يقرأ في وقت ادائها من بطن الفم المقول بالآثار والهاجر والهاجر
 من الحلق الى اللسان في سبائك في منتهى شدة الاستدانة الى طرف صاكن المقول بالآثار والهاجر والهاجر
 او الاء ولكن الاء ليس به حركته من المومنين او اراء حركته من المومنين والياء يخرج من حركته اللهاة التي هي من حركته اللهاة
 النصف اربعة الفوق اثنين مع حركته من السريين سواء كان من الاء او الاء حركته من الاء حركته من الاء حركته من الاء
 بعيدة والفاء يخرج من حركته اللهاة والفاء حركته اللهاة والفاء حركته اللهاة والفاء حركته اللهاة والفاء حركته اللهاة
 اخرج من حركته اللهاة والفاء حركته اللهاة والفاء حركته اللهاة والفاء حركته اللهاة والفاء حركته اللهاة
 وهو طرف اللهاة اخذت من حركته اللهاة المقول بالآثار والهاجر والهاجر حركته اللهاة والفاء حركته اللهاة
 بالياء والفاء حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة
 الهمتين يخرج من حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة
 الفاء والياء حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة حركته اللهاة
 حركته ما قبلها من ضمها والالف المقربة منها يخرج من حرف الفم والقاف يخرج من حركته اللهاة والظرف الحلق من
 حركته ما قبلها من ضمها والالف المقربة منها يخرج من حرف الفم والقاف يخرج من حركته اللهاة والظرف الحلق من
 حركته ما قبلها من ضمها والالف المقربة منها يخرج من حرف الفم والقاف يخرج من حركته اللهاة والظرف الحلق من

دون بعض الجمل في مواضع حروف من يخرج منه كذا لو خرج جادى الغضب وولما قالين من يخرج الظاهر
 المثال للغة ياتخرج اللام للغة. واللام للغة او اللام للغة او التبرك ما قبلها مسكرا مرصدا لهذا
 من الكثرة في موضعها الى اللغة متدا في مقام التقييم انما يتفهم اللفظ على تقيم المعنى كما في قوله يا محمد عاهد عليه الله
 بغير ما اطلعت قرأته فلو كتبه بها اطلعت صوته اليه وان تذكرت تحت صوته على الاصح ولو كان الاصل المذكور
 عمدا ولعل وجه تخصيص هذا بالذكر صوته على الجاهل من محرابها كما يشوب ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في اخرج من لفظي
 بالفاء وبداية من قرأه في موضع الغضب ولا قالين بالذكر لاسكان حلا لمرارة من الفاء مع ان المثال لا يسيل
 عند وضعي يخرج الى اللام المفردة لان عند الظاهر في اخرج الفاء وبداية المحرابها التقارب بها في بعض
 ولا يجب ما هذا يخرج كل حرف من محرابه كادغام التبرك او القول الساكن في حروف كما في لم يكن له اللهم
 صوته عند ال محمد المنفرد في ذلك الفالين ونحو ذلك لما اختار به من المعاد لم يظن الاول ولما اقبل
 على ولي الا ما احتياط فالاصح عدم الجواب في الغنة اغنى اخرج الصوت من التبرك وهو غيب الالف في يكون وان
 كان الاصل ما عاود جميع ذلك من واجبات القراءة عربيتها مع القدرة عليها فلو ترجمتها معها في الترجمة
 من اللغات وكذا العربية المترادفة لما اختلفت صوته بها اطلعت صوته اليه وان تذكرت كان الترجمة من الادكار
 القرآن او الدعا صحت صوته على النكال والالطفت ومع العبر عنها ومن القرآن بما ذكره في قوله يا محمد عاهد عليه الله
 والظن تقدم القرآن على الذكر تقدم ترجمته المذكور على ترجمته القرآن القراءة عند التعارض والى العلم الاصل
 من واجبات القراءة ترجمته بالمراد صوته على الاصل من قول آتين خاصة عند الامام بعد ما كان في الظاهر ان يطل
 للعدو

للصوت في ذلك فليجمع منهم استنادنا الى ما مراد منه وسندنا للمعربين وكيف كان وما يجب ترك التامين
 الذي يكون في غير تقيده فانه لما جاز في قوله يكون واجبا ثم تركه وان لم يطر صوته ولكن في بعض
 الحمد كما هو طريقة العامة ففعله في قوله كان كفعله في غير تقيده ولو كان عند العامة انه يترك
 في غير الركعتين الا ولين من التداخيل والراعية بدل الحمد ان يقول سبحان الله والحمد لله واللا اله الا الله
 الله والله اكبر ثلث مرات على الاظهر الا وهو وان كان في العدد ونسب على الاظهر ان لم يكن
 كذا انك وقيرة واحدة وقيل يتركها في ثلث مرات مع حذف التنكية في المرة
 الثالثة والظن عدم الفرق بين ناسي القراءة في الالبين وغيره وما قال الاستزاد بعض
 الاول ناد وان كان الاصل في الاول اختيار الحمد وان التبرك كان جائزا افضل وفي حوز
 العدل على الحمد التبرك او العكس اذا كان الشروع في المذكور بالصدر النكال والاصح
 هو المذكور انك وكذا لو كان الشروع سدا ولكن الاصل في اعادة قراءة المقروء بقصد
 القراءة سببا اذا كان المعصم قراءة غيره واجبات التبرك اربعة الماد انك
 يكون للصلح مرتبا الكلمات التبرك بتقديم سبحان الله وذكر الحمد بعد عقيب وذكر الله
 الا الله بعد التمجيد وذكر الله اكبر بعد الكل ان يكون متواليا يذكر كل كلمة من
 غير فصل ما بين او السكت الطويلة على وجه بعد من المعدادات ان يقرأها على الاصل وان كان في تعينه
 فلا يجوز ترجمتها مع القدرة عليها ان يقرأها على الاصل وان كان في تعينه

كما شرط المصمم ومخرج بعض الائمة للمعايير نظر فقهاء الاصل جواز الجهر وفاقدا من
 من ابن ابي اليسر والاولى ذكر الاستغفار بسبع التسميات الاربع من مفارقات
 العدة القيام وبشرط في الصلوة الثلثة المذكورة من بقاؤه من النية والتوبة والقرائة
 ولا يشتركها في اشتراطها به غيره من الخلق مع انه اول افعال العدة لوجوب كون النية في حال
 القيام وملك التكبير ان القيام ركن بطل العدة بتركه كمد وسهوا والطم ان القيام في النية بشرط
 منها وفي التكبير تابع له في الركبة فسادا لا يحل من المبرط والذات من انه اذا كبر لا مزم بكبره واحدا
 للاختلاج والركوع وان جعل التكبير متفنيا تحت صلوة والقيام في القرائة واجب غير ركن ولما
 حلت تسمى القرائة والبعض ما مع فوات بعض القيام والقيام من الركوع واجب غير ركن لصلوة
 صلوة فاسم الرفع والقيام في القنوت تابع له في الاستسباب والقيام المنفصل للركوع ركن فلو كبر
 حال بطلت صلوة وان كان ناسيا وكذا الركوع على من مضى من غير ان يقدم والتم عدم الخلاف
 في كتابه القيام الناجب للقرائة او آخر جواز الكبره كما يتفق لا مزم احبا ناول تسمى القرائة في صلوة القيام
 الركعة على وجه الثلثة على جهة القيام آخر وجهان اربعة والانتساب والاستغفار
 ويحقق نصب قنات السجود القيام عرفا ولا يفر اطراف الراس وان كان تركه سببا فلو انقضت اختيارا
 بطلت صلوة من لو كان الاستسباب في القرائة ان التفرع ما قرئ متفنيا ولو كان الاستسباب لعدم القدرة
 على الانتساب من جهة فقد سئل النظر في تركه او نحوه او من جهة مرضي مانع عنه او من جهة شدة لا يتحمل منها عا
 والابليس

وان لم يبلغ هذا الجهر او خوف عدو او كونه في مكان لا يمكن فيه الانتساب بسبب قفره وعدم
 امکان مكان آخر لمصلحة العفو او الرخا او من جهة خوف نقره من الانتساب كما
 يتفق لا لاس السجدة او كونه في مكان لا يكون قادرا من واجبات القيام الاستقلال وعدم
 الاعتماد على شيء بحيث لو رفع السجدة سقط وتر لزال لا ترك مطلقا حقيقة فلو اهتم على شيء
 عامه محتار من جهة كونه قادرا على الاستقلال بطلت صلوة من لو كان الاقدام في القرائة
 ايضا ان اكتفى بأقرنه معتمدا على الاظهر الاستسباب خلافا لما حكى عن بعض من القول بكبره في
 واما الاعتماد للقيام من القعود فالتم عدم قبحه وان كان الاوطى تركه ايضا وجوز بان
 عن الجهر لمرض وكثرة فيجوز له الاستسباب بركيب ولو احرقت مقدورة وهو مقدم على الانكسار
 مستقلا كما هو مقدم عليه مستندا وهو مقدم بجميع مراتبه على القعود والقعود والاقترب
 الى القيام مقدم على الاجد ومكة الاقرب فالاقرب من جهة الاستقلال وعدمه ونحوه
 الثالث من واجبات القيام الاستقرار عرفا بترك المني حالة القيام قطعا بحيث لا يقرئ
 لو تقدم او تأخر السكون وعدم الحركة زيادة على عدم المشي والانتقال من مكانة ظلم
 على دليل على جوازه ولكنه اولى بالركعة الضعيفة التي يصدق معها الاستقرار العرفي فراقصة
 قطعا وان كان تركها معها المكن اما اولى بالجلوس فلو مر في حالة القيام او كان على الرضعة
 ولو كانت معقولة بحيث لا يذعن من الاضطراب والمركبة على السجدة العدة عليها فوات الا

أخره من الشريط والجزاء أو مطلقا لا يحيط أو صحتها لا يفتقره ما عليه بحيث لا يصدق
 معه القيام على ما أودع في حصره كالنبح والقطن الكبر وسحر ما لا يكون العالم عليه
 في جميع الأدوات أو في بعضه لا يمكنه وقت القراءة أو غير ما من الواجبات التي
 اشترط فيها الاستقرار متحركا كما لم يفتش على الوجه المذكور من غير دفع عدم الاستقرار اللاحق
 الذي ليس وقت الواجبات المذكورة وكان ذلك المصنف متحرا متحفظا من العدة في موضع
 حصره فيه الاستقرار ولو لم يكن الحال بطل ما فعله من التنبه والتكبر والقراءة فيعيد
 العدة على الأولين مطلقا والثالث أيضا في حصة التنبه وإن لم يكن في إفترسه في
 العلم أنه اكتفى من الأول بالحوط مرة واحدة مطلقا في هذا القسم البطل والحوط مطلقا
 من العدة على المرحلة لغير اليرميه من الفريض وامتزج بالاختيار في المشي على العدة من جهة
 ترك سحر الوضوء أو غيرها فانه يجوز العدة ما شيا أو ركع ويسجد مع الامكان ومع عدمه يركع
 ولكن السجود أفضل ويستقبل بركعة الا حرم ان امس ثم يقضي والحوط من الاستقبال فانه اذا انقضت
 بقدر الامكان والحوط ايضا ان خيرا الى تحقيق الوقت وكذا لو جاز من القيام دون المشي
 فانه يقدم ما شيا مقدما على الجلوس مستقرا ان تعذر السكون ولو بعدا ولو اضطر
 بالاختيار في المرحلة من العدة السجدة ليلب التفرغ من المطر وحرف اللص والسبع
 وكذا ما فيه يجوز العدة عجلها ويسن في الماركان من الركوع والسجود وسواها ان امس

والا واد

والا واد ويزيل هذه في تحصيل الواجبات وبسقط المتعذر ولا يفعل من الانفعال الخارج
 من العدة الا ما هو محتاج اليه في دفع الضرورة ولا يبرح المسمى بغيره وبذلك
 الا اضطرار فيها لا يستقر فانه قد يستفيد من وجوب الاستقرار في التنبه المذكورة
 وجوب التنبه فيها فانه ما ذكرنا عليه من وجوب الواجبات القيام
 على وجه يتحقق في الا على والاستفاد معا مع ان يتفارب القدمان فلهذا جاز
 ما يجزئ عن حد القيام عرفا بطل ما فعله على الوجه المذكور وعند الضرورة الى تقريب
 الرجلين من جهة من حق او كونه جاز وعند دوران الامر بين النصف الا على بتفريق
 الرجلين والاستفاد بالانحناء واختيار الماد والاقرب وجوب الاخذ على القدمين
 معا في القيام وترك الاتيان بما يجب فعله قائما عند الاحتياج الى رفع احديهما
 وترجم استفادة ذلك من وجوب تقارب القدمين لا وجه له الا انما على جانبها
 فانه مكروه لا يفتح في القيام ولو خرج من القيام فليس عليه بالانحناء
 ولا بالاستقرار ولا بعدد وبالانحناء التسمية لا لبعض الواجبات المشبهة
 بالقيام ولو بعض التكبير او بعض السجدة بعدة فقد كفيش والربع افضل
 فيجس على التنبه ونحو الركوع ان لم يكن قد ما يداوى وجهه فدل على كبره والحوط

فحينئذ نعلم ان قد علم السجود وسجد والا استمكن بعد رفع الرأس لم يقدر الا مكان ولو كان
 بقدر الركوع او انقص ويرفع بالسجدة حسب ان الممكن والعبارة في هذا العجز بنفسه بل عادة التمكن
 فانه الا ان على نفسه سجدة وحكم القعود في الاستقلال والاستقرار مع الامكان وحدها
 مع عدم حكم القيام فان عجز عن القعود بجميع اقسامه اضطر على جانبه الايمن ان يتمكن فيستقل
 برأسه القبلة وان عجز عن الايمن فعلى اليسر كذلك موصيا للركوع والسجود بالرأس مع رفع
 بالسجدة حسب حبه ان امكن والا فبالعينين جاعلا ركوعه فغيرها ووضعه فتعجزا وكذا السجود
 فان عجز عن العدة مفعلا استنى على قفاه وظهوره كالمختر فيجعل وجهه وباطن قدسية
 الى القبلة بحيث لو طس كان مستقبلا والمراد بالخروج في جميع هذه المراتب حصول المشقة
 الكبيرة التي لا تغر عادة والارضية منها زيادة مرض او بطنة او دونه لا العجز الكلي
 ويترى برأسه الى القدر من الركوع والسجود ان امكن والا فبالعينين فيجعل سجوده اخفض
 من ركوعه وان تمكن من وضع بعض الرأس سجدة او خلا لكنه في سائر الواجبات وفي
 حكم العجز المرفوع للاستقاء وكثرة الاحتياج اليها للتعجز كما اذا وجع العين او نحوه اذا حكم
 به الطبيب وكان في مخالفة قوله طس العجز وان قدر على القيام وبالجملة فمن اضطر طرعا ولا

عاد فذا نعلم حبيب والايام في حكم المرسلة في الركبة فان خفف العاجز عن حاله
 عليها بحيث تمكن لها كما القيام مع الاستقلال والاستقرار وتقارب القديسين بالنسبة
 مع الامتداد ونحوه واصل القيام بالنسبة الى القعود الاستقلال ومرتبة النسبة الى الاعتدال
 واصل القعود بالنسبة الى الارتفاع وظهور ومرتبة النسبة الى الاستقاء او نقل عن حاله
 عليها وعجز عنها بانه مرتبة كانت انتقل الى حاله الاخر التبرر مقدورة ولا يجب
 وكيف ان يكون حين الانتقال قريبا من القسم الثاني واما اذا حصل النقل فنقول
 العجز الى السطح الا اذا كان الانتقال من الارتفاع على الايمن الى اليسر دون القسم الاول
 واما اذا حصل الخفة فينتقل من الثانية الى الاخر التبرر العسا منها كما اذا كان الخفة
 والشفقة البقرة فلو خفف بعد ما قبل الركوع انتقل ثم ركع وفي انما قبل الركوع
 انتقل كذلك اما الركوع فلو كان الانتقال من حالة القعود الى القيام قام خفيا ولا يجوز
 له الانتصاب ويقتضيه القدر على القيام اما الركوع وان لم يتمكن من القيام الكامل او
 بعد الذكر قام معتدلا من الركوع او عجزه قبل الطائفة او عجزه باقبلهم ولو تقدر بعد
 القرأة ركع جالس لم يتمكن من الركوع مخفيا ولو كان في امتاكة الركوع فان كان بعد الذكر
 جالس مستقرا وان كان قبل الذكر ذكر مستقلا في وجهه الاخذ والعاسك والافيقدر الامكان

وارتفع بعد الركوع الرفع من الركوع وقيل الطائفة حلت مطبقاً ثم سجد وظهر ما
 ذكره من سائر الصور الى حد من فرض الانتقال من سائر المالات العالية الى الدانية او
 او العكس من مقامات الصلوة الركوع واما هذه فتعني الانحاء بالذات
 من ركعتي الصلوة بركعة واحدة او ركعتين ان يعلو الى اطراف الاصابع الى الركبتين ولا يجب الارتفاع
 على الاخر خلاف ما كان من جملة ما وجد الزيادة بان يتجرأ ان يعلو كفاه ركعتيه كما هو
 ط المشي والاطراف الاولى والظلمة لا تمدان في انه لا يجب الرفع وطاقات اليد في الركبتين
 كما انما ارسله لغيره كالمسجد باليد وتفرج الاصابع من العنق والظهر والنظر الى ما بين
 القدمين ورد الركبتين الى الخلف والتكبر قبل الرفع اليدين باصبعين ظاهر الا ان العنق
 واليد يتكبران الشكر فاجابه على ما فيها عنهما المرتفعة وبسبب رفع اليدين فيه وفي كل ركعة ما ضعف
 وان كان هو والظلمة اعتبار الفصل في الانحاء فله ان يركع ثم يركع بقلبه لم يكن زاد ركعاً
 وان كان الاطراف والاهتمام به وكذا الركعتين لما هي اوله في حية او كذا فاعاد ان يعيد ركعاً
 لم يكن فوجب الانتصاب ثم الورك للركوع ولا يكون ذلك زيادة ركع وان كان الاطراف اعادة الصلوة
 سيما اذا كان ما ذكره من هذا مع الاختيار على غير من الانحاء والوجه اقله المقدم ولو كان الانحاء
 في احد الشقين ولو تفرق على معان وله باخرة مقدرة ووجب ولا تعذر تركه او ما ذكره من تعينه

او

ولو كان متباعدة خفة او عارض بقدر الركوع استحب ان يركع انما ليس الا يخرج من صفة
 الركعة ان لم يتمكن من تفصيل انما في الركوع ولو باصنام ولا وجب فيه بعد الاجابة
 عليه خالفاً من غير احتياج الى ما هو ازيد من واجبات الركوع المذكور فيه ومنه تسبحة
 واحدة كبيرة وحرزها سبحان ربنا اعظم وبكلمة او تسبحة منور وسبحان ثلثي المشركين كل
 واحدة منها لب عدم الان كالمركب والرفق من الفصل ونحوه والجملة الى نفدت به ذلك التقيد
 وبغير فرضها ونحو ذلك وبما يظهر من العبارة من التجزئ للثلاث واحدة كبيرة وثلاث صغيرة
 من غير نقصان هو الا انظر خلاف ما كان من نهاية من القول بوجوب الكبير ووجوب ومن
 المرفق من اجزاء التسبيح ولرواها معاً من ومن اللبس من التغيير بين ثلث
 كبيرة وثلاث صغيرة مع افضلية الكبيرة ومن بعض من وجوب ثلث
 كبيرة خاصة لغير القول بما هو اقل من الذكر في الركوع والسجود ولو من غير التسبيح بعبارة
 في غاية القوة فبغير فقد كان ما ذكرنا من جهة معادله لا انحاء الارضية واما القول
 عنه فالاطراف منه وبغير سبحان اسيرة واحدة للمفطر في اصداره المذكورة الثالث
 من واجبات الركوع مرتبة الذكر مع العدد والاختيار فله من جهة مع انما العينية بغير اقله الطائفة
 الصلوة ان اكثر من سجد في الاطراف او من ركعتيه معاً من والانس استدرك ان كان في محله الا ان كان

اصل الذكر وغير الحق راية كما سميتم وكان ينبغي ان يقيف المصنف اليهم باذكارا
 من واجبات الركوع موالاته فلو فصل الى كلامه ما يجوز فيه من هذه الذكر مكره ذكره محض ما كبرت
 فابعد ذكر اسراء كان الخرج كلا ما حاربا او سكرنا طرما لظن ان الذكر في عبادة دون العدة ان كان
 الكلام الفاصل ذكر او قرانا او عاديا او كان لسياطة ان لم يخرج به عن كونه مصليا او كان
 الفاصل سكرنا لم يخرج به عما ذكر ايضا والا في عبادة العدة ايضا في الاوطى اعاد العدة في صورة
 كونه الكلام ذكر ان كان عند او لم يكن دعاء للمباح للدين والدين من حيث
 الركوع الطائفة والسكن في حال الذكر التواضع بقدره فيسكن ويطلق قبل الشروع في تسليم
 او بعده فكل من اسب المقدسة في حال من باب الاصل حال كونه راكعا متقبلا فخرج فيه قبل
 ان يثني وفي بعض النسخ قبل انتهائهما من الركوع او الركعة الواحدة اذ اكله
 بعد رفعه الراس منه او الاذنه فيه ولو يسيرا بعد الشروع في الركعة وان لم يرفع لظنه ان
 الذكر ان كان عمدا اختيارا فيترك في عمدا لم يكتف به لظن العدة اليهم مما كان في صورة عدم
 التذكار وقبله بطلانها في صورة التذكار اليهم وهو ضعف ولكن الاعادة بعد
 انما الاولى او في الثاني او كونه من كذا في اصل الذكر او كونه فلا يضر
 من واجبات الركوع اسراج الذكر نفسه اسراج غيره ايضا
 ام

ام لا كونه الاذكار والركون ذاك السماع فقد رتب حصوله الى رفع من السمع لضم
 او كونه مع الامكان والاختيار في المصنوع كذا في اصله من واجبات الركوع رفع الراس
 منه مع الذكر والا مكان فلو لم يرفع نفسه الى السجود معها من غير رفع الراس منه لظن
 ركوعه وبتبعه بطلان الصلوة مع التوجه والاختيار ان لم يتذكر بعد بقائه في السجود
 ارادته والا فلا يشرع في التماسي والمطهر من من واجبات التي تنقضي الركوع وركون
 واجبا في حال رفع الراس الطائفة فيه بمنزلة الركون بعده ان غلب ولا حشر على ذلك
 في بعضه سواه عرف وان لم يرفع كذا في المستفاد من واجبات الاتيان
 بالطائفة على وجه الشروع بمنزلة ان لا يطيبها كبره فخرج المعنى بتطهير تلك الطائفة عن
 مصليا بطلت صلاته اما الطائفة في حال الركوع والسجود فليس كذلك ان اجتمعت على
 ذكر كذا روي ان مولانا القادري ذكر فيها تسبيح خمسة ركعات واما السكت فممكن كونه
 ويكتفى بعدم الاعادة بعد الاتمام اوطى من مفارقات العدة السجود والركوع
 التفرع في القاموس كجذوع وتصيب حده وشرا عابرة من وضع الجبهة على الارض وكذا
 واجبات اربعة عشر السجود على الاضلاع السبعة بعين الجبهة ويا طين الكفسي والركبتين بالضم
 واحده الركبة بالضم ومن كذا القاموس مرصدا بين اسفل اطراف الفخذ والاعلى الساق واليهما

الرجب المذكور او سمى على ما لا يمكن من الاعتد عليه كالشيخ البين والذائب والقطن العبر
 للنفوس والصرف ونحوها لا يسفر عليها الاطباء بحيث لا يفسد الطائفة
 من ذلك مع الاختيار واما مع الضرورة فلا وضع الجنة على ما يبع السجدة
 ما تقدم ذكره في المكان فلا يكون وضعها على وجه مع الاختيار وهو كما عند المؤلف من
 جهة القبلة او من الموات او من الهوام في الظلمة مع طهر ارضه بجزءه وقد تقدم
 بيان جميع ذلك فيما سبق ولو وقعت الجهة على ما يبع السجدة عليه ولو كان مساويا
 للوقف او غيره بجزءه على موضع الجوارح جزر في على الظم مسألة سجدية
 لا موقفة او سفلية بزيادة من قدر لينة كسبر اللام وسكون الباء او فتح كالتائنية الاولى
 كما في موضعها على كبر سطرهما وقدرت باربع اجاب مفهومة من سطر الخلق
 من غير تفرقة مما بين العدم او ازيد من قدر لينة بسبب جاز او كثر الارض بطول سجده
 مع الاختيار ومع العجز لمريض وكذا يفعل بالينة بغير تفرقة شديدة لا بغير مثلها حادثة
 لو عجز عن الاتي راسا في يافع جهة عليه مع الامكان ومع عدمه او ما يبرر ككسرم
 بعينه والاولى عدم كونه العلة بقدر اللينة اليفع والحق الانخفاض بالارتفاع والحق في تهيئة السجدة

الرجبين على الاظهر الاظهر والاخر كقائمة المسهر في الجمع من الجنة والكفيل ولكن لا يوط
 الاخر في الاول في مقدار الدرهم وفي الاجزاء كبر من المسهر وضع كل واحد على
 الارض وكذا الظاهر والاولى تعين رؤسها ولو تعذر السجدة عليها لغيره او غيره
 من الاضلاع كاحد اهل القبيل مع الضرورة ولو تعذر وضع الجنة في المكان المانع كالتأمل
 انتظر حفرة او حفر شيئا من طين او خشب او حفرها ليقع السجدة منها على الارض وان تعذر
 ذلك سجد على ارض الجبين بتقدم الامين ولو تعذر ذلك سجد على نفسه ولو عجز عن جميع ذلك
 او ما وافق جهة على ما يبع السجدة عليه تكفي المصلحة الملاحقة السبعة المذكورة من
 المكان الذي هو المصلحة بفتح الام وهو موضع العلة بمنزلة الاعتد عليه والقاء الفكر
 على مواضعها وبفتح المسهر ولا يجب المتابعة فيه ولا الترتيب بينهما في الفكر وان كان ادنى
 فلو لم يكن الاعتد بان شاطئ منها بطول سجده ان كان مع العدم والاختيار مطم بدون
 الاول اليفع ان كان الشاطئ في الجهة لا مطم في المكان التذكر بقاء المثل تذكر مع
 عدمه يتبعه بطلان العلة ان كان مع العدم والاختيار ومع الثاني فقط ان
 تحقق الشاطئ في كذا السجدة كان في الجهة وكذا بطلان السجدة مع العلة اذ بهما على

بما ذكره لوجه الجبهة على موضع مرتفع بان يمد من العنق بحذاء الارض وكيف كان في
 صورة لطلان سجوده ان انقضى به نظر صدره اليقظ ومع عدمه كقطب بالاعادة في بعض
 الصور من واجبات السجود وضع كل من المرحمة السجدة من غير الجبهة على
 وجهه كيمسح به الممسح كما تم بعض كون الموضع ما يصدق عليه اسم الرفع من اجزاء العنق
 الذي يجب وضعه من الانحاء السجدة فيكون الممسح في الجبهة كغيره فلو وضع
 منه ما يكون دون ذلك الموضع ما يصدق عليه اسم الرفع بحيث ان يضع عضدا
 من تلك الاعضاء فلا وجه لم يحس به الممسح بطول سجوده وتبعه لطلان العنق على الوجه
 الوجه المذكور والاحاط ان لا ينقطع الموضع عن قدره من الارتفاع واستبعادها
 من واجبات السجود المذكور فيه وهو سبحانه رب العالمين وسجوده واما ذكره في
 ايمانه بعد داعي التوجه الكبر في الركوع في قوله سبحانه الله اعلم الغيوب وادارة اللفظ
 سبحانه رب العقيم وكبد فلا يبرز في السجود عند القائل بتعويض الذكر المحس لغف
 على القول بالاجزاء مطلق الذكر المشتمل على التماسه بجزءه اذكر كغيره من الاذكار
 من واجبات السجود الطائفة عند الذكر بقدره بان يفعل الذكر سجدة مطلقا فخره
 في الآ

من السجود قبل الكمال او شرع فيه قبل وصوله الى السجود بطول الذكر وتبعه لطلان العنق مع العنق
 وعدم التذكر في محله مع الامكان والا كمن سعى الذكر من واجبات السجود عريته
 الذكر الراجح فيه فخرته عما يحفظ بطول مع العنق وبقى الوقت بذكره امكنه من
 اللغات على الوجه السابق من واجبات السجود المستحقة بالذكر الراجح
 فيه مراتب فلو فصل بين كانه كلام او سكوت عند المراتب على وجه القطع
 بطول الوجه المذكور سابقا من واجبات السجود المستحقة بالذكر كتحقيقه او تقديره
 كما ذكره في ذكر الركوع فلا يبرز ما دون ذلك مع الامكان والعنق واجبات
 السجود رتبة الراس منه بحيث لا يعرج على ما يبرز مطلق الرفع من
 الراجحات الطائفة بعد رتبة الراس من السجدة الاولى على وجه يصدق في حال الرفع
 حصول سمي الطائفة فيه بحيث ان كان بحيث يصدق عليه عرفا انه يمكن ولو كان
 ذلك السكون ليراد لا يجب الطائفة في رتبة الراس من السجدة الثانية لذاته
 بحسب الاستدلال على الاقدار وان كان الوجه هو الاول وقوله لذاته يدل على ان الطائفة
 ان وجهها اجزاء يكون وجهها لغيره كالتمتع وبهذا الرفع فانه مقدس لوجهه كالتشديد
 او القرائة فانفع معناه في بعض النسخ على ما قيل من قوله ولا يجب الرفع من السجدة الثانية

انبان الطائفة على وجه معهود من الشرع يعني ان لا يطبقها كجبت صريح عن كون
 مصلحا كما في الركوع والابطل مودة نقبت بالبحر فلا تجز السجدة الواحدة ولا
 يجوز السجدة الزائدة عن الايمان اعتبار من مزارات الصلة التثنية وهو تفق من
 الشهادة ومن الغرض بقرن طبع في القاموس او شرا عبارة عن اخبار حارم بغير اسم ثم
 ونبذة نبينا م و لا يجر محض منه التثنية فالأدلة قد لم يفسد من مشرك ما ذكر
 والعدة على التبريد اما حقيقة شرعية او من باب الغيبة والجهاد تسعة
 المدعى لا يقدر وقد قدم غير جالس عاصدا حتمنا بطل التثنية وينعم بطلان العدة
 فان التثنية والا فلا في الاجماع والمناهي للجدس بعبد التثنية مع الامكان بغيره فمحل
 العود ويقف مع عدمه بعد العدة على الاوطان وان كان في تعينه نظر كسبابة والمفطر
 لا يلقى عليه الطائفة بقدره فالمرح فيه جنبها او كالحكم المكلل له من دونها
 ولو غيرنا بعض اختيارا يعبره مع الامكان حتمنا بطل العدة في كذا صرة عدمه المناهي
 والمفطر مما سبق فافهم ما شيا للمانع العقب او الشرع لا يجب عليه الطائفة
 كما لا يجب عليه الجدس عند العز عنه ومثله لا تقتضى التثنية فعدمه من قيام كذا لاقية برس لا يقتض
 به تقية في التثنية فان لا يتوقف في ثلثة الامام من ثلثة قضا السقوط التثنية من عدمه
 لكنها تملك حصة
 الذي

للعدة ايتم ونفاجع منهم استمداء المعاد ثم طرد وسنة المعصية وكيف كان وانما يجب تركه ان من الذي يكون له تقية
 فانما انما جاز التثنية بكون واجبا ثم تركه وان لم يطبق حصة الله في خلق باقر الحمد كمن تقية العدة ففقد حصة طيرة
 كان كقصة تقية ولو كان عند العدة الذي يجر في غير الركوعين الاولين من التثنية والرباعية من الحمد الاول
 سيجب الله نعم ورسالة نبينا على الاضطرار لا سطر الاوطان والعدل باقر اسم الله رب المظلم وكذا القول باقر استمداء
 واحدة في التثنية الاول ضعيفان شاذان العدة على التثنية بعد التثنية بطلان التثنية صريح عند الاعد
 العدة بطلان والحمد معطوف عليه والال ضام حقيق في الاربعة ويطبق عليهم من التثنية لغيبا وقد حكم
 الاجماع على عدم حجب العدة على التثنية في غير العدة عن الناصرة والمناهي للمعزود التثنية فمحمدا
 يقيد الطلاق الامر في قوله صلو عليه ومما وط من الجوع على الاستحباب مظم فالا في المذكر لا يسعه وجوبها اذا ذكرنا
 روضة زيارة في الحج من ليد جعفر انه قال وحديث التثنية كما ذكرته او ذكرته او ذكرته في غير ذلك ولكن لا ريب في محال
 عليه في جميع الاحوال فقدره عنده ان قال من صفة لم يبق من ذنوبه ذرة وذرة في الرعدة يا علي من صفة
 كل يوم او كل ليلة وجبت له شفاقة ولو كان من اهل الكفاية وكذا ذلك من واجبات التثنية عتبة في القصة
 عليها وغير القادر الله عليها بانه بالمقدور من غير ما في الحديث مع سعة الوقت ايتيح من يحسن بالقصة او ذكره
 ولا باجرة ومقدور في دمع عدمها بانه بالمرحمة فان لم يكن بها يحسن الاول لا الاجماع بغير التثنية حامدا للعدل لم يكن
 ولا بالادراك بغيره بكون الذكر من واجبات التثنية ترتيب التثنية في التثنية بالمرحمة في الشهادة

الاول كما من جماعة فالحق وجوب احد الصيغتين تنجي ولو كان اختيار الصيغة الاولى
 ولو اختار الثانية كان الاولى مستحبة لوجهين اجمع على هذا الوجه الاول وهو ان من ترك التسمية بالنبوة
 الترتيب بين كلمته على الوجه المقول مع العود والاختيار والمحل يتذكر مع الاسكان مطلقا ومع عدمه
 بعيد عن المفضل عربيه مع الاختيار والعود لوجهين كذلك لفظ فيجيد ان يبقى محذورا لا فيجيد العلة
 اعادة تاسمها وبهذا الذي حصر في اعادة العلة على الماحوط لا المفضل من الالة عند اختياره فلو
 بين كلمته بكلام او سكنت لفظ فيجيد على الوجه الصحيح ان يمكن ما في الاحكام كما مر مراعاة ما ذكر
 من الالفاظ مادة وصرفه فذكر السلام بان قال سلام عليكم اذ عينا اجمع الرحمة على القول بوجهين باو
 على احتمال بان قال وبكيت اذ في خبره من التغير بان ابدال الرحمة بالرافعة والسلام بالتحية ونحو ذلك لفظ
 التسميم فيجيد مع الاسكان مطلقا ويجوز العلة مع عدمه ان كان حاملا محذورا والماحوط اعادة تاسمها
 اسكان التذكير ايض ولا ينبغي على المفضل والذي كالعائد في صورة الاسكان وكالمفضل في صورة
 عدمه وان كان كونه كالمعروف الي من واجبات التسميم تأخير عن التسمية عند اختياره
 فلو قدم كذلك ولكن التذكير بعيد بعد التسمية ولا يجب ان يعيد العلة وان كان الاعادة في كل
 عدم اسكان التذكير في الصورة المفروضة الاولى والذي في صورة الاولى يبرهن على الاول كالعلة
 والمفضل معذرة والا جواز لا يجب سبب الخرج عن العلة بالتسميم وان كانت نيبة الزوج اول طريقا
 عن خلاف من اجبها قياسا على محل المحج جعل المخرج ما يقدم من احد العبارتين بان يتركز المنقطة
 وهو

واجبة مخروجة والمأخوطة مستحبة ان كانت من كلامه فلو لم يجعل المخرج المقدمة برصده الثانية وذلك في الاول الكتاب
 لم يبرهن المصنف في المقامين ولم يوقف على دليل يبرهن به وكذا في التسميم الواجب يجب فيه وكذا في التسميم سماعا لا تنفيها
 او تقدير اللفظ المذكور في نظائرها وكان الاول في عدة من الوجبات التسميم برصده وتعدله وان كان ذلك في من يرضى بان
 الاستدلال عند بعض الحكماء بوجوب الترتيب مع وجوب مراعاة المقول وبالجملة فمنه واجبات المعدادة من اول باب
 النيبة الى ما يجمع الوجبات المقارنة للعدة البرية فان لم يرد المخرج والتعدا في الركعة الاولى احد ركعتين واجبا سبعة
 في النيبة والخطبة في التسمية وسبعة عشر في القرآنية واربع في القيمة وسبعة في الركوع واربع عشرة في الركعة الثانية
 اربعة واربعون واجبا لسقوط واجبات النيبة الى الالة مستحبة المكينة فانها باقية في جميع الركعات وسقوط واجبات
 التسمية وذلك سبعة عشر في اربعة واربعون وفي الركعة الثالثة تسعة وتسعون واجبا ان اختار السقوط واجبات
 السورة في خمسة اكلها ووجهها وكذا في غيرها من التسمية والقصد بالسبلة الى سرية معينة وعدم الانتقال عن سورة الى اخرى
 واما البسطة في اول الحمد والسورة فلها مدخل في واجبات الحمد والحمد والحمد في السورة في كل ركعة المعدادة
 غير مرتبة بالسرقة فيصاحبه من واجبات الحمد وكذا يجب في الركعة الرابعة ايضا تسعة وتسعون واجبا الحمد وان كان في كل ركعة
 المصلي في الركعتين الاخرتين التسبيح كماله الحمد صار الواجب في كل واحدة منهما اثنا عشر ركعة وسقوط واجبات
 القرآنية بأسرها وسبعة عشر من اربعة واربعين واخافه واجبات التسبيح والقرآنية في الترتيب والمؤالة والقرآنية
 والاحفاد الى الباقي وهو ثمانية عشر في العلة الثانية والقرآنية مائة وثلاثة عشر في غيرها من واجبات التسبيح
 الاحمد والسبب والاربعين والاربعين واجبات التسميم والتسميم ثمانية عشر في العلة الثانية والقرآنية مائة

واحد وسبعون واجباً حاصل من جمع ما ذكر في الشافية وواجبات الشفعية المأخوذة من الشافعية والشافعية
 الرابعة والستون واجباً ما كان من شرطه فرضاً حاصل من جميع ما ذكر من مانع واجبات الركعة الرابعة والستون
 والستون في الصلوات الخمس الواجبة حرفة السجدة الواجبة وشروط فرضها ستة إما ما عدا المقدت حادثة
 من جميع ما في الشافية والشافعية والراجح ما جازت الثلاث إذا أخذت الحدة فياخذ الأولى وفي الصلوات
 الخمس الواجبة سطر استسائة وثلاثة وسبعون فرضاً إن أحسن القول لها تفرار بين شائيات وواجباتها أربعة مائة وثلاثون
 وتسعون وثلاثين وواجباتها مائة واحدة وسبعون وواجباتها مائة واحدة في جميع الركعات والواجبات في
 السجدة كان الحدة ما عدا الأولى ثمانية وخمسة وسبعون فرضاً إن كانت الصلوات حادثة حرفة السجدة الواجبة
 كل من الشافعية والراجح في الشافعية وثلاثة مائة وتسعون فرضاً إن كانت الصلوات حادثة حرفة السجدة الواجبة
 وجميع ركعات في المراسل على منها ستة وأربعون فرضاً في تسعة وأربعين سجدة في مائة وتسعون فرضاً
 ستائة وستة وخمسون فرضاً إن كان واجباً على المراسل في تسعة وأربعين سجدة في مائة وتسعون فرضاً
 وهو ما بقاؤه من الواجب على تقدير اختيار السجدة والقرآن في مائة وتسعون فرضاً
 للصلاة ومطلقاتها ولو في بعض الأحوال كالحركة والافتقار وحسنه وحسنه منافي لرفع الطهارة
 مطم ولو صدقت اضطراراً أو سهواً عن كونه في الصلاة إذا ترفع تعبد الطهارة على الفعل الأكبر لمطم على
 الاحتياط لا لا في حرفة الطهارة الزاوية ويمكن أن يكون المراد منه أيضاً ما لا يقتضي بالافتقار والاضطرار كما
 صدر عن بعض أئمة السوء كمن أقر ملازمة له وما سببه من قوله وهذه من شائيات وإن كانت سهواً غير مضمرة
 بمراد

بمراد كذا لا ينفرد من ذلك فضل الطهارة بطلانها التمسك من حيثها بغيرها الطهارة تكون سببها بالطهارة
 كالطهارة بالقاء الغرير ولو مع عدم العلم بالحيثية من حيثها بغيرها الطهارة تكون سببها بالطهارة
 مكلفاً بالعادة ولم يرد في حرفة الطهارة بالحيثية من حيثها بغيرها الطهارة تكون سببها بالطهارة
 القضاء في الركعة الأولى إن كان على العمل كمال والاحتياط لا في ذلك أو الطهارة بالحيثية من حيثها بغيرها الطهارة تكون سببها بالطهارة
 وشروطه كمالاً بالحيثية ولو كان جهلاً بالعلم وقد مر بيان ذلك في بحث الطهارة وكيف كان فالشروط
 العلم والافتقار إنما هو في الافتقار وهو ما إذا تضرع بالمغصوب من جهة أن الدين في النجاسة ذلك لا يضره العلم في
 المغصوب عرضي حاصل من سلطة الله الذي لا يتغيره إلا بالعلم وفي حكمه الفرض بالمغصوب المستحب ما إذا كان محضاً
 لا يلزم من الاحتياط فيه عسر دون المشية بالمغفان من مناجات العود استعادة القبلة بالانحراف
 المنفرد في حال الصلاة ولو في بعضها بنها البدن فإنه يظهرها ويربب الاعادة مطم وتما طاروا بالرجوع صبر
 في رتبة الأبطال والاحتياط لا يترك على حال إلى التقى الغرض منه كونه في صفة العلم والافتقار
 خلاف القبلة قبله لم يمسح الخط في حرفة الرقعة دون خارجة وإن كان الاحتياط في القبلة فيه ويمكن أن يسي
 المنفرد في حرفة السجدة والقرآن في حرفة السجدة بغير العلم والظان وليس لأوجه الملازمة في الصلاة
 في الجميع إذا صليت وانت على غير القبلة وبها أنك ملبت وانت على غير القبلة وانت في وقت فعدوان
 في وقت الوقت فعدوان ملازمة على الحكم بالاعادة مع الانحراف عن القبلة سواء كان المنفرد أو إلى الجاني أو الباء
 إنما مع بقاؤه الوقت لا مطم كما في صفة الانحراف المنفرد عند الماخنة كذا هو في حرفة السجدة

[illegible]

فرحم لكه شكا في شي كان حله باقيا ثم ذكر بعد بلوغه الى حد الركوع وان لم يذكر فتنقضي الاصل صحة الصلوة
من ايض وان كان الاعادة بعد الانتهاء احدى وكالسجدات الماربع مع القعدة والاختيار زيادة
السجدة الواحدة سواء في سطره بلا علق ظاهرا كما لا خلاف ظاهر في البطوان في صفة زيادتها عند غشا
واذا زيادتها اضطرها كما لو شرب المجهنة عن سبب لا باعتبار دس حبة اربعة الرضع ونحوه ثم وضعها على ثيابها
اذا كان مسمى السجدة انشئت اليه ودمر كل حاق على الواحدة ايض فليزم بالبطان بها اليتم كما هو في الي
عقير من غير ما لا دليل على لطلبان الصلوة بزيادة كل ركع وطم ولهذا يحكم بجمع الصلوة من احتاط وتبين ان
ان صلوة كانت ناقصة عند التسليم وان الاحتياط على كل سابع زيادة النية والتبكية وكذا ما مر فان الالك
ظاهر ان رد ان المرد عن صاحب النية ان لم سلم على نقص من صلته ثم لم يمسح في طريفة اخرى وطعن
ان لم يمسح في طريفة والى ما بات بالمتا في اجزاء ذلك عن الطريفة الاولى ويعتقد ما زيد من الالكان كحسن الصلوة كنه
وان كان الاعادة بعد العمل كركع احدى وبكذلك الواتم المسح على السجدة وجوب التقصير وانساب ولم يكره حتى
خرج الوقت حلت صلته واعتقدت الزيادة وقبله لركعة سها اخر الصلوة وقد جلس فيه وقد التفت
حججه والزيادة محقق ولا ريب ان الاطراف هو الاعادة وقبله كان في الكسوف والقيظ وقت الصلاة
قطعه وان بالمرحى علم في الكسوف وهو شك ولكن يرد على القائلين بان الركع مملو للجمع ان الكسوف
ينقطع بانقضاء بعض احواله فليزم لطلبان الصلوة بنقصان سجدة واحدة ودفعه ان الدليل الدال على

عدم البطون كالاجماع تخص القواعد الكلية حكم بانفسها منوطها الجزاء المذكورة
 ركعة فاعدا سواها بانفسها ونحو المنفعة كالموت والاستمرار ثم يذكر النقص بعد فذلك المنفعة المذكورة
 منها فيما يخص ولو صدر سواها بجزان المنفعة ان كان بعد المنفعة المذكورة منافعها في جميع الاحوال كالموت بحكم
 بالبطون وان كان منافعها في بعضها كالكلام فانه منافعها واحدة كالموت في جميعها فالبطون في جميعها واحدة
 بالبطون وان كان الاعادة بعد انقضاء الامتنان بالايام المسمى بحدسية لوط سيما في احوال الزمان او انكم كنز كبيت
 يخرج عن كونه محليا والعم من بعض الامور عدم الفرق في الاكالات بين المالك حال في مقداره ولو كان
 في طريقة اطران لم يفسد ركعة زائدة على قدر ما يحتاج اليه ولو بالدرز في الركعة فبفقد تلك الطريقة تمت
 ليس بقية ولين لم يحتاج الى ركعة في طريق الثانية ولو كان ركعة من غير ان تمام تلك الركعة ويتم ويمكن الاعادة
 بعد الاتمام والامتنان بما يقضي السهم من السجدة او في فصول ركعة زائدة ولو بالخط في الركعة لم تذكر في الحكم
 عدم اجزاء ما سبق لزوم العود الى بعض تلك الطريقة فطريقه سابقة وبيها ولا يجزى اولية الاعادة بعد
 والقسم ايقف كفاية ان قلنا فلا يجوز الاجزاء بهما ولو مع فساد العود من ابطال والامتنان بما لا يحد
 السهم مع الاضطرار المذكور من هذه الركعة من المنافيات ولو كان منافعها في الجملة كالكلام ان
 لم يفسد ركعة في الحكم المناف في عدم وجوب الاعادة بوجوب الاتمام ولو كانت تنافيات
 من المنافيات زائدة ركعة فاعدا على العدة الواجب في العدة تنافيات كانت او ثلثية او رباعية وذلك
 الحكم مطلق غير مقيد باذا لم يقعد آخر الركعة الرابعة في الرباعية بقية الركعة كما اضطرار المصنف فاقول في
 في الاسفل

عن الاسكان في الفاضل في العز والمختلف او في الركعة الواحدة ولد في غير الرباعية بقية كما عن المصنف في الذكر
 على الاذكار كان الماحض فيما اذا عمل بقية التسعة في الرباعية وان لم يتم من اتمام نية العز والاية في نية الركعة
 وان لم يكمل بقية التسليم وذكر الزيادة بين الركعة والسجدة الزيادة عن العدة القليلة والمنفعة كركعة
 الرقعة وهو ما يجب بالنفس كما ان المايز والمصنف وانما لم يان وجوب اعادة العدة القليلة التي انتهت الماحض
 مع التذكر في الرقعة على الاطلاق منافعها ذكره لاسيما في السبب في دفعه عن الحكم المذكور من غير الماحض
 محلا بالنفس وان كان في غيره من غير منافعها او في الركعة والافادة اشكال في العدة وكيفية وكيفية السجدة
 على سبيلها العاشرة من المنافيات ثم تفسد الركعة الاولى من الرباعية وان بقية من حقها انما بان كل ركعة
 وبها يجعل الفرق بين بين تقدم في المنفعة من الركعة الاولى من ورفق التكرار ويظهر الاحتياج والفرق بين وبين
 ان موضع ذلك هو الركعات وذلك هو الركعات **الاشارة** من منافعها انما هي في الرقعة مع العلم بعدم ذكرها في
 بالنقل مع اسكان العلم والاعمال مع عدم اسكانه به ولم يرد في الرقعة ووجوبها وبذلك مع السبب والاعمال وحق الرقعة ووجوبها
 وبذلك مع السبب وانه في الرقعة ووجوبها مع العلم على الصحيح ومع السبب لا يحد قريبا بالخط مع العلم بالركعة
 من الخلف **الاشارة** من المنافيات انما هي في مكان او في سبب في كل ركعة من الركعات السابقة او في ركعة من
 سبب العلم بالركعة والعصية على الركعة المتقدم اليها كما ان سبب الركعة على الركعة المتقدم مطلقة للعدة كذا في تجا
 البعد على الركعة التي سبقت مع العلم او كونه كثره القول بان المشبه به هو حكم التجا سبب الغضب مما كان من بين العباد
 والركعة السابقة معصية فاسمها ان يكون الزيادة ليس كان وان وجوب عليها التمسك للاستدانة ولما حكم بعدم كون

الحال ونقصه والافتقار الى الجلال والاعتماد والاحتياط ونقصه واحترار بالعلم من النسيان فانظر بطلان ما في المخططات
 اذا كان في المشرق والمغرب والاعتماد وقتا لا خارجا وان كان لا عدة مفعلة في صورة الاستسار اراحت وقد
 تقصير ودور التكرار ان الاستسار في المشرق مع العلم كاستسار اليه الثاني في العشر **تتم** بانه لا
 منظم وكذا ان اوفر في احدى العدة او مظهر لا يطلق وهو مظهر في الجدة وفيه راسخ والمراد
الثالث في العشر **تتم** بانه لا يترك بعض شئ من مظهر في وسط الراس كما هو في اوقته وهو في كل
 آخري ومن بعض ان الراس في بعض الشئ بعد كذا في مقدم الراس على الجبهة وهذا القسم لا يترك في بعض
 من جهة من الراس لا يترك مظهر مع هذا لا يمكن العلم بكونه على البطلان اذ الخرم اهم من البطلان الا الجلال
 نعم او انظر في بعض الشئ كانت حيلة باطنة والاعده فليس في الجبهة والجلال دليل معتد به ولهذا جمع من
 المتقدمين وعامة المتقدمين على ما فيهم الى كرامة العدة والشرف معصومي والحكم بخرامه ممتنع بالبرهان
 كما هو معلوم في المسئلة فلا كرامة ولا تخير في حق الدائم والمنزلة كالان في بعض الاعمال وكذا في كرامة كرامة
 الرابع والعشر **تتم** بانه لا يترك احد الراسين على الراس الاخر فيكون له راس واحد او راسين كرامة
 وبسبب الفعول في التطبيق والكم منها محنة مثل ان في عدم الدليل المتعدي عليه به على الجلال في المسئلة
 مستند في خان كمال فيها **الثامن** والعشر **تتم** بانه لا يترك العدة في العدة في سبيل الخلف في الجلال
 انه اجمع في انما الخلاف في اختصاص الابل بالعلم وعدم علمه والشرف وكونه على الإطلاق في صورة الحال في
 ولا ولا في حق من قال في انما لا يترك في سبيل صورة الشرف على الاظهر خلافه في بعض العلم في الذكر
 والبراءة من البطلان عند ان الشرف ابتداء وانه مستند في الشرف في التماسد والباسية والكم في العلم في
 الشبان

بين الشبان وابعادها من مظهر في العلم من بعض من البطلان من نسيان مظهر الشرف دون الشرف في بعض العدة
 ولكن لو حصل العلم بعد الشرف لا يترك الجلال في العلم بل خلافه وكذا في ان كلف العدة مظهر العدة ان كان
 عده ومن من البطلان في علمه ان كان اسما في جميع العدة او بعضها مع كون نسيان ابتداء وروى في الشرف في الاثر ولكن
 بقاء الرقعة خاصة ومن المظهر على الجبهة ومن هذا ذكرنا انه خارج عن ان يعلق بالعلم من العدة والمقارنات
 والمقارنات الفا وتكون واجبات حاصلة من بعض من مقدرة وتسماته واربع عشرة من مقارنات وخمسة عشر من مقارنات
 والحق الرابع على المنطق باعتبار وجوب تركه مع ان كان كون المراكز في العدة ما هو اهم من الواجب فيكون له عده
 المقارنات واجبات في مستقلة في واجبة في الجمع كون في المستقلات ولا يجب على الكلف العدة في العلم في المنطق
 لعدة من ظهر القيد في بعض المعرفة بها بحيث لا يترك من وجوبها وعده او لا يترك شيئا منها حتى يترك الوجه في العلم في
 لكن قادر على الجواب وامتنان الواجب في غير فانه الفرق الموجب لاسباب كالمقارنات والمقارنات على الطاعات
 والعبادات التي يكون منها معرفة الواجبات والامتنان والتأليف الكتب فيها كل فنيب اذا
 سلم على الصلة فيمكن ان يراد عليه بقوله سلام عليكم بل يجب في العدة ولا يترك في العلم سلاما واسم لا يترك
 جميع السلام غير راية وان كان مقتضى راية اقدم منها وجوب كون الرد بالسلام في الاصح الى الاصح
 اسما في العلم تحقيقا او تفهيدا او تحقيقا لا يترك في العلم سلاما بل يجب عليهم الرد في جواز رد المصلح في القيام
 غيره بالرد في ان يمكن ان اول دفع الاكراه في الميز وجهان اظهرهما العلم وفي وجوب الرد
 على المسلم الصبر المبرر اذ علم وجهان اظهرهما ذلك وكذا في سلام من سلم لغيره في وجوب الرد في السلام في السلام

منها الصلوة الثانية وهو الموقوف على تقدير واستصحاب الظن **في** شرط يجب الزور وهو عود الشك الى
 عدم تحقق بعد السكوت الطويل كان الشك مما يكون في صفة البقاء بعد الزور بسبب كالتشكك في الارتفاع
 والاشتباه فيكون شرطه على الاثر فان لم يوجب غير ذلك في الصلوة الاولى بعد الزور فيحصل العلم بالظن
 بالعدم بعد التيقن بان انقضى ولم يجد ولم يردم بعد ثم يقرأ الحمد كذا الركوع والحمد وكذا بقول الصلوة وان اعاد
 فالصالح الصلوة وان كان الاعادة بعد الانام لا تخفى على احاطة وان لم يوجب ركعة في تلك الصلوة فمقتضى
 الصلوة ولكن اعادة الصلوة بعد الانام مع اعادة ذلك الركوع او طرأ في اعادة الصلوة الثانية فالظن حكم الصلوة
 مطلقا وان كان الاعادة بعد الانام او طرأ في الشك في تعيين الركعات وانما الشك في تعيين الصلوات والاركان
 الزور الزور بعد ذلك من عدم العلم بمرتبها والاكبر وفيه فريضة لم يحصل العلم بالركعة منه مع بقائها وان
 الظن بها فان حصل بعد ذلك العلم بالركعة منها عدل الى ما بعد او يمكن كون الحكم كسب قبل الزور من ذلك في
 كبر الشك وانما خلا بطلت اليه ويجوز فيه فريضة متعارفة فان حصل العلم باستغفار رتبة بالتقدم بعد
 اليها والافتاء بمكة حكم كبر الشك اذا شك في عدد الركعات **احمد** انه لا يطاق بعض الاخبار
 الظن اليه وعدم الحاجة الى الظن ان الزور وان كان صحيحا الزور على الوجه المذكور وكان لا ينافي في الزور الاول
 من غير زيادة الاثر او لا فاعلم ان الظن الذي لم يسمع منه انه كان يشك في اجابته مع احتمال
 خلافه لا يوجب ما يكون الا في غير الامور بل الظن عدم النفاق في اعتباره ولو في الاول ليس له في اخلاصها
 مقتضى قول على ان يبين فيما لا يخبر عن في صفة الشك وذكر ذلك انما هو حكم كون هذا الظن في

من اقسام الظن لا يجب النفاق وتذكر المني في محله غير لزوم كجود السهمي في ابتداءه له
 وان وجب من زيادة بعض الواجبات بناء على القول بوجوبه لكل زيادة ونقصان وهو السهمي في الانفعال الواجبة في كل
 الزيادة التي ليست بشروط مطلقة كالسنة في التقدم وذكر السبب في قبل فوات محله كسبها في قوله الحمد متفرقا السرة او دخل بها او
 ذلك من الاحوال فلم يدر في الركعة فانه يرجع الى قوله الحمد ثم بعد ذلك او غير غيره وفي حكمه المني بعض المحل وصفها
 الواجب بعد الجهد والافتاء في رعي الترتيب بين اعادة واجبه وبكذلك السرة في صفة الركعة وقوله
 التزمه انما هو او غيرهما في الفترات او غير ذلك من الاحوال او في السرة فيها ذكره قبل ان يدخل الركعة وان
 في السرة انما هو في الرجوع بفعل المني بعد فجزء السهر الا على القول بكونه لكل زيادة ونقصان ولو كان الشك
 بعد الفتر في الركعة كان الصلوة صحيحة ولكن الظن عدم حصول الركعة وحسن مرة ان كانت واجبه بالاجراء او غير ذلك
 الاعادة وبكذلك السبب في الفترات ان وجب او كونه في ان السبب في الركعة من نفسه واستدراك السجدة في السجدة
 يصل الى حاله وان وقع غير الجبهة من المراجعة فانه يرجع فيقدم تنصبا ولو كان التذكر حال الاستحالة على الاصح ولا
 يجب الطائفة في هذا القيام كما لا يخفى السكن اليه انما هو في كون السبب في هذا الركعة بقصد السبب
 والا استلزامه من الظن عدم جواز ذلك في الاعادة بعد الانام بدون العود او في ان السبب في السجدة بغيره
 وعدم تذكره في مقام ولا يركع سجدة او لم يقرأ فاتحته بعد السجدة في مرة السبب في السجدة على الاظهر خلافه على
 على بعض من يطالع الصلوة في الصلوة الاخيرة والاعادة بعد الانام او طرأ ثم كان المني في السجدة على اليها في غير
 حدس واجب قبلها وان كان احد بها فانه لم يكن عقيب الاول في حدس والحق انية الحدس الواجب في

قد جلس ولم يطأ على الأرض والركن قد جلس والركن قد جلس والركن قد جلس والركن قد جلس
 على النجف ضعيف والشك في وجه المدرس والطائفة وان علم نسيان سجدة وشك في المأخر بانهما معا وبعد الاتيان
 بالركعة في جميع الركعات بانهما معا وبعد الاتيان بالركعة في جميع الركعات بانهما معا وبعد الاتيان
 واحدة بان يكون في ركعة واحدة او ازيد وكذا الركني تشهد الاول فذكر في الركعة الثانية قبل ان يدخل في الركعة
 يجلس ويشهد فيقدم ويستمع بالاتيان بانهما معا وبعد الاتيان بالركعة في جميع الركعات بانهما معا وبعد الاتيان
 مع الذكر قبل التسلية ثم الاتيان بانهما معا وبعد الاتيان بالركعة في جميع الركعات بانهما معا وبعد الاتيان
 التسليم والذكر قبل التسليم ثم الاتيان بانهما معا وبعد الاتيان بالركعة في جميع الركعات بانهما معا وبعد الاتيان
 بالمسح في فوات الحد والشك في الاتيان بواجب من الوجبات من الافعال والاقوال ذاتا وصفة فوات
 المحل فانه يجب الاتيان بانك الملتزم فيسجد ولكن يتعارف المحل في المقامين فالمراد في السكامة فلا يستلزم الاتيان
 عنده زيادة ركن او سجدة وفي الشك بعدم الدخول في شئ آخر صحته انه لو خرج من شئ ثم دخل في غيره لا يكون
 سجدة معجزا اذا كان سجدة الا تمام كذا في الصحيح انه لا يكون معجزا اذا كان بعد الاتمام العدة ولو كان متعظا بعد الركعات
 كذا في الصحيح الا في الفم انه لا فرق في غير ذلك من وجوب الدخول فيه فوات محل الشك فيسجد من الراجح والمبدء كالقنوت
 والركوب قبل التسليم فيكون سجدة ولا ياتي ما كان واجبا لنفسه كالشهادة والقرعة وسجدة ما اولية كالقيام الراجح
 للقرعة وكذا للنهي العرج في فطره هذا الى ما دل عليه يومه والراجح من باب المقدرة فلا خفاء في القيام
 بالهوى من السجدة قبل ان يستمر وانما كان في النسيان والركوع قبل ان يصل السجدة فالنهي
 فالنهي

فالنهي انه لا يجب فوات المحل للاختصاص ورد فيه النص من عدم الاتيان
 الى الشك في الركوع بعد ان يهوى الى السجدة بان يقصد الى هوى اليد وضع الركبتين
 بل واليدين على الارض نحو ذلك فلو شك في الاتيان كلا او بعضا ذاتا او صفاتا كما ذكره
 عن محمدا بن وهب وهو في الدقة منه غير لو شك في الدقة وقد كثر في الحديث في كونه قد دخل
 فان لم يتبين غير ذلك في القراءه وقد ذكر في القنوت والركوع في الذكر او في الركوع كذا
 بل القنوت لا يلتفت الى الشك في الحد كذا وبعضا ذاتا وصفة بعد الدخول في الصلاة
 ولو شك في الركوع بعد ان يهوى الى السجدة فيسجد من الراجح وان كان ذلك بعد الدخول في السجدة
 في سجدة تشهد وانفسه او في القيام ببعضه ولا يرد عليه في القرعة وسجدة ما اولية كالقيام الراجح
 التسليم ولا في ابتداء بعضه مكانا نظائره ذلك واما اذا شك في شئ قبل ان يدخل في شئ آخر فيجب عليه الاتيان
 بالشك فيه كذا في الشك في الاقامة فانه يجب الاتيان في صفة وجوب الاقامة
 والاعادة وكذا لو كان ذلك في الفعل الاول ذاتا وصفة ومنه في الفعل الاخير بعد اتمام
 وقبل الدخول في الاقامة ايضا وكذلك الشك في الاقامة قبل الدخول في الشك على الوجه المذكور وان كان في الشك
 الدخول في الاقامة القرعة والشك فيها كلا او بعضا ذاتا وصفة كذا في الاتيان في كونه
 الصحيح في خصوصه هذا الى ما دل عليه يومه بعد الدخول في السجدة والشك فيها قبل الدخول
 في القنوت ونحو ذلك فانه يجب الاتيان بالشك فيه في جميع تلك الصور وان لم يبلغ ذلك

العرفية والظن ان الشك في الجزاء لا يبرأ عنه التمسك بعد الدخول في الاذكار السجدة من غير عز و ان كان ^{حادثا}
 في صورة عدم الاتيان بالنية في فعلها او لم وان فعلت زيادة على القدر المستحب ونحو ذلك **المراجع**
 من اقسام التمسك بالنية السجدة في الصلاة خارجة عن السجدة الواحدة او تسليان
 السجدة الاولى من الثانية او وجوب قضاها او وجوب سجدة السجدة للشهادة فلا اشكال فيها او وجوب سجدة السجدة
 تسليان السجدة الواحدة ففيه خلاف والمآخذ في ذلك ان السجدة الواحدة من ركعة
 واحدة من ركعة واحدة او اربعة ولكن لا تسليان سجدة من قضاها وليد راسها من ركعة او ركعتين فالأكثر تقضية الا سجد
 و وجوب قضاها او سجدة السجدة البضامين غير وجوب اعادة الصلاة نعم ان علم تسليان شخصيات بطلان الصلاة في ضرورة
 التجاوز من المثل والظن عدم الفرق بين ان يتحل المثل بين فعله والصلاة وان لا يتحل خلافا لما يحكي عن ابن ادریس من الحكم
 بطلان الصلاة كمثل المثل بين فعله والشهادة التي في الصلاة او تسليان الصلاة على البر والخاصة على المآثر
 بلا الظاهر ومكة تسليان احد الشهادتين او خفض على النبي ^ص او خفض على الصلاة على خلاف ما يحكي عن ابن ادریس
 من امكن شرعية القضاء وكيف كان فاقضوا ما ذكر من تسليان النية في السجدة اما يكون اذا كان المصلي لم يتذكر
 تسليان المكررات بعد الا ان يتجاوز محلها فان سجدة الصلاة في سجدة التسليم وسجدة السجدة السجدة لا تسليان
 بذلك النية على المآخذ وان كان ظاهر بعض الاخبار من العكس وكذا لا تقدم الجزاء المسمى هذه السجدة لغرض الاستسباب
 وان تقدم السجدة وتقدم صلاة الاحتياط وان تقدم السجدة وتقدم صلاة الاحتياط على سجدة السجدة والى تقدم
 سجدة الاحتياط والترتيب بين السجدة المقعد والمعدة بالمادة بالمدل فالاولى وان لم يكن مستحباً وجب كان الاتيان بالفعل

المسئلة

التي المسمى الذي يجب تلافي عبادته كان حجة محبة الى النية الواجبة اليه والاحتياط ان يكون مخوفاً بالبال ان يقول
 وكيفية النية المخوفة بالبال احد السجدة المنيية امكن المنيية سجدة او يقول الشاهد الشبهة المنيية ان كان المني
 تنهوا ونحوه يقول احتج الصلاة المستند ان كان المنيية هو الصلوة على النية والوقوف من كذا
 كالظن والعصا وان كان وفاء الصلاة باقياً ولم يقص على بين الاتيان بالنية والصلوة
 فامتنع معتد بها كالنظر في المآخذ او نافذة او غيرها او قضاها ان لم يكن المآخذ ويمنع كذا
 ما ذكر وقضاها باعتبار الصلاة وقضاها لوجوب قرعة الله والناصب بعين المذهب عند ذلك في صورة الاحتياط
 بل كسجد السجدة في سبب الاحتياط ومنه الكفاية في الصلاة المستحب فيه وكيفية سجدته السجدة
 السجدة سجدة السجدة للفرق في فرض كذا او قضاها على طين بعض النسخ ولكن لا بد من حمله على الوجه المذكور
 الا فطر لما سجد من الحكم بعدم وجوب التعرض للاداء والقضاء لوجوبها قرعة الله ويصح احتياط لوجوبها جازعاً
 للغير الى السجدة ومقتضى ما ذكره عدم وجوب تعيين السجدة المبرجبة السجدة ودرست ان يتعدا الى السجدة المبرجبة التعيين
 بل في الذكر اختيار وجوب تعيينه من غير تعيينه والظن لزوم مقارنة النية لله الى السجدة ولا يجب مقارنة النية
 الجدية على ما يصح السجدة عليه لانه اولى المراجحة ولو رجع الوضوء لم يبعد جواز ذلك القول في السجدة المنيية
 التعزية وغيرها ولعل الجميع اوطى ويجب فيها ما يجب في سجدة الصلاة من وضع المبرجبة السجدة وذكر من الحديث
 ظاهر او كونه من جنس السجدة عليه والطائفة بقدره ذكره في الراسين بها بل والجلوس فيها مع الطائفة
 الطهارة والسند استقبال القبلة على المآخذ وجه عدم ذكر ذلك في السجدة المنيية ظهر من غيرها كذا

فالصحيح الاحتياط وذكره نقض العدة او شرع وذكره اثباته النقض لم يفت الميراث بغير صورة
 على التقديرين وقد سئل الحكم فيها اذا وجب احتياطه واستد بالاحتياط ما ذكره في الشك بين الاثنين والثنتين
 والاربع والستين بالركعتين ثم ذكر النقض ولكن علم انها كانت ثلث لزيادة الركعة من غير ان يحسب الركعة
 بقدر التمسك مع الاحتياط غير ان وجه الاحتياط وجوبه احتياط غير ان وجه الاحتياط وجوبه احتياط
 من عدم تأخر التمسك في الاشكال الاول بالاثنتين بالركعة الواحدة بقا او لا صفا وامتثال الامر بمقتضى الاحتياط
 ينفع في الاشكال الثاني في الاشكال المذكور من الركعتين من عدس في القول كبراه ثم ذكر تعديها او جوازا
 انها اثنتان والحمد لله خير وبريق قدس في الركعتين من قيام وقبله شرع في الاحتياط وذكره اثباته المأمور عدم
 الاحتياط في الاحتياط في غير قطع والاحتياط في الاحتياط والاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ومن هنا يعلم انه ذكر ان في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 السهل للتيسير في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 انك اذا قال ان معرفة احكام الشك بين الاثنين والثنتين والاربع والستين والاربع والستين
 الاثنين والثنتين والاربع والستين والاربع والستين والاربع والستين والاربع والستين والاربع والستين
 ان معرفة هذا المسألة شرط في هذه العدة واستبعد في المذكر وهو في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 مقتضى تعدي معرفة كان عاجزا في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط

سلب من الشك في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 وفي صحة صحتها واتمها تحت حصره على الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 كمن شك بين الثلث والاربع مثلاً وعلم ان الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ما اذا كان عند من يحكي الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 بالاعادة ويظهر ما ذكره حكم الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 العدة وواجبها الترتيب تحتها بها النسبة الى العدة اليومية فان جميع العدة في العدة في العدة في العدة
 في جميعها فاقدم من الترتيب والاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 من باب التيسير او التيسير والاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 خروج وقتها الذي يمكن اوله زوال الشمس على الاظهر بعبارة في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 بحصول الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 الباقية بعد هذه النسبة في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 وهي من ادرى القول بالاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ولكن هذا القول ضعيف ومن لم يزد من الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط
 ومن الغنى الاجماع عليه فالاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط في الاحتياط

سنة في الاحتياط

بالتبعية من غير خروج الوقت برؤوسه بالتبعية فلو لم يكن قبله لما كان قبله فلو لم يكن قبله الوقت
 من المظنون والعدو ناسه مع العلم فالعلم عدم كفاية بقا الوقت بقدر التبعس بالكلية وان كان كفاية
 بقا الوقت بقدر اذ كان كفاية فيه كالبينة لا يخرج من قوة وعلى هذا يقطع هذه المعضلة الثالثة
 من قضايا الجوع استجابا لغيرها بالقرينة وكذا في غيرها من الاقوال والصلب في قدر المعضلة الرابعة
 وحيث كان الجوع كالاضافات من كفايات التي لا تبادر اليها الا بالبرم خروج الرسالة عن جوارها
 وذكر الاستجاب فان اتفقوا فلو اذ لم يجز سببها وان كان واجبا غير السابغ من قضايا
 البعثة المقتضية للشرع وانما بالقيام على المصلحة في الامور المشتملة على الاصول والشرع وشأنه على الاصول
 وعلى العدة في البر والاداء وكونها بغيرها والوجوب بقدره في الثانية على الاصول كقراءة سورة
 خفيفة وزيتا الثانية الدعا على ائمة المسلمين والمستقبل للزمنات والمؤمنين ويفصلها بالمعنى
 وكيف كان فمردود المظنون كافي في حصول ما يرضى بها من الجوع بالنسبة الى البرية او لا فليكن للبرية
 وما تقويم ما بين الظنين عليها فهو ان كان اليقين من القابض بالنسبة الى البرية كما ان منها بالنسبة الى
 غيرها كالبرية في ايفاء الا ان لا حاجة اليه ليعمل المصلحة التي لا يرضى بها وكان الله ذكرا
 الى العمل بالظنين البصير والاضمار الى ما من من قضايا الجوع الا بجزء من صفة الظاهر
 اجمع شرط الوجوب العجز المانع من عدمها كمال الغيبة يجمع بينها احتياطاً وسياسة الانشأ
 المادى من قضايا الجوع وجوب الجماعة فيها وتفق بنية العدة المبررة للاقتداء بالامام
 فيهم

وعدم بنية بعضهم غير في الانعقاد وعدم بنية غيرهم غير في نفسه وكذا في العدة صلوته ولما جرت بنية الاقتداء
 على الامم وفي وجوب بنية الامام على الامام من جهة واستقر المصم في الذكر والبر والظن انها شرط في الاقتداء
 لانه لا استدامة في الاقتداء بعد التبعس بالكلية اتمها الامام منفردا وكذا لو عرض لم يملك ان يرضى بها من الجوع
 اتمها الامم من منفردين والمكان احكام الجماعة المتعلقة بالجمعة والعدة البرية ما يرضى بها من الجوع
 ايراد في هذا المقام احكام الجماعة من جهة في الظاهر كقراءة في البرية وقد ارضى بها من الجوع
 بقوله لا يرضى بها من الجوع في الصلح العرفي في جماعة تفعل في الصلاة العدة
 بابرع وخبرين وجوه يكون في خبرين صلوته في الخبرين من جوب عن جماعة المسلمين وجوب على المسلمين وكففت
 عدده وجوب جماعة وانما في الامام المسلمين بقدره وحده فان جماعة المسلمين والاحرف عليه من الجوع
 ان صغوف ائمة كصغوف الملائكة في السار وكففت الجماعة اربع وعشرون ركعة كل ركعة اربع ركعات
 من عشرين سنة وانه قال انما في جبريل مع سبعين الف ملك بعد صلوته الظهر وقال يا محمد ان الله عز وجل
 السلام واهم اليك من عشرين امهيد بها الى ان يجزى خبر فيك قلت يا جبريل واهم اليك من عشرين امهيد بها الى ان يجزى
 في الجماعات قلت يا جبريل واهم اليك من عشرين امهيد بها الى ان يجزى خبر فيك قلت يا جبريل واهم اليك من عشرين امهيد بها الى ان يجزى
 صلوته واذا كان ثلثة كتب الله له المائة الف مرة واذا كان اربعة كتب الله له المائة الف مرة
 بركعة الف مرة واذا كان ثلثة كتب الله له المائة الف مرة واذا كان اربعة كتب الله له المائة الف مرة
 كتب الله له المائة الف مرة واذا كان ثلثة كتب الله له المائة الف مرة واذا كان اربعة كتب الله له المائة الف مرة

عشرة الف صولة واذا زاد على عشرة الف صولة كانت كجائزات والارض كلها سدا او الماشي اقلها والثقلان والملاكمة كنبا
لم يقدروا ان يجزوا ثواب ركنه واحدة يا محمد تكبر بركه الماوس قبله من سبع حجة والف حجة من الف حجة يا محمد ركنه عليها
المؤمن مع الامام قبله من الف حجة الف دينار على المسكين وحجة سبوا خير له من عبادة عشرة وركنه ركنه ركنه الماوس
مع الامام قبله من الف حجة يعقوبها الماوس في سبيل الله فليس على من مات على السنة والجماعة عذاب القبر ولا شدة عذاب يوم القيمة
يا محمد في حب الجاهل احب اليه والملاكمة اجمعون ومن التكية الاولى مع الامام خمس الى الدنيا وحبها ومن عبد الله ليس معصية
فانتهت بكثرة الافتاح يد ما فاعق ركنه وجها للبر فقال يا رسول الله قد فتنني بكثرة الافتاح فاعقت ركنه بركنت
سركا ففعلها فقال لا فقال يا محمد لو انفق في الارض جميعا ما كنت سركا ففعلها ومن صولة الركنه في عشرين صولة
في مائة عشرين سنة قبله من الف حجة واحدة ثم قال يا رسول الله اذا كان العبد خلق الامام كتب الله له الف
الف في شري ورجبه وفي العاقبة قال لهم رسول الله يا محراب قمر كما لا يظنون في منازلهم ولا يظنون الجاهل فانه ركنه
فقال يا رسول الله في ضرب البعير باسبع النفر اوله من يبعث في الجاهل والصلوة معك فقال له البرسم شري ركنه الى
المسجد حلا وحضر الجاهل ومن البرسم ان كان جازميت الله لم يحضر الجاهل ثلثة ايام من الياث فعليه لعنة الله
والناس اجمعين فان تزوج قدر زوجه وان فرض فلان فزوجه وان فاضل الصلوة له فاضل صدمه الا فاضل ركنه
الافتاح له الا فاضل جهاد له وان مات ميتة جاهلية ومنه امانة جبريل كما دعيك يذره اسرا في ذر اسير معك
ثان الف حجة فقالوا يا محمد انك السلام ويقول بلغك انك من مات معارف الجاهل لا يجزى ركنه الجاهل والجاهل
في انك حلا في الارض لا اقبل منه سوا ولا بعد لا يا محمد تارك الجاهل فانه سلعون ومن الملاكمة صولون وقد لعنهم الله في الدنيا
والآخرة

ولا تجوز الزبر والفراق وما ركنه الجاهل لا يصح ويمنع في لعنة الله يا محمد تارك الجاهل لا يجزى ركنه ولا تارك الجاهل
ان من صولاته عدم وان ما ركنه الشيع جباريهم ولا يمتنع الجاهل الارض يعني على تارك الجاهل يا محمد قد ركنه
لعن روح ان يلعن على تاركه الجاهل وتاركه الشري من ركنه الجاهل وتاركه الشري من ركنه الجاهل وتاركه الشري من ركنه الجاهل
له في الجنة لعن ركنه الشري والخط في ركنه العاص والشري من ركنه الجاهل وتاركه الشري من ركنه الجاهل
ما لا يغيره من الاجابة رغم اصله ان الكلام في هذا المقام يقع في مسائل الاولة اقل واستغفرت الجاهل
اشان احمد الامام والاخر الامام وان سا او امرت الماوس وحده جماعة معناه انه اذا طلب الجاهل فلم
يكون صولة على الاقراد مسرا صولة جماعة في الثواب بغيرها من الدم وسما عليه بغيرها من الدم
ان المؤمن المقي في اذ صليكم جميع عفا عنه وجازمه وقبسه وظهره وباطنه خاضعا مرفقا كل من لا يرضى بها
بعضه ليس ببعض الا يستأمن من جميع الجاهل كاله الجاهل الظاهر او الماوس اذا اذن له ان اقام
على خلف صفان من الملاكمة ومن اقام ولم يزل على خلف صف واحد **الثانية** تذكر الصلوة جماعة
بادراك تكبير الركوع بلا خلاف وكذا بادراك الامام ركنه وان لم يدرك تكبير الركوع بان دخل الركوع قبل ان يرفع
الامام ركنه باجماعها في حد الركنه وان لم يدرك الذكر على الاظهر الا شهد حلفا للشيخين فقالان من لم يحن تكبير
الركوع فقد فاته تلك الركنه ولا يحن على الذكر فاعبر ذكر الامام قبل رفع الامام وهل يفرج شري الامام في الرفع
مع شري من حد الركوع وجهان اظهرهما ذلك وان كان الاعادة بعد لانهم لم يحن عن خطب **الثالثة**
لا يصح الجماعة مع وجود ما يمنع من الاجتماع والامام والمأموم وكذا ان كان بين العريف ففسد صلوة من وراء الحائل

الا اننا نرى بعض المصنفين انهم لا يسمون الامام والمن يشهد الامام ومن ابا الصالح واجبه زهرة المنع من جعله
 المنزلة الامام والامام ومن لم يوقف على جهة نعمه وروحه بعض الصحاح مما اذا كان بين الامام والامام ومن
 اوجب المنع من الامام لا ينعقد اليه غير النسبة الى البعید وروحه القصد وحكم من الخلاف وهو على الاجماع في
 جواز بعد غيره الطريق والمنه وسبب بيان ذلك في الامام المنع من المنع ولعله بعض الامام كالقيام
 كالم لا القدر والشايك المنع من الاستطرق دون المنع مرة غرقا وحكم ان المنع يساوي المنع
 من المنع انما يشايك احط وادى مثلا ان كان المام من جلاله اذا كان مرة في مقدمه مع البعید لا يمنع منها
 وبين الامام وان كان جعلها كالم جرح السواجه لا يجوز ان يتقدم المام من الامام او العبد الذي
 يليه بالانقطاع من السجد المام الى موقوف الامام او موقوف مام من مقدم او موقوف مام من مقدم
 مام من محاذله او موقوف الامام في صورة القماد ينبغي من المظنات لا المتعارفة ولا غير بمنع ان المنع
 من المنع هو البعید الذي لا يمكن للامام من المنع من مقدم او مقدم المام من مقدم البعید من المظنات
 الرجعة لا المتعارفة منها ولا غير ولا يجوز ان كان الوصول بالرتبة فالبعید الذي من مقدم من ذلك عرقا
 وان زاد من مستطرد من المنع ولكن الاول ان يكون العرف من مقدم ان يكون البعید من مقدم ذلك
 كما في الصحيح وانما تحريم البعید المنع بالذي يسبى كثر اعادة كثر المنع بمنع ان ما علم ان البعید عاقبة
 وما لا يعلم غير فاج وما لا يعلم غير سوا علم عدم كثر او كثر طرية او كثر كثر البعید فاج فلم ادله وليا
 الا ان يبين ان المنع من مقدم المام من الامام ولا يربى ان ما انما اليه مقدم عليه ومنه المنع
 فالبعید

فالبعید غير الطريق والمنه اذا كان ما يتوقف عليه فاج وما زاد عليه فاج وما زاد على من المنع من المنع
 بالانقطاع ويكن ارجاع المام الى المشهور بما كان مرادهم من البعید مام كما في بين المنع من كماله من المام
 بين المنع المام من موقوف المتقدم كما انما فان البعید بالانقطاع من سجد المام من موقوف المتقدم اذا ضل البعید
 بين المنع والموقف المام من موقوف كثر فاج على القدرين وان تعاريفه وغيره فاج عليها ما على المنع فلا
 تردا ما على المشهور فانهم يقولون بعدم قدح ما لا يكون كثر او ان كان ما لا يتوقف على ظاهره من حكمه كثر
 التباعد ثلثه فارجع لعدم سببه في غاية الضعف بل ارجع الاجماع على فادى ولم يكن قدح هذا البعید من
 ام يكون عتقا بابتداء العدة من موقوف في الاثنان المزوج العطف المسترطة او ما لم يسم من الاقضية لا ينفرد
 او انتهاء العدة او بطلانها لم تفرج العدة كما من جازة وتمامه والا صريح الثاني وهو الاول ان من المنع
 فيزاد الاقضية للمفردة معطام اذا لم يكن تحريمه منية العدة بعد القرية المحل العطف مع عدم حصول المنع وجها
 والاولى تحريمه بالكم ثم اعادة العدة وهو يجب ان لا يحرم البعید من الامام من يحرم من عليه من المنع
 او الحاد الذي لا يكون بعید من الامام ولا يكون ذلك البعید بعید عنه على الوجه المذكور ام لا يكون مستبدا
 حيث لا ينضم فذات العدة والاولى لعدم اوله وجها والاولى حوط واوله وان كان انما في اخره فادى
 الخاصة لا يجوز ان يكون الامام على موضع ارض موضع المام من ما يزيد من قدره كثره المكان
 الابنية في ارض موطنة ويجوز ان لا يتم بالانقطاع على ارض تحريمه ويجوز ان يكون موضع الامام على موضع
 الامام فلهذا ينبغي ان يكون الامام في ارض موطنة او كان او كثرها السواد موطنة كثره المكان مام وكل

من اوله الموضع العلو لا عقابته على الاظهر ليس بيمينه المتبع فيها والجهرة فانه ينه فيها ليس بيمينه المتبع فيها
 ولو همهم في غايته ان لا نقل اليمنه كي يحسن جماعة وحيت لا خلاف في سقوط القرنة في الجهره والاطرف
 تركه سبحانه في الجهره ولم يسجد شيئا من القرنة ولو كان منها يوجب من الوجهه ولو منه فاستحبا على القوس
 والضم الجهره والاطرف ان السقوط محقق بالاولى من الجهره والاضافه فيجب عليه الاتيان بالقرنة او المتبع في
 الاخرين المتابعه اذا كانت المأموم ركعتة ازاو او ركعت بعض العلو جعل اول ادا ركعت اول ركعت
 فان كان ركعت لم يفرق في ثمانية الامام ومحتاج فيها عند جرس الامام لتشهد ويقربها على الاخره فانتهى السجدة
 اعتقاد ولو لم يفرق في الجهره وبكلمة السجدتين بقدر تشهد فيتمه ان لم يركع السجدة ثمة السجدة في الجهره في الجهره
 فاذا سلم الامام اتم ما يقع عليه وان فاقته ركعتان قرئت كل ركعة ما اذكر خلف الامام في نفسه بالسجدة
 مع الاسكان الا يقرب الموحدة فاذا سلم الامام فقرأ الحمد السجدة جهرة الجهره واخفاة في الاضافية ومحتاج
 التمكن من الحمد قبل رفع الامام يس من الركوع فليدبر بهادان فانه الركوع فيقر بها ولحق الامام في السجود انما يبعث
 في الركوع ويتركها جهال احوالها الثانية كما في الركوع فيكون الاظهر الاول انما اذ اهل عدم التمكن منها لا بد
 مع الامام الاخذ بركعة الركوع بذلك فيها اذا لم يكن ان الامام يقرب ان يكون في اليمين ام لا ان كان مغففر بعض
 الصالح حراد الذم لغيره ذلك وعدم العزلة تقربها الى الامام وان دخل فبذلك فيها يعلم فيه وجوب القرنة
 عليه مع ان كان يقرب المقدار فيها بغير الركوع ولو ذكر بعد واحد وان مدسه اذا علم ان كان الموقوف من الركوع
 ويعبد العلو احتيا لا والاشجيات الاربعة فالام فيها امدون لم يقرب على القول بوجوب الشك كما هو المتعارف
 انما

تركه مانع الامام في الركوع وكذلك في الركوع من قبل لم يكن منها احدا ولكن الاحتياط في اعادة بعد الامام سببا في العزلة
 الاخره اوله ولو كان الركوع انفرادا او جماعة او جله لا يفرق العلو تركه الحاخ في موضع في القفل
 بوجوب كماله على السجود والوقوف وليسا او عدا على او جهلا لا يفرق عليه الا الايام العهد الذي عليه القوس
 برأيه والاحتياط مراعاة الاول بالاعادة بعد الايام اوله الثامنة اذا ذكر المأموم الامام بعد رفع راسه
 من الركوع ومن السجود استأنف العلو بعد السلام في الاول وكذا في الثانية العلو اذا كان الحافظ يعيد في
 من غير ان يركع استأنف فامر سببا اذا لم يبق في تشهد وعلى الاعادة بعد الايام في هذه العزلة والاحتياط
 بالاحتياط كالكلام الخارج قبل الاستئناف في افراد في التاسعة يجوز المأموم مفارقة الامام
 بعد ركوعه وحاجته بغير ان يركع او اجمع او اخذ لول قبل التسليم فيمضي في ركوعه ويغفر ويعد الامام في
 جوار المقابلة في مع نيته الانفراد ولم يهاجمه وكذا في الاحتياط في اعادة السلام المأذون بها بدون
 نيته الانفراد وقادر اطلق بعض النصوص حرارها في غير الضرورة اليه ولو مع عدم نيته الانفراد ولكن التقيد
 بالضرورة والنية في خلاف في هذه العزلة لم يكد المفاخرة مع نيته الانفراد في جميع الاول مع طلق
 العزلة من حيث عدم لعق المأموم الامام في الركوع بان رفع الامام راسه قبل ركوعه كان في الركعة
 الا انه بعد بركة الاحرام اذ في غير ما وفي التقيد من كان الانفراد مع بها عمل الواجب الذي كان
 في صوره الاتيان بسبب للسقط الشرعي والضرورة كالقرنة ان يترك الواجب والا خلا من جلسته انما المبرق
 حيث يكون تشهد في غير موضع تشهد الامام فانه يفارق ويشهد لنفسه وكذا في الجهره والاطرف ومع المبرق

والكان الفلك يجوز المفارقة في جميع الاحوال من غير ضرورة ايضا مع نيته الانفراد مع الكرامة
 اخرى فعليه هذا يجوز المأموم مسبوق بعدم الصلوة اخيرة الامام المأموم المسلم
 بان قام بمسئلة الانفراد وانتم ما بقى كل في سائر الاحوال بمسئلة وانما بدو منها
 فعلا او غير الاتفاق على عدم جواز المفارقة فيها عما قيد السلام والطم
 انه لك وفي المدرك فالمسئلة محل الاشكال والاحتمال فيقفض استمرار
 القدوة الى اشتواء الصلوة ولا يابس به ولكن على المحدث لو فارق قبل
 القراءة او بها ولو فارق في اثناهما فانظر جواز البناء على ما قرأ الامام
 والاكتفاء بقراءة ما بقى وان كان اعادة السورة التفرقة فيه
 من استيفاء القراءة من اولها احوط واوّل والا بالاجزاء ما
 لو فارق بعد ذلك وان كان الاعادة في هذه الصورة ايضا احوط واوّل
 واحوط منه ترك الانفراد فيها اختيارا واحوط منه عدم المفارقة
 اختيارا ولو مع استيئة نيته الى تفرد واضطرارا به وفيها هذا حكمه في غير
 استحکامه الواجبة وانما فيها فلا يجوز الانفراد والعكس المسئلة ومردول
 المنفرد الى الانضمام في أثناء الصلوة والاحوط على الامام عدم جواز هذه العدول
 في الاثناء ومن مناجاة الامام المنع من عدم تمام صلوة الامام الاول ومع تمامها
 كان كان

فكان كان الواجبة وانما فيها فلا يجوز الانفراد والعكس المسئلة ومردول المنفرد الى الانضمام
 في أثناء الصلوة والاحوط على الامام عدم جواز هذه العدول في الاثناء ومن مناجاة الامام المنع من عدم تمام صلوة الامام الاول ومع تمامها
 كان كان الامام الاول مسافر او في دار الحرب وحده حازه الامام في السنة باقر من المأمومين
 وفي جوازه بامام آخر او منفرد وجهان والاحوط عدم الدم ان لم يكن اظهر واداس المسئلة
 فانما انتهت صلوة المأموم على ما يعلم علم يقدر في ما بقى عليه وقد روي انه يقدر
 رجله بيمين يمينه وهو يقوم فيتم بقبته صلوة وهو المأوّل ومن المسئلة ففقر الاستيفاء عما اذا نظر المأموم
 المأموم حتى يفرغ ويبلغه والاول ما ورد به النقل العاشر يجب مناجاة الامام الرضى
 في الاضال وتكرار الاحرام مرة في الاضال ايضا على المأوّل بان هو كذا ان لم يعلم وقوسه
 الامام وينبغي ان يكون المأوّل بالخير فليس اسير باليد ان من المأمومين من لا صلوة له وهو
 الذي سبق الامام في ركعة وسجدة ورضع منهم من لا صلوة واحدة وهذا المقارن له في ذلك
 ومنهم من لا أربع وعشرون ركعة وهو الذي سبق الامام في كل سجدة فيركع سجدة وسجدة بعدة
 ويرفع منها سجدة ولا يخرج عن قوة مع انه احوط على المأوّل اعادة احواله من المأوّل ولا
 وبالجملة فلو رخص المأموم راسه قبل الركوع الامام من الركوع او السجدة لبيان او قل ان الامام
 رخص راسه اعادة اليها ولا ترك السجدة فلو رخصه صلوة وان احتل القدم ايضا ولم يترك الركوع

ظن ان الامام كسح رفع راسه ثم اعاد الركوع مع الامام ولو كان ذلك سببا في تركه وجب
 الاعادة وكذلك لو سجد على السجدة وظن او لبس راسه ثم اعاد السجدة مع الامام وبعيد الصلاة
 حتى لا يكون ما ذكره منعت الشبهة لزوم الاستمرار والبقاء على حاله الى ان يقطع الامام وهو
 مشكل في الرياض الاحتياط بتمام الصلاة كي ذكره ثم الاعادة مما لا يغير تركه ولا يوجب كون
 اعادة الركوع والسجدة مع الامام ثم اعادة الصلاة الاصل وممكن من كان ذلك منه مستندا
 الى عادته وعدم مراعاة المتابعة وعدم المبالاة **الحادي عشر** لا يجوز
 ان يقف المأموم قدام الامام في التوسعة والخلاف والبراز على من الاكراه والاطاعة
 لا احد وان كان المأموم يقدم الامام بقليل من وجوه على من الخلق من القول بوجوب التمسك
 عشر لا ينزط في الجماعة من وجهين الامام والمأموم في العدد ولما في الصف
 ان توافق نظرها فيجوز اقتداء المرفأ لما ضرب العكس ايضاً على المأموم وان كان مكرها
 بمجرى اقتداء ما كان مع التوسعة ان المسكن والا فالنظم عدم الكراهية كي في ضرورة
 في الصفين كانه العزب والعدة على فاذن ومن المميز ومع عدم توافق
 النظم كي في الكسوف واليدوية فلا يجوز الاقتداء **الثالث عشر** لآية
 مرتبة الاقتداء بامام معين بالاسم والعفة او الصورة بعد العهد باستصحاب شرط
 الامة ولو قد خفا فظهر ان الواقع غيره والنظم صفة سيما اذا كان ذلك الغير جمعا

لما قيل

لظاهره عند نفس الاعادة احوط والله حجة العلم بالخلاف في الاشياء والنظم لزوم
 الانفراد مع الاحتياط في الاعادة ولا ينزط في الامام ميتة الامة المانع
 عشر لوجه فقال كرسنا لا خركنت اما لك حجت صلواتها وان قال كنت
 امرامك بصلواتها الحاصي عشر يستحب ان يعيد المقر
 صلواته اذا وجد من يعيد جماعة اما ما كان او امرام **السادس عشر**
 اذا فرغ المأموم من القراءة قبل الامام محذره كونه عليه حرج يفرض ويجوز تركه
 اية وان شاء الا فرغه ثم قرأ تلك الآية **السابع عشر** اذا كان
 الامام من لا يصح الاقتداء به بالكفر بالله او الباطني او الفسق او الكذب
 وصحب على الماسم القراءة ولو اخفاه في الجهرية للتقية **الثامن عشر**
 اذا علم فسق الامام او حده او كرهه او كره صلواته باطله بالاحتيال
 او كره تركه بعد انتم الصلاة لا يعيد صلواته على الاظهر لا سيما من المرتضى ومن
 الجنب القول بوجوب الاعادة فيما قبل الاخير ولكن النظم في الجميع وكان
 ذلك في الاشياء يترك الاقتداء على الصحيح ومن بعض القول بالالاستقامه يستأنف

الاعادة بعد الانام على الوجه المختار اروط هناك بما سبق ولو كان العلم
 حاصل قبل الصلوة اعادها قطعا **السابع عشر** اذا صلى جماعة
 ثم جماعة اخرى جماعة اخرى صلوة ولكن لم يرد ان يقرأ ما وامت الا اذا
 لم تقرب فان كان تقرب الصلوة او زاد او اقاما وبمكنا المقر كما انه اذا اذن
 و اقام ليصلي وحده ثم اراد الجماعة اعاد الاذان والاقامة وكيف كان فالمنع
 على وجه التكرار لا يجوز على الاصح بل يكره عاكاف الا على ظاهر القضية
 وعلى بعض من حرر الميت فخر من المنع عن الجماعة الثانية مسلم ولو من غيره اذ ان
 واقام مع ذلك فورد الحكم هو المسجدة فلا يمنع من غيره على الاصح سواء كان احد بها
 في المسجد الاخر في غيره او كانتا معاني غيره بل لا يبعد كره حكم المسجدة من ايض كره بل لا يظن
 شرط انحاء الصلوات التي يسقط من ثابتهما الاذان والاقامة لزعا اداء وقتها وان اختلفت
 صفات كالظهور للاداء والعصر للثانية او بالعكس بل لا يبعد من القصص بالادائية ولكن الظن
 عدم الاختصاص بما اذا تمت الصلوة الاولى كما هو ظاهر النفس بل يعبرها وماذا كان الجماعة
 مشعورين بالصلوة ولو كان في ابتداءها لم يرد ان يقرأ الا اذا اقاموا او اقاموا بالتيقن ما اذا
 كان الاول مع عدم العدالة فلا يفتقر الى سبب الاقامة في غير سبب الا اذا كان معلوم العشر
 فيكون في الامام العقل حالة الاقامة بل هو على الاحوط والاحكام بان يكون
 من الاقامة متينة والعدالة وفي كيفية نفسانية ما افادة عن الكتاب التي اورد الله
 عليها الناز من الشهادة بالله الذي يكون كونه ترك الصلوة متعديا كحاشي النفس
 وقيل النفس على حسب الخبر والربا والزيادة الى ما لا يتم ظنا او عقوق المالكين و قد في
 والحاصلات والفرا من الرخف والسخار والدين الكاوتية وضع الركوة و كتمان النجاسات
 من غير علة و شهادة الرقبة لا يبعد ان يكون الغيبة منها ومن ذلك كما يظهر من
 نفس الاخبار ويظهر من بعض ما في سبعة الكفر بقتل النفس وحقن المالكين
 و اصل الرقبة و اصل ما لا يتم ظنا والفرا من الرخف والتعريف بعد الهجر وفيه ان ترك
 الصلوة داخل الكفر والجملة الاحتياطات لا يقتضي من بعده منه شيئا مما هو
 ومن ثم اورد الله عليه النار سبحانه والتمنا ما في القرآن ان لم نقل بكونه اظهر من
 الاصل على الصلوة على العلم على فعلها بعد الفريضة من المداخلة على المنع واحد
 منها بلا قربة ومناقب المودة التي هي اتباع صاحب المداخلة لا لا يجنبنا من
 مساو بها ما يتفرع منه من الباطن التي يجوز به نداء النفس و زوالها كما
 في الشوايع وقت مرور الناس من غير ضرورة لا لا على الاطلاق في غير الموضع
 المقدسة له ذلك كما في العقل والافراد على المخرج وليس الفقه ليس الجسد ونحو ذلك

الاعادة بعد الانام على الوجه المختار اروط هناك بما سبق ولو كان العلم
 حاصل قبل الصلوة اعادها قطعا **السابع عشر** اذا صلى جماعة
 ثم جماعة اخرى جماعة اخرى صلوة ولكن لم يرد ان يقرأ ما وامت الا اذا
 لم تقرب فان كان تقرب الصلوة او زاد او اقاما وبمكنا المقر كما انه اذا اذن
 و اقام ليصلي وحده ثم اراد الجماعة اعاد الاذان والاقامة وكيف كان فالمنع
 على وجه التكرار لا يجوز على الاصح بل يكره عاكاف الا على ظاهر القضية
 وعلى بعض من حرر الميت فخر من المنع عن الجماعة الثانية مسلم ولو من غيره اذ ان
 واقام مع ذلك فورد الحكم هو المسجدة فلا يمنع من غيره على الاصح سواء كان احد بها
 في المسجد الاخر في غيره او كانتا معاني غيره بل لا يبعد كره حكم المسجدة من ايض كره بل لا يظن
 شرط انحاء الصلوات التي يسقط من ثابتهما الاذان والاقامة لزعا اداء وقتها وان اختلفت
 صفات كالظهور للاداء والعصر للثانية او بالعكس بل لا يبعد من القصص بالادائية ولكن الظن
 عدم الاختصاص بما اذا تمت الصلوة الاولى كما هو ظاهر النفس بل يعبرها وماذا كان الجماعة
 مشعورين بالصلوة ولو كان في ابتداءها لم يرد ان يقرأ الا اذا اقاموا او اقاموا بالتيقن ما اذا
 كان الاول مع عدم العدالة فلا يفتقر الى سبب الاقامة في غير سبب الا اذا كان معلوم العشر

فيكون في الامام
 العقل حالة الاقامة
 بل هو على الاحوط
 والاحكام بان يكون

يتحقق ويتوفا في القدر ومن كان عليه حق فخرج منها من حق على نفسه ظاهرا او مالا او
 ضعه وطرا وحل شديدا ولا يأس به بل قد يراى البرج الشدي من خوف الضم معه
 ومن له خبر غا فاحترانه وشبه ذلك من المسافر مطلقا هو ظاهر مطلق النفس
 او اذا كان سفره موجبا للتقصيص فخرج نارا ولا فامة عشر في انسابه ومن مضى عليه
 نكثت بنها وانتهى السفر والفاضي به كما قيل ومن كره الخرج بوجوبها على الحاصل في احد
 الموضع الاربعة فحين من لا يتختم عليه الفصة وكذا لا يجب الحجة على من يكون من
اقامته او مله على رأس امتداد واقع بين موضع اقامته الحجة وموضع المكلف
والحال انه يكون ذلك الامتداد من غير ان يكون له اقامته عند اوقاف
يقصر من ذلك وقيل لا يجب على من كان على رأسه من غير ان يكون له اقامته
فكلا هاتين ولا يجب عليه الحجة الا ان يفرغ من المرة منهم موضع اقامته فيجب عليهم
حتى يبعد والمسافر على الظاهر فيعتقد بهم الحجة وان لم يكن عندهم وجوبهم من الظاهر
كما في سائر المواضع **واما** المرة فالحكم عدم انقضاءها جفا في المداك الاطباء عليه
واما الوجوب عليها مع الحضر فانه قولان ولعل لعدم كمال المشقة او قربها
عدم حضرها **وهكذا** والا نبيان بصلوة الظاهر **الفاصل** ان لا يكون الجمعان
فما عداه في موضعين يكون ما بينهما بالنسبة الى نهاية المصلين مطلقا والعدد

العبر منهم او نهاية المجدين انما كانتا فيهما اقل من مخرج واروقعا وانما بطلان
 اقترانها بالكنبي سواء كانتا في بلد من بلد من وجوب على الحج اعان الحجة
 فيهما او مقرين بما هو في معه التعدد ان الشخ الوقت للتحرف والافتيان لا
 ولو مبغضا حديهما ولو بالكنبي بطلت الا حقة فنصه الظاهر ان لم تعد الحجة مع الشافعية
 مع ملهم بالسبق والافتيان ان كان الايمان بالظهور حوط هذا ان كان الامام
 منصوبين او في عين من حيث يسبح التبع اما لو كان احدهما منصوبا وكان النقيب
 معنوا حجة وان ما خرف وفي حال النسبة ان لم ينشأ الاجتهاد في الامام كما هو
 يكون حكم القارن مثل ما سبق وان علم حصول حجة سابقة معقبة واشبهت هذا
 او علم سابقة في الحجة ولم يتبين جيب بلهما اعداها على وجه سابق مع بقا الله
 ظاهر والايمان بالظهور مع عدمه ومن لا تستعين الظاهر مطلقا لا حوطا خيرا
 حتى يقضي الوقت ثم الايمان بصلوة الظاهر نوا شبه السابق والافتيان والاحاطة
 هو الحج بين الحجة والظهور على وجه سابق مع بقا الوقت ولا وجوب للحج الظهور
 ان من يكون على ما دون الفريضة يتعين عليه الاجتماع او التماسه فخرج ومن
 يتركه ولا يبلغ الفريضة فان استكمل اقامة الحجة عندهم يتبين ايها ومن
 الاجتماع والا يتبين الاجتماع ومن زاد على الفريضة فان امكن اقامة الحجة عندهم

او غير عظيم

تخير في السابق بالاسم فطعت عنهم الجبهة **وقد** صلتها العبد المحقق في ضمن الفطر واخرى في **الشيء**
يعود كل سنة ولحق بالسرور فيه ويكثر فيه عوائد الله وافضل اليه على ابدية **سنة**
اشيا **الاول** الادوات وهو من طابع الشمس الى الزوال على **الشمس** وعن المبسوط **الاول** في
انها طالع الشمس وهو حوط ولو فانت بان زالت الشمس ولم تصل سقطت ولا قضا
خلا **الحق** عن ابن ابراهيم فاستحب قضاء **الحق** حسن كبرية بعد القراءة في الركعة
الاولى في بين الاطراف والركوع على لا ظهر الا نهر وعن بعض من قضا قبل القراءة والركوع
كبريات في الركعة الثانية بعد القراءة **التي** بلا خلا في هذا ظاهر والمقصود وجوب هذا التخيير
على تقدير وجوب هذا الصلوة كما هو ظاهر الرسالة **والحق** من الاخر خلا **الحق** على النسخ
عن القول باستحبابها وكذا ابن رجب وجوب الفتن والتعاين بها بعد كل ركعة فيصير **الحق**
في الاطراف بين في الثانية خلا **الحق** من الخلاف جماعة فيستحب ولكن **الحق** عدم
الاختصاص بل في حد خاص وان كان اختيار المرسوم افضل واسهل وهو **الحق**
الجملة بالقرآن واختيار سورة **الاول** بعد الحمد في الاولى والشمس بعد في الثانية
كما في رواية والثانية في الاطراف واختيار سورة في الثانية كما هو ظاهر الصحيح وليس بين
منها متعينا بلا خلاف ظاهر بل في الدار **الحق** اجتماع عليه كاعتباره **الثالث**
من خصائص صلوة العبدان في الخطبتان بعدها وقد بها بطلان كافي **الحق**

انه لما رآه اذ فرغ من الصلوة قام الناس واحدا ذلك وعن بعض ان بني ابيه مغل
ذلك وكذا ابن الزبي وجوبها كما هو ظاهر المتن قريب ولكن قال المصنف في ذكرها **الحق**
الاحباب في ظاهر كلامهم استحباب خطبتين فيها موضح وفي المعبر واجبا ابن ابراهيم **الحق**
ثم قالوا العبدان لو حوط لم يلزم شرط في الصلوة صلوة كجلائ في الجمعة واستغفر في الويل
بان لم تقف على مخرج مدعيان ان ينعقد من متاخر له المتأخر جماعة وقد عاين **الحق**
على عدم وجوب استتمامها بعد كونهما شرطا في صحة الصلوة بخلاف الجمعة قبل وجوبها
ما يخرج خطبة الجمعة من الجود والصلوة والركعة والقراءة **الحق** فيها ومن شرابط العطف
قد عاينها والتفت بطا في عباد الفطر وما يتعلق بالصلوة من الشرائط والحكام في **الحق**
و بالجملة فصلوة العبد **الحق** على من يجب عليه صلوة الجمعة عينا ومن لا يجب عليه
صلوة الجمعة عينا فلا يجب عليه صلوة العبد ولكن ليس وجوب تلك الصلوة على من يجب
عليه صلوة الجمعة **الحق** بل هو شرط بشرطها من الجماعة والعقد **الحق**
او ما شبهه ونقطه صاحب الدار **الحق** الاستدلال على اشتراطه واطال الكلام في **الحق**
على دالة ثم قال في بعض الامثلة الدالة على الوجوب مثل هذه التكاليف **الحق** من شكال
وما ادعى من الاجماع فغير صالح للتخصيص **الحق** لا بد منها غير مة من **الحق** افا
يكون حجة مع العلم القطعي بدخول الامام في قول المجتهدين وصحة تحقيق هذا **الحق**

في شأنها التي تدبرها الله تعالى بها فإذا كثرت ثوب العباد
 واحتج الله ان يستقيم بأية من آياته أمر الملك الموكل بالفلكان يزيل الفلك
 من مجاريه قال في أمر الملك السبعين ألقا الملك ان ازيلوا الفلك من مجاريه
 قال في يديهم فحصل الشمس في تلك المجر التي كان فيه الفلك فينطس من تحتها
 ويتغير لونها فإذا اراد الله عز وجل ان ينظم الآية غمس في البحر على ما يجب ان
 يوقف عباده بالآية قال في ذلك عند انكشاف الشمس وكذلك يفعل بالقمر
 فإذا اراد الله عز وجل ان يجلها ويردها الى مجريها أمر الملك الموكل بالفلكان
 يرد الفلك الى مجريه فيرد الفلك وتجمع الشمس الى مجريها قال في خروج من الآ
 وفي كونه القمر مثل قال اما الله لا يفرغ من الآيتين ولا يزيلها الا من كان
 من شيعتنا فإذا كان ذلك منها فادعوا الى الله كما امرنا جميعا وعن النبي
 انكشافا حدها فيا دعو الى مساجدكم ومن الزنا ^{الزنا} انما جعلت للكسوف
 صلوة لانه من آيات الله تبارك وتعالى ^{الزنا} الى الرحمة طهرت ام لعداب فاجب
 النبي ان تقف امامه الى خالفها وراحمها عند ذلك يصرخ عنهم شراها
 ويقبضهم ويكفدها كما صرحت عن قوم يرون حين تضرعوا الى الله عز وجل
 وبالجملة فالحديث انبى يكون ما ذكره آية وان امكن اجماع طريفة الهبة

اليها انهم ^{والله} الزلزلة وهي الرحمة الخاصة عند الملكا ^{بجبل النجار} والكثير
 الفلك المحبب في الارض الى الصنوع مع كونه منطوقا منه بعدم المنع ^{الطحا}
 الصالح له ولكن ^{روي} عن الصادق ^{عليه السلام} انه قال ان القمر بين كذا انتهى الى
 السبعين انما يدخل في الظلمة فإذا هو بذلك فاعلم على جبل طول له حسن مائة
 في راع فقال له الملك يا ام القريه من اما كان خلفك فذلك فاعلم الله ان
 القريه من انت قال انا ملك من ملائكة الرحمن موكل بهذا الجبل ^{للمن}
 من جبل خلفه الله الا وله عرق الى هذا الجبل فإذا اراد الله عز وجل ان
 ينزل من مدينة احيى الى نزلها وعنده ان الله تبارك وتعالى ^{الزنا}
 فامر الحرف فخلها فخلت جهتها هو يقوى فبعث الله اليها حوفا فتى
 فدخلت في محورها فاضطربت او عيين صباها فإذا اراد الله ان ينزل
 ارضا قرات لها تلك الحوقة الصغرى فنزلت الارض فوقها وعنده ان الله
 تبارك وتعالى امر الحرف بجعل الارض وكل بلد عن البلدان على فليس من
 فلو سبه فإذا اراد الله تمام ان ينزل ارضا امر الحرف ان يترك ذلك الفلك
 فتركه وادفع الفلك لا تقبض الارض بان الله عز وجل ومن سليمان
 الكليلي انه سئل يا عبد الله عن الزلزلة لما في فقال آية فقال يا

سببها فقال ان الله تبارك وتعالى خلق جودق الارض مكالفا اذا اراد الله ان
 ينزل ارضا او يحل ذلك الملك ان حرك عرق كذا وكذا قال فيقول ذلك الملك
 عرق تلك الارض التي امر الله بها فيقول يا اهلها قال قلت فان ذلك فما صنع
 قال صلى الله عليه وسلم يقتضى هذا الاحتمال ان الزلزلة تكون باسباب عديدة
والرياح كل ريح مظلمة سوداء او صفراء مخوفة لعظم الناس حاصله عند الحوادث
 بتخلل اجزاء طلاء بالحرارة او تكاثرها بالبرودة وتتم بها الحاصل من مدافعة
 الهواء الخفيف للثقل الجاور وذلك الجارة وهكذا او باقذاف السحاب الثقيل من
 كثرة البرد الى السفل المنقلب لتخفيفه بالحرارة وتخلل اجزاء المائية في انشائه هوائا
 يفرقا بها مضافا الى التفرق الموجب لمصيرها او بانفلاق بعض سبب نراكم
 وتراحمها للاختلاف في الاقسام الموجب للتفرق الكثيف الرقيق الموجب لتقلب
 السحاب من جهة الى اخرى الموجب لمصير الرياح ان سبب برزخ الدخان المتصاعد
 الى الطبقة التي هو رية نزلها تكون باردة غالبا للاختلاط بالاجزاء
 المائية الباردة بالطلع او يكون ذلك وقد تكون حارة لاختلاطها في نفسها
 بالاشعة او باختلاطه ببقية السحاب او لمرورها بالارض الحارة وتنفقها
 ولكن رغب ان الله عز وجل جعل من الرياح مذهب بها من عشاء موكل بكل ريح

منهن ملك طاعا فانا اراد الله عز وجل ان يذهب قوما فعذابا فجاء الى الملك الموكل
 بذلك الترخ من الرية الذي يريد ان يذهبهم به فامر بها الملك فذهب كما يهب الاسد النقيب
 وكل ريح منهن اسم ما تسمى ليقول الله تعالى انا ارسلنا عليهم ريحا صرصا في يوم
 نحن مشتمون وقال عز وجل ان ريح العقيم وقال ناصبها امصار ربه نارها عذبت وما اكل
 في القباب من الرياح التي يذهب بها من عشاء والله عز وجل يروح رصة الرياح يروح
 يروح السحاب فنور السحاب يروح يروح السحاب بين السماء والارض ورياح فصح
 فتمطره باذن الله عز وجل يروح يروح السحاب يروح فامر الله عز وجل في الكتاب
 فاما الرياح الاربعة فاما اسماء الملكة السعال والحبوب والعباء والذوق وروى
 ريح منهن ملك موكل بها فانا اراد الله تعالى ان يهب السعال امر الملك الذي
 اسمه السعال فهب على البيت الحرام فقام على الركن اليماني فحضر بجناحه فحضر
 ريح السعال حيث يريد الله عز وجل في القي والهدى اذا اراد الله تبارك وتعالى ان
 يبعث العباد امر الملك الثاني اسمه الصباح فهب على البيت الحرام فقام على الركن
 اليماني فحضر بجناحه فحضر ريح الصباح حيث يريد الله في القي والهدى اذا
 اراد الله تبارك وتعالى ان يبعث جنوبا امر الملك الذي اسمه الجنوب فهب
 على البيت الحرام فقام على الركن اليماني فحضر بجناحه فحضر ريح الجنوب حيث

بهذا التمسك وجعل في البر والبحر وإذا أراد الله تعالى أن يبعث دليلا من الملوك المذنبين
 اسمه الذبور فنهبط على البيت الحرام فقام على الركن اليماني فصر يصرخا حيا فصرقت
 بهج القلوب حيث يهدى الله عز وجل في البر والبحر وقال تعالى نعم الرب الغني يمسك البر من
 المساكين ويطلع البحر ويغسل الأودية وقال تعالى الرياح حصة منها العقيم فتعز
 بالله من شها وكان النبي إذا هبت ريح صفراء أو حمراء أو سوداء فنهض وجهاه
 لونه كان كالحق فقال رجل حتى ينزل من السماء قطرة من مطرها فجمع إليه لونه ونزل
 فجمعها بكم بالرحمة ومن على الذي أرسل وجبا حان وزر في ربه عز وجل من
 أي حيفه قالوا قلنا له أرايت هذه الرياح والطلم التي تكون هل يبط فيها فقال لا أخاف
 السما من طلبة أديع أو فرج فصل لها صدرة الكهف حتى تسكن وكيف كان فيقول
 لكل آية منها آية مبينة إلى جنتها وأولم يكن فيها مخوفة لعظم الناس في بدنها
 وبالجملة ففقد هذا الصلة بآية أو بعدة **التي** فقد الركعة في كل من الركعتين فكل
 ركعة خمسة ركعات يجعدون بالجميع من ركعات وأربع سجودات وظاهر النص
 فقد الركعات بتعدد الركوع حيث قال الله أن صلوة كسوف الشمس والقمر الرقيقة
 والزلزلة من ركعات وأربع سجودات ولكن البنية التي عن الشيطان ومن ثم
 بنى الشيطان بينهما على الأول وجعل سبع لله لأن حده بالأمس والعماس و

ويشعر

ويقصر في الباقي الركعات على التكبير لا تضارب كما يكون للاختلاف في الركوع **والثاني** على
 كل ركعة رفع فغير متعلق بالعدد من حيث الركعة فأنه من الأمر المخصوص **والثالث** قد ورد
 في الركعة الواحدة إذا أتم السورة على أكملها الأظهر بأن يقرأ بعد تكبير الإحرام الحمد ويقرأ
 ثم يركع ثم يركع رأسه من الركوع فيعمل مثل ذلك ويحمد إلى تكبيرا حيا ثم يجعد سجدتين
 ثم يقوم فيفعل كما فعل في الركعة الأولى ثم يتشهد ويسلم وما حل من ابن آدم ليس
 من أنه لا يجب تكمل الحمد مع أكمل السورة بل يستحب قولنا أو ضعيف وإن لم يتم السورة
 وبعضها رخصتها بين الحين والحين ركعات أخرى الحمد في كل ركعة وفيه بعد الركوع الأولى
 من السورة من حيث قطعها وإن لم يكن رأس الآية وإن كان أول ولا أقل
 من كونه من مواضع الوقوف ثم ركع ثم رفع وقراء من حيث قطع وهكذا إلى بقائها بعد
 الركوع الرابع حتى يكون الركوع الخامس بعد تمام السورة وإن كان المقصود في بعض
 المراتع أقل من الآية فالتكثير وإن كان عدم الاتكفاء بالأقل لله أول والقول
 بأنه متى ركع عن بقية السورة ثم قام إلى الثاني فلا ركعة يتخير بين ثلثة أشياء
 بين رفعها وإعادة الحمد بين القراءة من موضع القطع وبين القراءة من أي
 موضع شاء من السورة كما في الذكر في ضعيف مع أنه خلاف الأحاديث سيما الأولى
 الخالف المعتبر سجدة ولو حمل ذلك هنا على ما يوافق من أنه غنة فلا بد من حمل

تخص بها عادة الحمد بصوتها تمام السورة على قعتين اعادتها فيها فاقه في غيرها
 مخفي بين ما لا يوجبها وما يوجبها فليس قراءة الحمد منعنة ويمكن والنا على
 القول بعدم تعدد الحمد في غيرها كما عن بعض **الشافعية** ان تبعض السورة في كل
 من الركعتين عند القيام بين الركعتين وقبلها ولكن يجب عليه في القيام الحنا
^{والله اعلم} **والله اعلم** يتقيا لو لم يكن قد انتم السورة قبله كما في بعض النسخ فان كان انما
 في الركعة ثم مضى في باقي القيام **فانما** انه لم يجب عليه اكمال ما شرع فيه وان
 كان اول الركعتين **فانما** تبعض السورة في احد الركعتين والاختيار في الاخر
 قراءة خمس سور مع عادة الحمد وقراءة سورة واحدة خمس مرات او غيرها
 مرتين واختيار سورة اخرى او غيرها في الركعتين الباقية ومحمد ذلك وهكذا
الجمهورية تاتي في الركعة الواحدة بين الامام والتبعين **سورة** في الركعة الباقية
 ومحمد ذلك وفي جميع الصور يفتت قبل الركوع في الشاخي والايح والسادس ^{الثاني}
 والناشر كما اشترى اليه استحبابا كما استحباب الاطالة بقدر زمان الكسوف ^{الجمهورية}
 بالقليلة وعادة الصلوة ان يرفع قبل الانجلاء ويكون سجودا بقدر قرائته و
 قراءة السورة الطول وهو ذلك تمام **الشيخ** الكلباء على اقل من شدة في عدد ^{سورة}
 ان لم يضمن ذلك الشك في الركعتين كالشك في عدد ركعاتها ^{الجمهورية}

وفي نسخة من نسخة في القيام الاول ويروي

^{اطلاؤها} **اطلاؤها** والشك المستلزم للشك في العدد الشاخي للجب لعلها لا تكون ذلك للشك
 في فعل من افعال الصلوة في محله فانه يجب الانبات هناك في سائر الصلوة **وهلم** ^{اعلم}
 ان جميع هذه الصلوة المفردة خصوصاً لا يكون له اول ولا آخر لانها لا تكون واجبة الا بتمامها
 ابتداء رقتها ان تحقق تلك الايات وحصلها اجماعا كما في الرضا بالنية للكثيرين
 بل عن المتقي انه قول علماء الاسلام وانما الخلاف في اخره عند النسيان لانه زمان الاخذ
 في الانجلاء وصحح الكافي في الدعاء بان الله ان تمام الانجلاء وهو ظاهر الدرس
 بل ظاهر المتن في حق اتمه واختيار في المدرك ومال اليه في الرضا بقوله واعلم
 الاخير وهو لا يخفى وان كان عدم التأخير اليه محتملا من بابها قبل الاخذ في ^{الصلوة}
 ولايات بالصلوة او ان لم يفعلها قبله واراد فعلها في النسيان عدم حصولها
 ثم الامتداد قضاء واحوط ذلك ليراجع ولا خلاف في عند وقت صلواتها من ابتداءها
 الى انتهائها على الاصح خلافا للذين ومن فعلها كالقوله التي رقتها على النسيان
 تمام العمل كما هو الاصح خلافا للعلمي من انها به الاحكام من احتمال ان يكون ابتداء ^{الصلوة}
 وقتها الا ابتداء والصلوة يجب المباداة بها وبابتداء الوقت مقدا للصلوة ثم يقى
 قضاء ولا وجه له وان قيل في الرضا من ثم يتحقق وقتها مع كون الوقت ^{كيفية}
 كان قبل الوقت منها لم يلحق عليها التكليف وكان قادرا على الايتان ولم يات

والعلم

بما يجب قضاؤها كذا لو لم يعلم بها ففي الكسوفين مع الاحتياط على الجيب
 وان لم يخرجنا قل فلا قضا على الاصل الا ان كان كان الفضا احوط **فاما سائر**
 ما على الترتيلة فمن التهور عدم وجوب القضاء مع اليأس بها وجوبه مع العلم به
 فيها ففي التواضع بنفي القول بعدم الوجوب هنا البعد لم يجد به فائلا ولا
 يجب ان القضاء احوط وان كان العدم قويا وبني القية على **الاول**
 ان كان المأموم الامام في الركعة الاولى تابعه ولو ادركه في الباقي الزيادة في
 ثبوت العمل معه **وجها** احدهما نعم والاخر لا ترك احوط **الثاني** لا خرف في وجوب
 صلاة الكسوف وسبب الاربعة بين الحاضر والمساخر والرجال والنساء **الثالث** قال
 في الفتاوى لو كتبت قسما الكواكب لو كتبت الشمس بجزء الكواكب كما فعل ان الزمان
 لا يتوحد في الشمس كاسفة لها فظاهر ان في الآيات يقتضي الوجوب
 من الاحاديث وقول الفاضل عدمه لعدم النص وصالة البركة وضع حجة
 ذلك مع فائات المراء بالخوف ما حكمة العامة غالباً وهم لا يفترون بذلك
الربيع لو احدثت انبان فضا عداني وقت واحد كالكسوف والزلزلة
 والريح للظلمة **فهي** في التقديم وان كان الاول تقديم الكسوف وان التبع احوط
 فضا عداني وكانت الصلوة التي تليها متيقنة له **احتمل** قويا تقديم الكسوف ثم الزلزلة

والاول قضاء عالم **سبع** **المسألة** في صلاة الكسوف فبين في الاثناء ضيق وقت المفرة
 فلهذا ومن المفرة ثم صلاة الكسوف من اولها **الثاني** لا يصح هذا القضاء كبر الفرائض على الزمان
 لو ثبت ان صلاة الكسوف وقيل الشروع في الاجزاء وجبت الصلاة او اداها في الذكر
 وكذا لو سترها فم او طغت الشمس على القرع كما في اليوم وفيه والرائق اخبار رصدين حديثين
 بعدت المكث يمكن العود اليها ولو اضرابا لكسوف في وقت منقرب والا قرب انتهى من
 اجزاء منها به العلم وكذا لو اثنى العلم بخروج الواحد للقرآن **احوط** مع العمل على الاشكال
 ومع عدمه ولو اضرابا لا شك فيه في كمال وان كان العمل بمقتضا احوط **فاما** صلاة الطلوع
 فيقتض **باب** **الربيع** في التقديم بفتح الهم وهو مكان قيام ابراهيم في وقت منتهى البيت
 وهو صورة مهودة كان يصعد عليها وقت انباده وجعل هذه الصورة طرفا من نية للقضاء
 لا حولها باسمه لعدم اركان الصلاة عليها بل اتى في حقه او احد بنبيه ولعل المراد منها
 ما هو داخل القبة المبينة حول القبة يكون المراء وجوب فعل صلاة الطلوع في راس البيت
 او درائه او الى احد جانبيه **في** هو خارج عن القبة مما قد ربهما فانه قبل الاطلاق في عدم
 جواز التقديم عليه كما لا يجوز ان يتقدم عن جوارحه في احد الجهات **الثانية** عن طاعة القادة
 كونهم وعونه فيجوز ان يتقدم عن ذلك متى ما كان الاقرب **الثالثة** عبيد الطلوع
 بالبيت وان كان مع اتراخي ولكن العود مستحب وقيل لا يجزى بين القضا والعودة مع العدا

بهم ولا يسبوا بها وان من يعتقد الحق ولا يوافق عليه التفتيح من المؤمنين لان المستغفرين
 وان كان طفلا متولدا من مؤمنين لم يؤمن وان وجبت عليه الصلوة كالباقي من سنين يقول
 اللهم اجعل لنا وللابوين سلفا وعظما واجرا وكسب مزايا التقدير وان ثبت والافراد والجميع
 بالنسبة الى السموات والارض اخرج في المني وكيف كان فيكر الى مسنة ونحوه للمؤمن وليس بعد ما
 شئ ولكن الاول ان يقول ربنا انت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقد عذاب الشارح
 في الرضوى وفيه ولا نسلم ولا نرجع من مكانك حتى تزل الجارة في ابدى الرجال لا مؤمنين
الثالث لا خروج فيها ولا سجود ولا تشهد آخره ولا تسليم ولا قرائت لا اذ اجبت ولا منه وبسته
 ولا شرط فيها الطهارت من الحدث الاصغر والاكبر بل بمقتضى الاصل عدم اشتراط الطهارة
 من الحدث وان كانت احوط وطهر العادة وجوب الاستقبال واما مكان المكان وسر العود
 والنيابة واليكر والقيام وكجب كون الميت بين يدي المصلي الى جهة القبلة وراسه عن يمينه
 ورجلاه عن يمينه مستقبلا في التمام مع استقامة الصف ولا يجوز التبع من الجارة
 كثيرا ما يخرج من كونه مستقبلا عليها او عذبا في العادة لا مع اتصال الصفوف بالنسبة
 الى التمام **اعلم** ان هذا الصلوة تجب على الميت المسلم ومن جكته من بلغ ثلث سنين
 فصعدا من طفل او مجنون ذكرا او انثى حرا او عبدا وعن الذكر استحبها على من لم
 يسبق وحكم من ولد حيا مستهل وان كل مكلف مكلف بها بها على الكفاية كبر احكام الميت

الا ان اولى التمس ميراث الميت لهم يجب معنى الاناطة على رايه ان يكن فالطبعة الاولى
 في الميراث اولى من الثانية ومكة **والثاني** الطبقة الواحدة فمن الاصحاب ان الاب اولى
 من الابن والولد وان نزل اولى من جهة المتهور ومن بعض الجدة للاب اولى من الاخ
 للام والعم اولى من الخال والعم للابن اولى من العم لاصد هما كما ان العم للاب اولى من العم
 للام وكذا القول في الخال وصديق من حاشا الميرة فهو من الحكم وهو من عدل الميراث والرجح
 اولى من مطلق الاقارب وانه لا يصح ترك الصلوة الا لغير نفس الميت وكف من مع
 الامكان حيث يجب ان يحا في غير الشبهة فينبغي التيقن على امره **الثاني** يجب عند الاستقبال
 الميت الى القبلة مع عدم الاشتباه فكيف يتبعه على الاحوط بان يلقى ظهره ويحس وجهه ويطمن
 عليه ايما وجهه وسحب كما تفعل الى القبلة ثم يفتن الشبهة وتبين ولا قرار بالنسبة والائتمار
 وكلمات الفرج والتغريض العينين ووجه اليدين الى الجنبين وتغطيته بقبوب وقرارة القرآن
 ليس والعقائد والاسراج عنده ان مات ليلا وعلما للمؤمنين بموته فنجس تجزئة
 الامع **الثاني** الغسل وفروضة ازالته النجاسة القارضة عن الميت قبل تقصيره
 سبعة رتد من الزهرة المذموم وقصيره بما لا يلقى فيه منه ما يصدق معه ما مضى
 بالردة ولا يخرج به عن الاطلاق والا اولى كونه مسيح وورثه ولكن لا بد من كون الوفا
 سطوحه او مردود كفا في الذكر والراحي ولا يجوز الاكفاد وبها معصوم من الرد وورثته

عن استاذنا ان يفتي بحسب ان يفتح اليه وينزع ثوبه تحت ثوبين احدهما يرتدي ان كان
 وان يغسل كلا غمرته ثوبين في كل غمرة وان يغسل الثوبين على حدة ويجعلهما في غمرتين
 الفراعين غمرتين الى ما سبق ويكره اعادة ثوبين من اظفارهم وترجى شدة غمرة
 وتنفذ وجعل بين رجل الغسل والاولى في كيف المدة للبدل والغيب **الثالث** في
 بيان الحكم الكف والغسل والواجب من غمرتين **الاول** المذراة ثم ما بين المرأة والركبة
 والاولى ثم ما بين الركبة والرجلين باذن الورد اربع الوضوء او ثوبا **الثاني** القليل
 الذي يصل الى نصف راسه والى القدم افضل **الثاني** لا يزار الذي ليس بحسب بدنه
 طولا عرضا بحيث يمكن مقدة من قبل الراس والرجلين وغمرتها بحيث يمكن جعل اليد عليه
 في الاضطرار الصحيح كما في الرضا ولا بد من كون الكف مما يجوز فيه القدوة للرجل اختيارا
 ومع القدرة تجزئ اللغز الواحدة التي تلتصق بالبدن ان امكن والا فثوبين او ثوب واحد
 الثوبين فاحته ويجب احدهما من جهة النجاسة والا فثوب واحد الى ان طرف الانف
 ويجعل بينهما **الثاني** ان يغسل الغسل في الاضطرار في كفة او يتوضأ وان يكون
 الكف قطعا اميضا مكرها بالزينة المستندة على الارض والرجلين والقدمين التي
 تكون مقدمة المرأة المشاهدة وان لا يقر باللائمة بفرج النساء ثم كفى في اسم الميت
 ومودة الكفاية فلان يشهد ان لا اله الا الله ويشهد ان محمدا رسوله الى امام

العهود كذا في الجواليقي ونيزاد غمرة لوط في ثوبين تحت ثوبين وان يغسل في غمرتين او ثوب واحد
 للرجلين غمرتين طويلا ما يودي بينهما المطلوبة يلف بهما راسه ويخرج طرفا القميص من تحت
 ويغسل في غمرته وان يجعل بين القميص قطن يلف بهما راسه ويغسل في غمرته فان كان
 يستحي الكافر بالبدن وان فضل عن البعد الفتي في غمرته وان كان الكافر ثوبين غمرتين
 وثوبان فان لم يقدر فثوب واحد وان كان لا يدرها او وثقا لا وان يجعل معه جريدتان
 فثوبان بغير عظيم زرع او ثوبين مع الغسل او من السدر او من الخلاف او من بخر
 سحج آخر طرب يجعل مع ثوبه البني يلف بهما بجلده والاخرى في البيت بين القميص
 والازار وان يخط الكف بخيطا منه ويخوذ لك من الست **اعلم** ان القطع
 الواجبة من اجزاء الكف تكون من اصل الزكوة بقدر الحيل مقدرة على الدين والرضا
 والمراثة بل لا يبعد تقديمها على حق الميراث وغناء النفاس فيك القطع في زوج
 المرأة وان كانت ذات مال فان لم يكن للميت كف دفن عاريا ولا يجب له
 بدنه وان رستحت وبعد ذلك يلف عليه الوجه المذكورة وبعد القدوة يجب كفاية
 دفنه وان فرض فيه امر **الاول** ما راسه في الارض في رجليه يرس جثته ويكره رجليه
 من الاثنتا ويجب ان يطرح معدي كفه سقط منه من ثوبه او جسمه **الثاني**
 ان يوضع في حيشة الامين موقعا الى القبلة لا فرق فيها ذكرنا بين كل الميت او بعف

الذي فيه القدر ويجب تقسيمه وتقسيمه القدر عليه ثم وفه على المقادير وكل كان غير عظيم كذلك
 وليس فيه القدر غسل وكفن ذلك فلا عن عظم البت في خرقته ودفن على قول توى كلف
 كان فمقتضى الامر عدم جريان الحكم في الاغصاء بالنسبة عن الحيوان كان العود احوط ولا يقط
 اذا استكمل الرقعة اشهد غسل وكفن ودفن ولو كان له دنها لفت في خرقته في الاحوط ثم
 دفن جثمانه كله اذا كان الميت في الترافة اذا كان في سفن البحر فيفضل الى البر ان
 امكن ولا يشغل ويشترى رعا ويطبق فيه **سنة** اتباع المنارة وتشيدها بان يبنى عليها
 اوصح احدها بينها وحفرة القبر قدر قامت اولى الرقعة وان يجعل له حفرة واحدة بقدر
 ما يكسب الميت مما على القبة وان يتحقق الله زلة اليد ويحل زلاده ويغفر رأسه
 ويدعوا عند نزوله وان لا يكون طارح الا في المرة وان يجعل الميت عند رجلى القبر
 كان رجلا وقدمه وان كان امرأة وان ينقل الميت ترين وينزل في الثالث سابقا
 برأسه ان كان رجلا وعرضا ان كان امرأة وان يحل عقد الاكفان من قبل اركان
 والرجلين ويجعل معه من تربته الحسين **م** وان كان يلقه الولي او من ياذنه اصول
 ريشه بان كل يدخل يده اليمنى تحت منكبيه الايمن ويضع يده اليسرى على منكبه الايسر ويجزئه
 تحريكاً متديداً ويقول يا علي فلان الذي ركب منك **سنة** السلام ركبك ووجهك وليك واما
 سبيل الامنة **م** واحداً بعد واحد الى اخرهم ثم تقيد عليه التقييد وكثرة اخرى كما في

الرجل

في الرضوى او نحو ذلك على ان يرد ان ينقذ عيال الذين ادعوا به وجب مسح وخرق الزاب اليه
 وان يخرج قبل رجليه وان يمسح المصرون نظهر للاكف سبعة وان لا يكون ذراعهم ولا يمسح
 من غير ترابيه ويرفع القبر حقه الاربع اصاب مفرجات مرتبة ويجب عليه ان يمسح قبل
 رأسه ثم يديره في فضل الاله القادسي وسط القبر ويستحب نقل الميت الى احد المثل هذه
 المثلثة لا الى غير ما قد ذكره وهذا ان كان قبل الدفن **سنة** فاعبده قال في غير ما جاز
 واليهما جزي الاصح وان حرم التمشي ولكن الترك لعدة احوط قال في الذكرى ولو كان
 هناك مقبرة هناك قوم حاطون لوسعه او استحب الكل اليها ثم قال يستحب جميع الاقارب
 في مقبرة الى ان قال فيقدم الاب ثم من يليه في فضل ولا تخرج الا انشئ ثم قال الدفن في
 المقبرة افضل من الميت ثم قال لو اوصى بدفنه في مكان غير الاجازة او التلثت ولا
 يترك بالدفن في المسئلة لعدم انفاذ وصية الميت بالمدفون وكل ذلك حسن ومن
 المستحبات التقربة وطلب القربة عن صاحب المقبلة **سنة** والاسرا الى الله وحمده
 وحكمته وذكره الله على القبر مع الدعاء والقبول والافضل كونهما بعد الدفن ومنها التهمة
 للميت بعد الدفن **سنة** وهي ركعتان في الاول منها يقرأ بعد الحمد **سنة** الحمد في الدنيا وفي الثانية
 منها يقرأ بعد سورة القدر عشر مرات على ما هو المتعارف في الامصار والم افق
 له على نفس سبعة **سنة** من ربيع شدة من ربيع رجلا ولكن ما تنقله عن بلد

الا بهن ولكن لا بأس به بنا على التمسح اذا امكن استنبط راربعين رجلا وسترهم لقطار
 تبرعوا او كانوا كذا **متا** اذا لم يكن له بعد جعل العدد المذكور يكونه ، فها هو واحد او اكثر له
 بعد صفة صفة بعضهم بغير قراءة او نحوه ففي جواز استنبط واحد فصاعدا لكونه
 على الوجه المتعارف او نحوه لا لا يستحب في الشك والاولى استنبطه او نحوه لصلاة وادعاه على
 الوجه المتعارف وانه يرد عليها ركعتين فصاعدا لكل ركعتين بسببهم بقراءة فيها انا انزلناه في
 ليلة القدر وان اعطيككم الكون الاول في الاول مرة الثانية في الثانية كذلك وان كان
 المستحضر كليا يعني ان لا يكون عن سواك فانهما مريتين من فعل مولانا العارفين
 عن ولده في مكة ليلة ومن والده في كل يوم وركعتين مدم اختصها ببلد القن بل تون
 لها ولا قبلها بل بعد بل واليوم ايضا بل ورد ان الصلاة من الميت تخفف عند الفتيق
 والعذاب حتى لو كانت من التائب ويعلم بذلك الميت وفي صحته بقية الاجرة من
 دون اجارة ونحوها كما يجب القربة الشك والظن هو العدم ولو صحت بقية القربة
 من دون ملاحظة الاجرة صحت والاصح الاول في القامعاج بعد الغسل بل لا بينهما
 كما في الاجرة المطلق الذي لم يستأن من المال وكونه فانه يوقتها بينهما كما هو المتعارف
 في اراين الميت الاول ولكن لم يكون مستحقا للاجرة وما لك لها فلا بد من رد ما الى
 مالهما والاشية **متا** منه في تعرفه فيها لا يكون على برضا فيه بعد صدور الصلاة

من على الوجه المذكور ان كان من غير رضاء كما انك لا بلغ العاقب الرشيد المتبرع راربعين
 المطلق لذلك او نحوه وفي صورة لزوم ونحوه ان كان ذلك جهدا لا مطلقا كان حكمها حكم ما
 مجهول المالك ويجوز تركه الميتين فصاعدا في ما بين الركعتين بل يجوز ان يجعل الرجل
 حجة وعمرته او بعض طوائفه بعض اهله وهو ميت كما في النص وقد عرفت استحباب التمسح
 للميت لصلاة ركعتين بغيره في الاول بعد الحمد من هو الله احد عشر مرات وفي الثانية بعد
 اللهم انك انت الذي انزلنا في ليلة القدر وان يقول بعد السلام اللهم صل على محمد وآل محمد واليت ذراهما الى
 قبره فلا بد فلان ويستحب الميت واباه وانما ترفع ضيق القبر ونحوه وان للميت حسنة بعد
 ما يطعم عليه الشمس ويرفع الله له اربعين درجة فان اوقع في صورة تعدد الصلاة الوا
 صلاة على هذه الوجه التي كان اولى ويعني قراءة الله المذكور بعد جمع تلك الصلاة
 والقيام ليلة الموت مرة وليلة الا من اخرى ان تعدد فان الميت الاول التي
 ورد انها راحة القيا على الميت يحتملها وان كان ليلة الموت **متا** فعل الصلاة
 المذموم بالانذار وشبهه فوجب السبب المذموم وليس له خصوصية اصبحت زائدة على سائر
 الصلاة فلو كان السبب هو الفوات الموجب للمقاصد التي والاجرة فمرايطها
 شرط الميتية وان كان السبب مما كانت الموجب الاحتياط فيبقى باقرار شرع
 كما تقدم وان كان السبب هو النذر فهي نذره من الهيئات الشفعية له المروعة

على من بعض الاصحاب من القول بعدم فساده في محله وانما الى حصل السابقة فانه اذا فعل
 اللاحقة ثم حصل له العلم بفساد في ذمته بان بقية فلا يجب عليه اعادته فاعلم انه لا
 للتاخر في كل ذرا من حصول العلم بالسابقة بل لا بد من اتمام العمل بعد القضاء بحل العدول ولا
 فيعدل بسبب ان بيان محذوف في قوله تعالى ولا الجملته يكون في ذمته صدق ان كان له في ذمته
 شيئا او من اللاحقة على عدم بطلت كما في الحرة وكذا يجب مراعات العدد تمامه وتمامه في
 فان سافر انفرادا ولو في الحرة فان في الحرة تمامه ولو في السفر فلا يجب عليه ان يكرر ما في
 حتى يطلق الاضطرارية كهيئة صدقة الخوف من الضلالة راكبها جدارا ولو في قرية
 لرجله او نحوه مما سبقت او ما شئت من كونه والتجوز مع عدم التمكن منها والافتقار الى
 السبب ان خشي الفقر مع الايمان فانه اذا خشي صدقة مع تلك الى له وادار قضاء
 امنه قضاء ما تامة الافعال وان وجب عليه القهر القدر وعند الامم كان ذلك عند
 الخوف ولو كان حضرا وكان في القوم او في جماعة فله ان يتركها على ما توفى عنه وقهر
 الزامية ولكن يجب عليه اتمام الافعال في الركعتين الا مع الخوف عن اتمامهما اي
 كما انما لا يخرج عن استيفاء افعال الصلاة بالركوع والسجود والتمتين بخوف الفهر بهما فانه
 حج او ما لهما بالركوع والسجود او خفضا يمكن والافعال بينهما كذا في لفظ عنه الا
 واليهم لو تعذر ركب خوف الفقر معه اليهم وحج يجرى عن الركعة بما فيها من الافعال

في قوله تعالى ولا الجملته يكون في ذمته صدق ان كان له في ذمته شيئا او من اللاحقة على عدم بطلت كما في الحرة وكذا يجب مراعات العدد تمامه وتمامه في فان سافر انفرادا ولو في الحرة فان في الحرة تمامه ولو في السفر فلا يجب عليه ان يكرر ما في حتى يطلق الاضطرارية كهيئة صدقة الخوف من الضلالة راكبها جدارا ولو في قرية لرجله او نحوه مما سبقت او ما شئت من كونه والتجوز مع عدم التمكن منها والافتقار الى السبب ان خشي الفقر مع الايمان فانه اذا خشي صدقة مع تلك الى له وادار قضاء امنه قضاء ما تامة الافعال وان وجب عليه القهر القدر وعند الامم كان ذلك عند الخوف ولو كان حضرا وكان في القوم او في جماعة فله ان يتركها على ما توفى عنه وقهر الزامية ولكن يجب عليه اتمام الافعال في الركعتين الا مع الخوف عن اتمامهما اي كما انما لا يخرج عن استيفاء افعال الصلاة بالركوع والسجود والتمتين بخوف الفهر بهما فانه حج او ما لهما بالركوع والسجود او خفضا يمكن والافعال بينهما كذا في لفظ عنه الا واليهم لو تعذر ركب خوف الفقر معه اليهم وحج يجرى عن الركعة بما فيها من الافعال

والله كما تبيته لا يطبل لانه ان ياتي بالسبب الاربع كما من على ليد الطير وجب عليه
 في كل عن غيبة القربة فلهذا العمل بها يجب فيه اليقظة وميث كان هذا العمل صدقة وكل صدقة
 يكون اذنها التكبر وافترا التسليم لانه فيها من التوبة اول الشك والتسليم اخيرا بها
 المتحرر من وجوب التسليم والاعتراف بالتسليم ويجب الاستقبال ايضا بحسب الامكان
 وبالجدة فليس الهيئة الغائبة المتأخر بها مقبلة في القضاء وانما المقبرة في الهيئة ما جرت
 عنده فانه يعتبر كل فعل وقت ذلك الفعل اداء وقضاء فان خشي صدقة في حال قهر
 على تمام الافعال وادار قضاء ما في حال الفقر وقضا ما بدونه بان يقضها قاهدا او مضطجعا او
 مستقيفا او خائفا كما كان يفعلها كذلك اداء مع الحجر العكس ولا يجب اعادة تمامه
 زواله ولا بعد وجوب ما يرد الى زوال العذر مع رجائه وكذا المعبر في الزوال من الشر
 والاستقبال وكذا من الشرط هو المقدور وقت الفعل فيجب القضاء من فانه ياتى
 ليصح الاداء منه الا فاقه الظهارة فانه لا يقضى فاقه من الضميمة حال القدرة عليها
 او غير ظهري القول بوجوبه مع فاقه الظهريين بل يجب عليه التأخير الى ان يتمكن
 ولو من ظهارة الترابية وكذا في رفع القضا من المرض المؤقت ليجب تقضيها كوجوب
 ونحوهما في كل من الركوع والسجود وتمام مقام رخصتها اي رفع الركوع والسجود معني رفع
 الركعتين منها كقولك ولكن يجهل تقضيها من جهة السجود او خفضا فقد كان يقدره اذا

تعتبر الالباء بالترتيب والقبض والفتح ولو تعدد ذلك كلفه جواز الانفعال عليه
واجراء الاذا كان على انه وكذا القول في الآراء فيسوي فاقدر الشروط الزائدة الظاهرة
فلا يجب عليه الآراء ولا يقع خلافها لشيء عن المفيد حيث اوجب عليه الآراء والقضاء وتوكل
الترتيب بين الصورة الفائتة كترد القضاء حتى يحصل في ضمن الفرائض المكررة احتياطاً
وان كان السقوط وعدم وجوب التكرار اولى فلا حاجة الى التكرار المفيد للعلم بالظن مع
عدمه ثم السقوط كما عن كسرى ولا الوجه مع عدم الظن ثم السقوط كما عن متى وفي الاول
لونه انه الظاهر ان يقضى ظهر ايهما من العكس واما معهما مقرب صلى الله عليه وسلم قبلها
وبعدا فيحصل الترتيب بالبيع ولو اضاف اليها العتق صلى الله عليه وسلم قبلها او بعدا فيحصل
عز وجل وانها الفصح صلى الله عليه وسلم عز قبلها وبعدها فيحصل باحدى وتلتين ادخل في الفرائض
مكررة عدوا ينقص عنها بواحدة ثم يحل ما بعده به منها او يقبل في الصورة الاخيرة
اربعة ايام متوالية ثم صحا وبالجملة فيكرر حتى يحصل الترتيب على جميع الاحتمالات
كالوفض فوات فريضة سادسة يحصل الترتيب بثلاث وستين فريضة فيحصل السادسة
محفوفة بالاحدى والثلاثين من الطرفين اربسة وعشرين بان يبقى خمسة ايام متوالية
وتلك الفريضة كما هو مقتضى الضابط الاخير فقس على هذا ما اذا زاد الفرائض
هذه في ترتيب الفوائض بعضها على البعض كالمواضع واما ترتيب الفائتة على

بعضها خلاف بين الاصحاب فاختار في الترتيب وجوب تقديم الفائتة على الآخرة
ما لم يتحقق ومنها فتقدم ثم الى القول بطلان الحفرة لوقوعها مع سعة ومنها ذكر الفائتة بقول
ولقد اتواي وعن المرتضى والحل مضاف الى القول بوجوب التقديم والتأخير به بطلان الحفرة
اذا اتى بها في سعة الوقت مع تذكر الفائتة كمال البراج والى القليل والشيخ في الباقية
بالمنع عن كمال فيفضل سعة الترتيب والتميز الزائد به ما يحفظ الفريضة واستعمال المعينات
وبالحذورات والواجبات الماسة قبل القضاء وذهب كثير ممن عارضوا في من الشئ
الى التمسك وعدم لزوم تقديم الفائتة على الحفرة ولتسعة مع التكرار وهو الاظهر لا اولى
وفاقا لصاحب الفريضة وان استحب تقديمها سيما مع كون الفائتة واحدة ومثلها
من اكثر المتأخرين ومن العلامة في المختلف وهو من ذهب والذي واكثر من عارضه من
الشيخ في الفريضة وكان القول بالمساواة كان مشهور بين القدماء ايضا وحكي عن
ابن بابويه القول بالمساواة ولكن مع استحب تقديم الآخرة واختار المحقق صاحب
المدايرك وجوب تقديم الفائتة المتقدمة دون المتقدمة ومن العلامة في المختلف
استقرار وجوب تقديم الفائتة اذا ذكرها في يوم الفوات سواء التحدث او قدوت
وعدمه مع عدمه وكيف كان فاقول بالطلان ضعف ولو سمي عن الفائتة صححت
الحفرة المؤدات في السعة قولاً واحداً ولكن لا ذكرها في الاثناء واما كون العدول بان

ثم نوى الفرضان حذر لا لم يدخل في ركوع ركعة زائدة استحب العدول بان يقصد
 الثانية من غير تكرار المختار ويجب على غيره ولو كان التذكر قبل السلام من غير هرج
 حج فوات البكر او الاخفات في المختلفين هذا اذا لم يخف فوت الى مرة بعد تمام
 الفاشية ولا غير اليقين كدوش ^{حج} يقطع انه سيقع مع العلم بعدم إمكان رفعه غشا
 ولا انرا او نحو ذلك ولا فلا يعدل بل يقع الى مرة كما اذا دخل في ركوع ركعة زائدة
 والعدول كما يكون بالنسبة الى المرة والفاشية كدك يكون بالنسبة الى الموضع
 الى البعض ان كان الصلوة التي اشغل بها المكلف لاحقة كالعصر بالنسبة الى الظهر
 وهكذا بل الظاهر ان الامر كذلك لو كانت سابقة كما لو اشغل بالظهر فذكر في اثباتها
 انه صلّاها وان دتمه مشغولة بالعصر كذا يكون بالنسبة الى الفوات ببعضها الى
 بعض وكذا بالنسبة الى الثانية والى مرة بعكس التبعة ولكن العدول
 في هذا العذر لازم وانما يجب الفضا على من هو التارك للفرقة مع غيره
 حاله ترك ولو بعد ازاد اركعة من آخر الوقت وتحصيل الشرايط المفقودة
 وعقله والسلامة الاصل كذلك ولو كان كافرا عارضا فلا يقطع الا عمل الكافر
 الاصل اذا رسم وان غلب على تركه لمات على كفره هذا مما يشترك فيه جميع
 المكلفين وانما لا يفتق بعضهم من طهارة المردة من الحيض والنفاس فانها

شرط خاص لموجب الفضا عليها فلا يجب على الحيض والتفاسل وان يجب عليها الفضا الصرم
 اما فائدة الطهرتين التي يكون عادم فحين الطهر من ماء وتراب وما في حكمها او دونه من
 الابانة والطهارة ونحوها فالاولى وجوب الفضا عليها لا راء وان لم يجب عليها الا اذا خردجا
 عن شبهة الخلاف ولولا انه صلوة متحدة وضمنا لم يحسن قدر الفاشية وانه صلوة
 متحدة ضمنا متحدة وضمنا كالتصريح مثلا اذا فاشية من ايام ولكن لم يحسن قدر تلك الفاشية
 المتحدة بقى انها من ايام لا يعلم عددها كمر الفضا حتى يغيب على الطهر الزمان بالعدالة
 في دتمه ان تكرر التكرار المفيد للعلم او لغيره عادة وانما يجب على الاحرار بل الاول ان لم يكن
 على خلاف الاجماع كما يظهر من المدارك ومن التذكرة احتمال الاكتفاء بقضاء مما يتحقق
 فواته واستدراكه في المدارك وهو ضعيف وكيف كان فان علم الاول الفاشية بانها كانت
 ظهرا او عصر او غيرهما بدو بها ولا فلا فضل هو الاستدراك بالظهور وان لم يكن متيقنا وقضى
 المردة من الاسلام فانها من الصلوة زمان روتنه اذا رسم وتاب فطرية كانا وحيث صلى
 زمان المردة ام لا بناء على القول بقبول توبته الفطرية وطهارة بعد كما هو الاصح وان كان
 احكامه الديني سنة كمنوته زوجه بعد عتاده عدة التواتر وتسمي ماله ووجوب قتله
 باقية والاحوط على الفضا من ماله اليه ^{وكتبا} يقضى التكرار الذي حصل له السكر فغيره
 ما يوجب من غير ضرورة وكذا من راب المردة الذي حصل له الرقاة كدك منه ذوال العذر

بالافاقه ان لم يعرض في الانشاء والابتداء بل سقط الفضا
 كما في المظهر طار ان كان الاحوط فيه هو الفضا ولو كانت مرتبة بمجهول من الصلوة المحسوس
 تحقق الفوات في المظهر ان يكون ذلك المكلف عنده معنى اخر غير مرتضى ذلك المكلف
 الى اخرته صلواته على النبيين ومعها كرك واربعا مطلقه مرتدة بين الظهر والعصر
 والعشاء بقصد رتبة تجعل كونهما في رتبة ولا ترتيب بين هذه الفرائض الثلاث
 ويختار في الترتيب بين المظهر والافاقه ويرد فيها بين الاول والقضاء مع بقا
 وقت العشاء وان تحقق الفوات في القبول ان كان ذلك المكلف مفرقا عنده قضى
 ذلك المكلف الى مرتبة مطلقه اطلاقا وبعدها مترددا بين الصبح والظهرين
 والعشاء مغربا معيته حتى غير ترتيب بينهما وتعين المبدأ والافاقه اولاد او الفضا
 كما مر والاحوط سيما في الاضطرار المحسوس كما عن الملبس وارس حمزة في الاول والمخبر
 في الثاني والمثبت عليه ان الفريضة الفاضلة المجهولة كانت سفيرة او معوية يقضى
 مطلقه اطلاقا رابعا مترددا بين ما عدا المغرب كما المأفود رابعا مطلقه بين
 الثلث كما في ضرر مغربا من غير ترتيب وكذا لو كانت الفاضلة اثنتين مجعولين
 من الجنس فان كان الفوات في الحقة قضى المكلف الى ضربين مغربا معيتين واربعا
 مرتين بقصد ما في الذمة مترددا بين الظهر والعصر في الاولى والعشاء والثاني في

المرتبة

الثانية والظم سقوط الترتيب منها والقول بان ترتيب بين هذه الفرائض بقصد
 الفاضلة في ذكره الصبح مع احدى الترتيبات فوجب التقيد بالصبح واحدها من المغربين
 فذلك مرهلا بوجوب تعدد الحاقه بتاسر الترتيب بقا في رتبة ما عدا وجهه مضافا الى ما قبله
 من المنقشة وان كان مع التقيد واحوط في وسط الصبح والمغرب بين الاربعة عشر رتبة
 انهم ثم بالاربعة الاولى بعد ذلك ان وقع الفوات في اخر قضى ذلك المكلف الى
 ثمانية عشر مطلقين مرتدة الاول بين الصبح والظهر والعصر والثانية بين الظهر والعشاء
 ويوقع فيها المغرب والاحوط هو الاثنان المغرب بعد الظهر والقضاء في صورت الاطلاق والترد
 بين المقتضات ان يطلق في الاول بين ما عدا الاخيرة من الفرائض المطلقة في الثانية بين ما عدا
 الاولى ولو فرض ثلثة فيما سياتي اطلاق في الاولى بين ما عدا الاخيرة في الثانية بين ما عدا
 الاولى والاخيرة وفي الثالثة بين ما عدا الاولين وان لم يكن المكلف عالما بكون الفاضلة في
 حريتين او غيرتين كان هو المستحب عليه الحال بانه ما يابى الحاضر المذكور ويؤيد على ذلك
 الحاضر ثلثة بعد المغرب رابعة ويرد في ثمانية الحاضر بين الصبح والظهرين في رتبة
 بينهما وبين العشاء غير انهما بين المظهر والافاقه كما في الصلوة مرتدة بين المغربين
 ولو كانت الفاضلة ثلثة من الجنس وكان المكلف عند الفوات مفرقا قضى ذلك الحاضر
 وان كان مفرقا قضى ذلك الحاضر فثلاثة مرتدة في الاول بين الصبح والظهرين في رتبة

والا حفات وفي الثانية بين الظل والعصر والعشاء كذلك ثم يبقى مغرباً ثم يقبل ثالثة مربعة بين
الصبح والظهر والعتمة والثالثة والثالثة عليه كون والقوا لثالثة مربعة او مربعة بغير الفعل الى اخره كذا
في هذه الفرض ويريد به ذلك المارة ثالثة قبل المغرب وثالثة بعده فيكون فرضه
ثالثة مطلقات ويحتمل سقوط ثالثة قبل المغرب باطلاق ثالثة المارة بين الصبح والظهر
السريتين يخرج فيها بين المهر والاحفات فلا يريده الا في الثالثة بعد المغرب ولكن في
المتن احوط فيقدم احد الثاليتين المقدمتين على المغرب على الظهريتين ويختار في الثالثة بين
تقديمها عليها وتأخيرها عنها وتوسطها بينهما وان كانت الفواست اربعاً سواء كان المكلف عند
الفوات حراً او مملوكاً فاقض كل من الى اخره للمسلم تمام الصلاة الخمس والمسلم عليه
كونها مفرقة او مفرقة ياتي بما ياتي به الى اخره المذكور هنا ويريد به ذلك المارة ثالثة
قبل المغرب مع احتمال جواز الاكتفاء ثالثة الى اخره يريد به بين الصبح والظهر
السريتين ولكن ما في المتن احوط واولى فينوي باحدى ثلثي الظل المقدرة
معيّنة وباخره العصر كذلك قبل الظهريتين التامتين او بعدهما او بينهما او بهما والفرق
وليس ثالثة مربعة بعد بقصد العتمة المقصورة كما هو الظاهر مقدرة على العتمة
اتمام او مؤخره عنها وهي يكون فرضه ههنا السريتين في الفواست الثمان ولكن في صفة
احتمال كون كل صلاة من يوم عن وجه عكس الترتيب لا يكون فرضه متعيناً وانما بل

مكرر

يرتد بين جميع ما يحتمل كون الصلاة المفصلة اياه كما اننا نذكره مبني على وجوب تحصيل
مع الاستحسان للتسبيح والالتفات لم يسقط كما ذكره لو كان منه الخمس اشبهه بالزمان
يكون الفوات في احداهما لا يعين وكان المكلف في احداهما فارد في الاخر فارد
اشبهه كون يوم الفوات حرة او مفرقة اجتزأ بالثمان من الصلاة كما حرم الاكتفاء
بما اخذ من الصبح والمغرب وتكرار ما اختلف الى اخره من الرعايات الثلاث حراً
وانما ثلثت كذا انك سفر ولا تقضي صلاة الجمعة على تقدير فوات وقتها المذكورة بل
الظهر او مع بقائها او فوات جميع ضروره كذا لا يقضي صلاة العبد لفظه الاضطرار
لوفاته بان زالت الشمس ولم تقض على المشهور بل عن ظاهر الخلاف والمتمنى دعوى الا
في عدم الاستحباب اليه وكذا انضاء صلاة الآيات لغير العالم بها لم يستوعب الاخر
ولم يفتقر الشمس والقمر فواجب معنى انه اذا احرقت بعض القرص ولم يطلع عليه المكلف
عند الاقتران وحصل له العلم بعده لم يجب عليه القضاء ومن جملة وجوب القضاء
وهو احوط وان كان الاول اقوى ولو علم بالتسبب واهمل ولو جهل لو جهل بها او نسي
ان يقيها او احرقت القرص كذا ان لم يطلع عليه عنده ولكن حصل العلم بالاشياء
او نحوه بعده يقضي وجوبه على المستحسب في الاضطرار كفاية شهادة العدلين او احدى
الواحد وجد ولا ريب انما اولى وان كان في تعينها نظر فلهذا ان القضاء الحقيقي عبارة

اعلم

عن فعل النبي في خارج الوقت فلا يتحقق الا اذا كان العبادة وقت محذور بالاسباب والاداء
 حقيقة كان كوقت صوم شهر رمضان لم يستحق كوقت الصلاة اليومية ولا يجمع ذلك من عدم
 فعلها في ذلك الوقت المفروب شرعا وورد الامر بانها بعد وقت هذا الوقت القضا
 على من صلاوة الطرآن التي جعل الله الامانة صلاوة لها وان وجب تقديمها على السجدة
 على تقدير وجوبه كطواف الحرمين والحج والعمرة وصلاة الجنازة التي هي كذلك وان وقف
 عليها جواز الارض فجاز علاقة الميت جهة وكذا اطلاق القضاء على الايمان بعبادة
 النذر والمطلق من اخيه التي لم يمتنع لها النذر زمانا معينا سواء لم يغير لزمانا
 اصلا وعينه على وجه كل يوم الجمعة مثلا فانه فيه حجاز علاقة الميت به مع المحدث
 وقته في تقيده بامر من كتبه صلوة الطواف يكونها بعدة بعده وقبل السجدة ان وجب
 وصلوة الجنازة يكونها بعد الغسل مع انكائه وقبل الدفن والتقيده بصلوة النذر
 بول زمان ظن الوفاة فيه بعد مضي مقدار ما واخره فاذا فاقته هذه الاوصاف
 بان سئل الطائف قبل الصلاة ومن الميت قبلها وتيقن وقت النذر المطلق لعنقه
 ظن الفوت في وقت لا يبع الا صلواتها ثم انكشف خلافه صار فعل هذا المشقة
 بعد ذلك ليتمها بالقضاء في وقوعها في غير محلها وحوصل لانها يتاخره ولكن لما لم
 يكن ذلك نية حقيقا بل كان من قبل ترتب بعض العبادات على بعض من جهة دليل

صلى

خارجي كترتب الظهور على العسر والمغرب على العسر والتيقن العرضي كالتقدم في الاول الوقت
 عند ظن الفوت بعد مضي مقدار ما منه كان الايمان ثانيا الامر الاول الدال على صلاحية
 جميع الزمان لها لا بالامر الثاني الجديد كما لا يتقدم في القضاء على الاصح لم يكن الفعل
 بعده وذكر فعلا للنبي في خارج وقته كما مر المعبر في القضاء بل كان سببها به فيما ذكره كان
 اطلاق القضاء عليها على وجه الجواز للحقيقة وكان المجاز استعارة مقرونة بمتبه
 الحمد لله الذي جعل الصوم حجة من النار والصلوة والسلام على خير
 خلقه محمد وآله الا صلواتها اما بعد فانه من كل متعلقة بالقوم
 والخمس الزكوة جعلتها شفعه بما تقدم من المسائل المتعلقة بالظن بالظن والصلوة
 المحوية في كتاب المتى بالزكوة قصدت بها الضاحك من كل الظاهرين لاسباب
 النية احييت لبعض الاعتقاد القبيح لنور مضيح المكروه كتاب الصلوة وفيه
 مطالب الا في بيان حجة اعلم ان الصوم لغة عبارة عن مطلق الامساك
 وشرعا عند بعض عبارة عن الكف عن المفطرات مع النية بغير الامساك عنها مع نية
 الفرة الى الله من زمان طلوع الفجر الثاني الى المغرب وهو زمان وهاب الحرة
 المشرفة الى جانبته على الاصول وان كان القول بكونه عبارة عن زمان استراة القوم

صلى

صلى

ومقوله عن الاقنى الحسى لا يجوز ان يكون نية وعندنا عبارة عن طوطي النفس في الامتناع من
 المفطرات مع النية وقية بعضهم يكون من طلوع الفجر الثاني الى الغروب من المكلف او المميز
 المسلم الى من التفرغ برب الموانع ويرى الاول لزوم بطلان صوم الذاهل والظاهر
 من ادل الفجر الى الغروب لعدم تحقق الكف مع الذم والتمتع ومع الثاني لزوم
 بطلان صوم من تناول المفطرات سلبا والاصح الا القدم عبارة عن ترك المفطرات
 في زمان مخصوص وجه مخصوص تقربا الى الله يكون في حالة مضادة للحالة المتى
 عنها من المكلفين اعني الباقين العاقلين القادرين والاضيق المتوطنين او
 المقيمين او من يحكمهم من عصاة المنافرين او من كثر سفره كالمجاهدين في سبيل الله
 هو نية في الدين كالحديث والنفس والمرض ان كانوا اس الى ان يفيق على نية النفس
 ومنعها وتوطئتها مما يحقق القدم بدونها وجه ونحوه نية بالامانة حكم صوم
 شهر رمضان الذي ورد في حقه من ادنى فيه فريضة من فرائض الله عز وجل كان من
 ادنى سبعين فريضة من فرائض الله فيها سواء في الشهر وانه شهر المودة وشهر يزيد
 فيه رزق المؤمنين ونحو ذلك زيادة للاهتمام وقياس لما عده عليه المطلب المانع
 في بيان بعض احكامه اعلم ان الله تعالى كيف في شهر رمضان نية القرنة ليلادوني الجز
 الاخير منه ولكن الاحوط اعتبار التعيين بان ينوي الله في شهر رمضان وانا غيره

فصل

فتخرج الى النية على التمتع المعين في الاحوط وفي صورة نسبها ليلادوني الجز
 وكذا في القضاء بل بانها هي النص عدم الفرق بين العدة والنسيان ما لم يحدث شيئا مفسدا او كان
 الاحوط هو الاية في التعديل في النسيان انهم ولا جوار الاحوط عدم اجزاء نية واحدة
 من اول شهر رمضان بل لانه لكل يوم من نية مبنية على يوم النية نية نسيان
 لا واجبا ولا مندوبا بنية وبين شهر رمضان ولو اتفق ذلك اليوم من شهر رمضان اجزاء
 عنه بفضل الله كما في النص ولو اجمع يوم النية في نية الاطراف في نية شهر رمضان
 نوى الصوم وجبا ان كان قبل الزوال واخره ان لم يكن اخره وان كان ليله اسكت وجبا
 وقفه لانه مكمل المطلب الثاني بان ما يجب الامساك عنه اعلم انه يجب الامساك
 من اول الفجر الفوق الى المغرب من امر الاول الثاني في الاكل والشرب مع ما ي
 يري كانه كاكل الجز ونحوه وشرب الماء ونحوه اجماعا على كل الحفاة والارباب ونحوها
 وشرب ماء بعض الخفوات التي لا يقيها وشرب ما يقيها من الاكل والاحوط وفيه ابتلا
 والنتيجة العذرية كالبلاغ والتمتع والتمتع من الراس ولو لم يكن الوصول
 الى قصد الرضخ نظر والاقوى عدم الافساد في الشبهان اليها في والمكس عن
 المقبر والتمتع خلاف المكس من السبيد من القول بالافساد ومطلد للتحقق
 من القول بالافساد والله فية خاصة ومع القول بالافساد في لزوم كفارة

الكمال ومقتضى الاصل هو عدم كفايته شجنا السبب في الاثر انقصت لعدم شدة
 التحريم مع الفطر بل استقر الجواز في الترتيب المتقرب بالظهور وقوى عدم الاثر
 فيه بل فيما تعبر به بنحو البقاء والارتقاء في الارب في ان وانه انتهى اقول ولا
 بأس بذلك كله بل لا يبعد عدم اثار ابتلاع الطعام في الفم الخارج في حصول
 الانسان ونحوه من الرضا والادان كان حراما ولكن القضاة على الكفاية الواحدة بل المص
 لو فعل ذلك احد طائفة الجماعة فلا اجماع في ذلك ولو لم يزل على الامم الاقوى
 وفي حكمه وطى الفلاح كونه مع الاحاطة بل الاقوى التي لا تستثنى وهو انزال المني
 بالخلابة والملازمة والقبلة والحق ونحوها بالقصد والظن انه لا خلاف في ذلك
 بل عن جميع وعدي الاجماع عليه والاصح الاحاطة ان الامتناع الحاصل في الملازمة
 مع عدم فقد الانزال مشترك في الحكم بالبقاء وبالكفاية كما سيأتي مع ذلك سيما
 اذا كان مع والامانة واما اخراج المني بعد الاضلام ونحوه بالاستبراء فلا يوجب
 نفيه قطعه الخامس البقاء على الجملة على ما عدا ما احتار الى الفجر فيجب الفسق
 قبله لعدم مع العلم والاعتبار ويؤيد الوجوب ولو في اول الليل وان لم يستفد
 زنة بعدادة اخرى مشروطة بالظنارة على الاظهر وفي حكم الجملة الحيف والاعتناء
 والاحتياط اذا كانت موجهة للفعل السادس الجهل الغابر الغليظ الى الخلق

الذي يهدر نخرج الماء المحجة من غير الدقيق والفض او كونهما وقد الحق الزمان
 والتجار الغليظان وهو احوط واحوط منه الاخذ عن غير الغليظ من الكل وان كان
 في نفسه نظرو في حكم تركه في غلبة الشك النوم على البنية حتى يطلع الفجر العلم والا
 سواء كان النوم صادقا للمعنى مع ترك الاعتقال حتى النوم الاول او لا مع كونه بعد
 النوم الاول الشك في الكذب مع الله والرسول والامانة والتاسع الارتماس في الماء تنام
 البدن بل مقتضى اطلاق الاعتقاد حرمة غسل الرأس فقط في الآء البه وان كان البدن
 خارج الآء والظن اقتضاى حرمة الغسل بأكمله الوجهين با اذا كان على سبيل التفتة
 العرفية فلا يحرم الغسل على التعاقب وان كان تركه اولى العاقل الحفنة بالجملة
 بل بالبيع البه اصحاب طاعمة او خديرا منها كما في جميع ما سبق فلا ينبغي على احتسابه ولا
 مع الجور المفسر لقيه من حيث الانغم واما وجوب القفا ففيه خلاف ولا ريب انه
 احوط واولى كما سيأتي في ذلك والد المادى عشر الفى فقد قال شيخنا السبكي
 ويجب القضاء به وفاقا لكثرة وصحة الجلبى بطلقة بقبيل مع الكفاية وقيل
 لا وعليه الترتيب اذ ليس انا تحريمه فاجب كعدم افساده لوزع انتهى في
 بيان ذلك ان الله يستحب السواك ويكره قبيل الله ولسانه ومثله
 مع الظن عدم الامانة والاكتمال بما فيه مك او طعم واخراج الدم المضعف وجعل

الحام كذلك ونتم اثباته بين سبب الترتيب والاعتقاد بالمدد قبل التوب في الجنب
 والمندس المرأة في الماء المطلب للرجوع في بيان ما يجب به القضاء والكفارة معاً
 أو القضاء خاصة وما يتعلق به وفيه من الأول يجب القضاء والكفارة معاً بأسر
 الأقل لعدم الأكل والشرب ولو كانا غير معتادين على الاتصاف بالاحوط الثاني
 الجوع قبل أو بعد ذلك هذا في غير الخنثى المتكلمان فيه فلا يفقد الاستحالة لا مط
 ان كان التراجع من مثله وان كان مع الواضح في النسبة في غير التبرر متكل وبسبب
 اليه واضح كما لو اوضح الثالث الامتناع الى الصل بالملاعبة او القبلة او الملاسة
 وان كان المرأة محتلة ولم يقصد بذلك الامتناع ولم يكن ذلك عارضة على الظاهر
 الاحوط وان حصل الامتناع من الكلام معها في المردى انه لا بأس ولا بأس به
 لم يكن عارضة الامتناع بذلك ولم يقصد به ذلك (النظر) وان كان الى من يحرم
 كونه التحليل والركوب على الفرس ونحوه ونظائرها مما يترتب عليه الانزال ان كان مع
 الاختيار او مكان الفظ او التورع عن سببه وانما مع القصد والعادة فالنظر في عدم
 القضاء على لزوم الكفارة اليه وفيه في الرياض كما هو الاحوط ان امكن الحفاظ او
 التورع عن السبب ولا يبعد كون القضاء واحوط اولى اليه ولو اتم في تمامه
 رمضان فلا يفيد صومه ان لم يكن طاعة فلا حلال بل مطلق في اشكال كما لو اتم في غير رمضان

واختياره انظر جواز غير الفرس والنوم بعده لقصور التام في المحتمل للميل في الكراهة الجنب
 ايعال الغبار الغليظ الى الملقح في الاقوى مع انه احوط ودولى الى مس تعد البقاء
 على الجنبية الى الفرع الاختيار كذلك سواء انما عازماً على ترك الاحتفال ام لا وكذا
 اخلاص المستحقة بالاراسية في الكثرة بالاعتغال التفتة والى بعض والنظر اذا انقطع
 ومنها قبل الفرع الاحتياط بالنسبة الى الكفارة والقضاء مع والاف القضاء ولازم على
 الاقوى والاحوط وجوبه في الاخلاص بغسل المذنب للعداة وكذا اذا لم يتيقن بغسل
 على الفرع بوجوب الغسل قبل وكذا لو احدثت ببعض الاعمال القبل والسادس
 الكذب على الله والرسول والائمة مع الاحوط الاول بل بعد الاقوى بالنسبة الى القضاء
 والكفارة واما بالنسبة الى القضاء والكفارة معاً والاف بالنسبة الى القضاء خاصة
 على الاحوط ايضاً بالنسبة الى القضاء والكفارة معاً والاف بالنسبة الى القضاء خاصة
 المعتمد هو الوجوب السادس - تعد البقاء على الجنبية على الاحوط الاقوى
 وكذا النوم عازماً على ترك الاعتغال الثاني عشر الكفارة الواجبة فيها نجاسة
 بين امور ثلثة وهي عتق رقبة وقيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا و
 الترتيب كما ذكره احوط لكثرة الجمع لوجوب حرماً او اقله على حرام في شهر رمضان
 كما في رواية الثالثة لا يجب الكفارة فيها عند الشهر رمضان والنذر المعين

وقفه شهرا رمضان اذا كان الاطلاق بعد الزوال والاعتكاف في الجدة من صوم الشهر
 المطلق والكفارة وقفه غير شهر رمضان وقفته قبل الزوال والاعتكاف بغير الحج والاداء
 الوجوب فيها فمن المعنى انه مذنب على ثبوتها في المداكر لغير الخلاف عنه في التذرع
 المعين وعن الغنية وعوى الاجماع على وجوبها في الاعتكاف اذا كان الاطلاق
 بالجمع مضافا الى الاخبار الكثيرة المنسوبة لبعضها الى التوبة وهو الاصح الا حوط في
 غير قضا شهرا رمضان بعد الزوال وانما فيه من ابي عبيد عدم وجوب الكفارة
 وهو الموافق للاصل وان كان الوجوب احوط للبرهان ان اتي اهله بعد الزوال فان عليه
 ان يصدق مع عشرة من كين تكفل يمكنه فان لم يقدر عليه صام يوما كان يوم
 وصيام ثلث ايام كفارة لما صنع ولكن في قصور هذا الجدل في اشكال في وجوب
 الكفارة فيما عد ذلك مما ذكرناه وان كان في قدره اشكال بالنسبة الى بعض ما ذكر
 كالنذر المتيقن فقله انما كفارة كبرى مخيرة كما في نذر وقيل انما كفارة يمين
 وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كوتهم ومع الفجر فقيام ثلثة ايام
 كما اخبره في المداكر والاول احوط التاليع من اجنب ليلنا شهر رمضان
 ونام نوبا للفعل مع الظن بقاء الوقت والتسبب قبل الفجر للفعل فلم يتبين
 حتى طلوع الفجر فلا قضا عليه ولا كفارة على الاصح بل في المداكر انه مذنب الاصح

لا اعلم فيه شيئا منه وخبره الزمان وعمر الفتيان ان عليه على الاصح ولكن القضا احوط
 كما في الرأى ولو انبى ثم نام نوبا للفعل فاصح ما فعله القضا وخاصة لو انبى ثانيا ثم نام
 ثانيا حتى طلوع الفجر فمن جهة ان عليه القضا والكفارة بل من الخلاف والغنية وغيرهما ان عليه
 الاجماع وهو احوط اولى ان لم يكن لقوى الخامسة يجب القضا ودون الكفارة في الصوم
 المعين باسرها الاول ان يفعل المخطئ بالتحرر ونحوه ولم يراع الفجر مع القدرة على مراعاته
 بقاء الليل فثبت ان عليه بعد طلوع الفجر ان يجب عليه اتمام ذلك اليوم وقضاه دون
 والمتفق ومن الصحيح ان ذلك ان كان في غير شهر رمضان فسه صومه من غير لزوم الا اتمام صومه
 كان الصوم واجبا او سديا وسواء كان النذر ونحوه مع المراعات او بدونها كما على العتاة
 وينبغي تعيين غير الواجب المعين انما المعين فالنظر انه كقوله شهر رمضان ولو راعى ولم
 يحصل له العلم بالفجر فاكل او شرب او فسد مطلقا بان ان فعله كان بعد طلوع الفجر فلا قضا
 عليه والنظر ان الفجر عن المراعات كالحج بس والاعمال ونحوها ايضا لا يجب عليه القضا
 بل لا يبعد كون حكمه من يعلم عدم المراعاة سواء ظهرها او تخفى فيها لظن عدمها انهم
 كمنه كسبها في القدرة الاخرى اولى وان لم يحصل له العلم بان فعل المخطئ بعد طلوع الفجر
 ولا طئنه فلا قضا عليه في ضرورة عدم المراعات انهم وفي وجوب تحصيل العلم بذلك
 مع امكانه نظر لا مقتضى الاصل هو العلم وفي عدم الحكم بعد وجوب القضا مع العلم

غير متضمن من الواجب المعين وحيثان مقتضى الوجود والاحتياط لا يترك
 يمكن وكيف كان فان اصل الخبر في نفسه طعن لفظه ولو ابتلوه فيه صورة تقيض ويكفر كما يتبع
 اختياره يخرج من بقايا الطعن من بين استناده الثاني مما يجب به القضاة خاصة
 انه لو فعل المقتضى اعمى رابعا خبر الخبر بقاء التوسع القدرة على المراجعة والى ان الخبر
 طالع حين فعل المقتضى وان كان الخبر ثانيا وان كان عدلين في الاصول ان لم يكن الثاني
 مما يجب به القضاة خاصة انه لو ترك العمل بقوله من اجز بطلوع الخبر لفظه كذا دفع
 المقتضى من غير المراجعة مع القدرة عليها بان وقوع تعدد الخبر وعن العداة والتميز
 انهم استقر بواجب الكفاية باخبار عدلين وهو اصول وان كان في تعينه نظر بالجملة
 فما الاقوى جواز فعل المقتضى بقاء التمسك بل ومع ذلك ومع ذلك بطلوع الخبر اعم
 بل مقتضى الاصل عدم وجوب القضاة لو توافر وحاشا ان يكون ذلك كان كل من
 الاحوال بعد المراجعة وان كان القضاة استجاب في الصورة الاخرة اصول واصل من عدم
 تنادى الشيء مع عدم حصول العلم ببقاء التمسك ولو كان ظاهرا ببقائه ان لم يرد في
 النظر بالجموع ونحوه الى ان مما يجب بالقضاة خاصة تراحمه بقوله الخبر بدخول التمسك
 فما فعلنا كما جاز ان كذا به كونه في راي المراجعة بل الاصول وجوبه مع حصول الطعن
 انهم واصل من فعل الكفاية انهم يتبين في القدرة الدواني ان كان مقتضى الاصل سقوط

هنا في

هنا في صورة المراجعة وحصول الطعن ولو في غير ذلك الغيم ولو راعى وحصل القطع
 فالحكم كذا كذا بطريق الدليل وان شئنا التمسك فان استه طرقت العلم واجتهد
 العلم وحصل من الطعن بدخول التمسك فالحكم كذا كذا بطريق الدليل ولو راعى وحصل القطع
 الطعن بل في الدلائل ان لا خلاف فيه وان كان فيه من ثبوت ولكن الاصول انما
 حتى يتبين الغيوب واختصار في جوب القضاة اذا اختلفت في دونه والاصح و
 فانما اصحاب الدلائل والتمسك عن كذا كذا غير واجب ولكن القضاة احوط وان لم
 يحصل من طعن سواء كان ثباتا او كان ظاهرا لعدم دخول التمسك فالحكم كذا كذا
 عدم جواز الاطلاع وجوب القضاة بل بعد الاقوى وجوب الكفاية انهم لو
 انكشف بقاء التمسك وان الظاهر سقوطه لو ثبتت دخول التمسك في الاطلاع
 ولو استمر الاستدلال فاحوط هو القضاة بل الكفاية انهم وان كان مقتضى الاصل
 عدم العلم زنا في العيان والحكمي من التمسك فالحكم كذا كذا بطريق الدليل
 فان يوجب به القضاة خاصة تعدد القضاة عدم رجوع شئ الى حلقه اختيارا
 وان زعم من غير ان يتبين يتم حرمه ولا يغير التسامح ودخل الى حلقه
 سهوا وبلا اختيار ان اوقف في فيه ليزد وكذا في الفسخ وجوب القضاة
 بدخوله بعد المضيقة لوضوح الشهادة انما فله بلا اختيار لم يكن غير قضاة ولا

انما يقتضى لزوم العلم بالادلة

كما انه لو تعبد بطلب الى وجوب عيب القضاء او الكفاية والاحوط الى ان بالمعقبات لا
 ان لم يكن متيقنا والقول بان ذلك لا يوجب ان نقتضيه او نقتضيه لان الفهم لا يقتضي
 لم يكن بعد احدا بل لجملة الادلة التي لا يتضمنها الفهم الى القناعة واجبة وفي وجوب
 القضاة بالتحقق لا يفتقر الى ان والوجوب احوط وان كان مقتضاها اصل هو العلم ذلك
 من نظر الى من يحرم عليه نظرا بشبهة او اصر عليه في معنى الا اذا كان مقتضاها ان
 عقب النظر للاصغر او فقه ذلك فيجب القضاة والكفاية معا كما مر من التام
 وفي دعوى الاجماع على عدم وجوب شي من مجرد النظر على وجه احتياط والامتناع
 من غير قصد عليه ولا يابس به وان يكون القضاة في صورة الاحتياط لا يوجب احوط
 واول السادسة تنكر الكفاية ان حصل بوجهها بتقدير الايام ولو انما لا يتقدم
 ولم تجلس الكفاية في تقريرها بتكرار السبب في يوم واحد مع تحلل التكليف
 اوسع تقدير الجنس او يتكرر فاختاره لوجه من مقتضى احوال والاضح هو الاضطرار
 وثالثه لان في وجوبه والكل من مقتضى وجوبها وان كان التكرار
 احوط واولى من مقتضى رويته في شهر رمضان وما حاشى من تكرارها لغيره
 كفارة ولا كفارة في الزوجة الا في صورة المطر ومرة فانه يجب حج على كل
 كفارة عن نفسه زياوة على القضاة وفان للتحقق وغيره فالله اعلم بالفرق وفي

المرة بين الدائمة والمنقطعة وفي التحق عن التامة والامة والاجنبية وتكمل المرة
 وتكمل الاجنبية لراكمها اشكال والاصل يقتضي عدم وان كان التحق سببا في الامة والامة
 احوط وفي ضرورة كراه الزوج لغيره بخلاف سبب نصف الحق وفي صورة المطر وعقود
 كل منها نصف ذلك ربك لا يوجب احوط بغيره في شهر رمضان عالا عدا مقتضاها
 للعصيان غير مستحل بل كذا في الدنيا والآخرة فيقتضي في الامة على الاحوط وان كان
 القول بالقبول في التامة كما عن الاكثر في غاية القوة البتة لا اشكال فيها وكذا من
 في القوم ووجوب الكفاية باكثر اذا وقع مع العلم والعد والاعتبار واما الاشكال
 فيها اذا وقع مع الجهل في الحكم فمع الاكثر في ضرورة العالم وعن ابن ادريس انه
 لو جاع اذا قطعه هذا بالتحريم فلا يجب عليه شي من الشهر الحاق الجاهل بالمتكبر
 وعن اكثر المتأخرين في ضرورة وجوب القضاء ودون الكفاية واختاره في
 وهو المعتبر وان كان الكفاية واجبا كان الصوم او نذر باعينا كان الواجب او غيرهما
 فليس عليه قضاء ولا كفارة واجبا كان الصوم او نذر باعينا كان الواجب او غيرهما
 اكلا كان المصطر او غيره كائنا كان ولو وقع ما ذكره بغير اختيار فان كان بوضعه
 في حقه بان او بغيره فله ان لا يسي بغيره في كل ما في في حقه الزكاة
 ففته نفس في الآخرة ولو بلغ الاكراه حذر رغب قصده واداره ولم يبلغ الاكراه

الحد المذكور بان توجد تركه بما يكون مفرا في نفسه او من يجري مجراه كجب حال مع قدرة
 المستوعب فعله فوقعه به وشهادة القوانين بان يفعل لم يفعل فحين الاكثر انما الصيا
 كالنسي ومن المبسوط انما يفقد صومعه وهو احوط واولى ان لم يكن اقرب منه اذا
 كان الاقطار يجرى في الظن المقدر دون القطع وفي معناه الاقطار كوني يوم كذا
 او تناول قبل الغروب للثبوت سها اذا كان بجريء في المقدر من غير خوف التفت
 على النفس ولا بد عنه باحثة الاقطار للاكراه والتفت من الاقتصار ربما ينفع به
 الفقرة فيقوم الزيادة ولكن في وجوب الكفاية بالزيادة لظن المطلب الخاص
 في بيان ما في مستقرقة الاولى من راي هلال شهر رمضان وجب عليه صومه وان لم
 يصر غيره اذا لم ينك وكذا حكم الاقطار وكذا اذا مضى من شعبان فله ان يكفر ولو كان
 مشغورا في رويته اول شعبان وكذا لو حصل له الشيع القطعي بانى عدد كان وبان
 مخبر كان ولو كان كافرا او صغيرا او اعمى او ان اختص به وفي اعتبار الشيع القطعي
 ولو كان متاخرا للعلم بالشكال والاصح هو العدم وان كان الصدم بنية القربة احوط
 وكذا لو قبول قول العدل الواحد وفي قبول العدلين من حيث وجوب القدم والقطر
 مط او مع العدة وعدمه مطا خلاف والحكمي عن اكثر الاصحاب قبوله مطا صحيحا كان
 او غير من داخل البهل كانا او خارجا وهو القيد وثقا للتح وقع في رخصتها الا مع

التهمة في صورة العدم بانك من عدد الجوزة فبغير البقين والركان تحتها الى الخمين
 عدد الصيام وان كان اطلاق الاقطار باعتبار تمامية شهر رمضان او مدلول سؤال و
 بالحدة فانقطعت عدم الاحتياج في ثبوت الهلال بان يدين في القدم والقطر الى حكم الكم
 بل من يستفح شهرتها وعرف عدتها وجب عليه القدم والقطر وثقا للعدل والحكمي
 عن العداة وغيره ولكن لا بد من عدم اختلافهما في صفة الهلال بالاستقامة و
 عدمها وان لم يكن الاختلاف في زمان الرؤية مع اتحاد القيد قاطعا ولو شهد
 برويته شعبان لبدا الخمين مثله والاضرب بويته هلال شهر رمضان لبدا السبت
 القول مع الشك ولا كذا كذا اذا كان الجزان معا لغيره حقه الشيع القطعي فانه
 يجب حج العمل بمقتضى العلم ولا بد اليقين من الاستفصال وعدم اكتمه بقول الشاهد
 اليوم يوم القدم او القطر الا اذا علمت ارادة الرؤية فيحصل قويا الاجزاء وان
 كان العدم حج واولى والعدل اجزاء الاطلاق مع العلم بموافقة التمتع في السبب
 كما في الجرح والتعديل لا وجه له وفي كفاية قول الحكمي ان رخصه وحده ان كان
 بالعلم القطعي في ثبوت الهلال وجهان احدهما نعم وثانيها العدم وهو الاقرب
 بل انظر ان الحكم كذا كذا فيمن انه كان قوله مستند الى العلم الشرعي بشهادة العدلين
 ونحوها انهم خلاف الحكمي عن المسند الذي اختاره الاستاذ وانه نعم كان المكلف

فقد المن يراه في المسئلة المرفوضة يجوز ان العلة لقبوله وحده وكذا لا يفرق حصول العلم
 المعادي لقوله ولو بالانضمام قرينة لا يثبت الحلال بشهادة غير الرجال الا ان يحصل العلم
 في المقال كذا حكم اهل النجوم والتقويم فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من صدق كاهنا او متجانها
 بانزل على محمد وكذا اعد شعبان ناقصا وشهور رمضان ناقصا وعد شهرنا عام وآخر ناقصا
 او عكسه ونسبين من هلال حبيب وكذا اغيوبه النكاح الحلال بعد الشفق وكذا اذا انطوى وكذا
 سلا حطة يوم الصيام من شهر رمضان من السنة الماضية وكذا اجعل اليوم الخامس في غير سنة
 الكبيرة وكذا يسس فيها يوم اعيادهم في اعتبار رؤية الهلال قبل الزوال خلاف الحلال و
 مقتضى الاصول الموافق للحكم المسمى بالبرهان المطابق لمذلوله من النقص هو لعدم واذا ثبت
 رؤية الهلال في بعض البلاد المستغنية التي لم يختلف مطالعها ومعاينتها كالاسترايا و
 وجب التقدم على الجميع وان لم يرد في الباقي وفي البلاد المتباعدة المختلفة العلم
 لعدم الطلوع في البلد الذي لم يرق له لا يجب التقدم على اهل ذلك البلد وعدم
 دجهان والوجوب قوي مع انه احوط بالنسبة الى التقدم وان كان احوط
 بالنسبة الى الاقطار وفعل الراي الهلال في البلد ليلة التبت مثلا ثم فر
 الى بلد بعده شرقية قدر اى جهتها ليلة الاحد او بالعكس صام في الاول احرى
 وتيسر وفي الثانية ثم يفتة وعشرين ولكن الاحتياط في قضاء اليوم الاول

لا الاق

بل الاثر ايضا بنسبة القربى اتصال والواجب صاعدا للروية ثم انتقل الى البلد قطع العلم
 الطلوع فيه حصل جواز الاقطار وسطا وقبل الزوال وعدم مقتضى الاصول هو الثاني
 ثم ايطر الوجوب سنة الاول البليغ ويعرف بالاحتكام وهو مرفوع في ذكر الرجل و
 المرأة في النوم وفي حكمه من احداهما بالجمع او نحوه بالبقطة والطا اعتبار
 العلم القطعي فهو انترك الشرب الذي عليه المنى بين صبيتين ولم يعلم انه من اتاه
 لم يحكم به بغير ادهما وان كان الاولى تعبد كما كان عن الدروس وكذا ان ثبت انقرا
 الخش على العائنه وفي الحاق اخفرا الشرب اشكال والاصل هو عدم وهكذا
 بغير خمس عشر سنة في ارجل على المنه بان يكمل الخمس عشرة ودخل في الست
 عشرة والاحوط هو الاكتفاء باتمام ثلث عشر سنة والدخول في الواحدة عشرة وان
 لم يحكم ولم يثبت مع ثلث عشر الخش وتسعين في النساء على المنه ومن
 ط وربي حزة اعتبار بغير العشرة الاول احوط الثاني كمال العقل فلا يجب على
 الصبي والمجنون الا ان يبكلا قبل طلوع الفجر وكذا المنه عليه الثالث القوة
 من المرض المقرون بغير قبل الزوال من غير ان في التقدم بقدر وجب التقوم بلا
 خلاف على الخط وان كان بعده او بعده مكنت ندبا وعبد القدر الرابع
 الحقة والافاقه وحكمها ككثرة الفراء والعصاة او الكون بعد الافاقه او

تلك من تركه وانما يجب على المرفوض ان يجب عليه تقصير الصلاة وحكمه في صورة زوال
الملك حكم المريض الخاص والسادس الحلق من الحيض والنفس فلا يجب
على الخائض والنفس ولا يقع منها ولو كان في زمان يسير بعد الفجر لم يقبل الغروب
الثالث في شرائط القضاء وسرعة البلوغ وكمال العقل والاسلام فلا يجب
ما فات حين القصر ولو لم يتذكر الجنون ولو كان ادواميا والاعذار وان لم
يستمر الوقت ولم ينو الصوم ليل على الاظهر وكذا لا يجب قضاء ما فات من الحيض
الاصل بل اليوم الذي اسلم فيه ان يكون الاسلام قبل الطلوع الفجر والمرتب للمع
والفطر في يقض ما فاتته وكذا كل من ترك الصوم غير المتكبرين ولو كان تركه من جهة
النسيان ونحوه الخ تابع اذا استمر المرض الذي افطر منه في شهر رمضان الى رمضان
اخر سقط عنه الفقه على الاظهر وان كان الفقه احوط ونسحق ولكن يوم يئد
من طلع على ما يمكن وان برأ بينهما وعزم الفقه واذرة السعة الوقت فحقا
وعرض له ^{في} منع عنه فلم يقض صام الى خروجه وقتي الاول ولا كفارة وان كانت احوط
ولو ترك الفقه اتهاونا بان لم يعزم على القضاء احوط وعزم فحقا الوقت
عزم على عدمه صام الذي اذركه ويقض الاول يكفر من كل يوم بمدى طهارة على
الممكن على الاظهر الا احوط الخامس يقض الولد الابكر والانثى عن ابية ما تركه

لحق

مرض وفيه ان كان مستكنا من القضاء ولم يقض على الدوام في مرضه في
من القضاء ولا يجب ان يقض عنه وان استحب كذا لو كانت في السقودات فيه
ولو كان له ولين قبل قضاء بالمصن وهو احوط كالفقه عن الامم ولو سرح غير
المرئي قبل صح ما اتى به ولو كان عليه شهان متبايعان قبل جازان يقض الذي
شهرا وينصدق عن شهرا ومن الحلق القدر بموجب فقهنا الا ان يكون من كفارة
مخيرة السارسة فاض شهرا رمضان مخيرة في الاطراف سعة الوقت الى الزوال
وبعد بغيره المرفوض ان افطر لغرض انتم واطلم عذرة ساكنين لكل ممكن مدله
عجزهم ثلثة ايام على قول وكفر كفارة شهرا رمضان على الاحوط السابعة من
نسي غسل الجنابة حتى خرج الشهادة يقض الصلاة بلا خلاف ويقض القدم على الاحوط
الشامسة المريض المتفرقا بالصوم بغيره الا فطر ولو لم يطق الفطر والذي حصل
له ولو بالجملة او اضطر من يقض قوله النطق ولو كان كافرا لم يجزئ كفاه بخلاف
الفرقة على وجه الاعتدال المسمى اليهم ولا فرق في الفرقة بين بطلان الزاد والندبة
التي لا يخلج عادة ومع ذلك ولو تخطف الصوم لم يجز عنه وعليه الفقه الثامنة
المسفرة اذا اجتمع فيه شرائط القصر وجب عليه الاطوار ولو صام على وجهه
وجزا ولو كان جاهلا بكم لم يقض بلا خلاف طهارة العلم في شأه الثمانية

افطره ففرض في الحاق النسي للمكمل بل من اوجبه عليه وجهاً والثاني احوط بل لا احوط
 ان يسمى للغير به اليه الشيخ والشيخ اذا عجز عن الصيام او شق عليها شققة شديدة جازى
 الا فطره ولا قضاء عليها وتصدق فان من كل يوم بعد اربعين من الطعام ان قدر
 حتى في الصورة الاولى على الا حوط ولا فلا شيء عليها وذكروا العطاء حتى انهم يفترون بتصدق
 عن كل يوم بعد من طعام ان تكفي واستمر المرض وان برئ ففرض الا احوط ان لم يكن
 اقوى والا احوط والا قضاء روى ما يرفع بالتقوى وكذا في الرواية وكذا يكره التمسك من
 الطعام والربا بل يجمع من يرفع له الا فطره وكذا الجائع وتركه احوط والحاصل المقر
 الى وضع حكمه والمرضعة القليلة اللبن لا يصح عليها ان يفطر في شهر رمضان سواء
 كانت مع ولده او نفسها بلا خلاف وتصدق فان كل يوم بعد من طعام رطاً على
 الا احوط وعليها قضاء وكل يوم افطر ابد ذلك واطلاق البيع يقصر عدم الفرق
 في المرضة بين الام وغيرهما ولا بين المستحبة والمبرقة ان لم يقم غير ما قسمها
 فان قام بحيث يدفع الفرق على الطفل فانظر عدم جواز الا فطره فانه اعلم
 ان حكمه يشترط فيه التسليم اذا افطر في الثامنة لعذر كحيض ورجح وهو ضرر
 بني بعد زواله وان لم يتجزر النقص بلا خلاف في الشهرين المتتابعين وفي غيرهما
 وبهم على الاصح وان كان الاستيفاء احوط ولو افطر لا لعذر اتانف الا لكانت

مواضع الا لا يوجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهراً ومن الثاني يشاء ولو يروى
 فان لم افطر بعد ذلك ولو بدلك بدون العذر لم يجب عليه الاستيفاء بل يجزيه ما فعل
 مع الاتيان بما بقي وان كان في جواز الا فطر خلاف في اشكال في تركه في كل حال فان ترك
 احوط وان كان في بقية نظر الثاني من وجب عليه صوم شهرين متتابعين وشهرين فصام خمسة
 عشر يوماً مع ما حكى عن طهر المختلف وغيره من انه لا خلاف فيه الثالث صوم ثلثة ايام
 بدلائل من هدي التمتع اذا صام يومين منها وكان الثالث يوم العيد فانه يفطر ويتم الثالث
 بعد ايام التشرين ان كان بمنى مع القوامة لا مطع الا احوط وان كان الفصل غير العيد
 فلا يجوز البناء مطع على قول ومن ابي حنيفة استثناء ما لو كان الفصل يوم عرفته لمن
 يصومه الفقف من الذي فيه وجب له ان يكسب المبادرة الى الثالث بعد زوال العذر لا
 وجهان والاول احوط واولى والله العالم باحكامه وله الحمد على التوفيق
 الحمد لله الذي جعل الزكاة مطهرة لغناها من الخلاف والذميمة
 والاعمال من لادس الرذيلة وجعل الصدقة نافعة لميتة السوء ووافقة لبعين
 نرى من انواع البقية والعتاة والسلام على صاحب الكالات والصفات
 السجدة والله خير الوصي وافضل البرية كتاب الزكاة وهي قسمة الاول

زكوة ولا بد فيه من بيان مطالب الاداء في بيان من يجب عليه الزكوة وهو كل بائع عاقل
 حر ملك للثياب ولو بالبيع الرطلي واليه شرط القبض وكذا ما يملكها من الثياب
 فلا يجب في مال العقيم بلا شك في الذهب والفضة ومع في الغلات والمواشي وان كان
 الاداء من الولي او غيره احوط وكذا مال الجنون الذي يبلغ الثياب او نحوه حال
 الجنون وانما بلغت حال الاقامة فحق في الاداء فلا شك في وجوبها عليه ولكن لا بد من
 الاخراج حين الجنون باذن الولي او غيره ولا يجب الا في مال الكوكب الا ان كان له مكانا
 مطلقا وتحرر منه شي فوجب في نصيبه اذا بلغ الثياب ولا يحسن من لا يملك الثياب
 ولا يحسن من لم يتمكن من التعرف تمام الحول ولو بالبيع الرطلي كما لو نذر في ثلث الحول
 بلعين الثياب وزكوة القرض على المقرض والفقير عدم اسقاط شرط كون ذلك
 على المقرض وجوبها عليه ولكن بشرط قبضه والظاهر ان يكون عليه الحول الثاني فيما
 يجب فيه الزكوة وهو انواع نقد وحبس حيواني من الحيوانات وحبس بنائي اما
 الاول فيهما اثنتان وهما الذهب والفضة واما الثاني فهو ثلثه وهي الارزاق
 الثلثة وهي الابل والبقر ومنه الخيول والحمير ومنه المغر واما الثالث فهو اربع
 وهي الغلات الاربع وهي الحنظل والقمح والتمر والنبات ويستحب في كل ما ينبت
 الارض تمامه وبالوزن او الكيل كالتمر والحبس الثالث في مقدار ما يجب

فيه الزكوة من الانواع الثلاثة اعني الثياب للعبارة فيها مع الاشارة الى ما شرط اعلم ان
 قدر الثياب الاول والذهب غزون ونسرا على الاطلاق الا انهما فيها نصف ونسرا كما في
 الجوز وفي حقه نصف مثقال كما في اخره وليتقوا ذلك من قولنا ذلك فقي والذهب الثاني
 له اربعة وثلاثون مثقالا فيها عشرة مثقالا ومكة اكل اربعة بعد ذلك الى ان يبلغ اربعين
 مثقالا ففيه مثقال ومكة او ليتقوا ذلك من قولنا ذلك فقي والذهب الاول للفضة
 ما بين درهم وفيه خمسة دراهم والذهب الثاني له اربعون درهما وفيه زيادة على
 الخمسة الدراهم درهم ومكة اكل اربعين بعد ذلك وليتقوا ذلك من قولنا ذلك فقي
 والدرهم اثنا عشر حصة ونصفه وعشره فهو نصف مثقال صري ونصف حصة وعشره
 والمثقال اثنى عشر درهم وثلثه اربع دراهم ويكون قدر العشرة دراهم سبعة مثاقيل
 وبشرط زيادة على الشروط العامة في كل واحد من الذهب والفضة كونهما مفروقا
 وتكثير دراهم منفردتين بسكنة المعامدة والظاهر ان السكنة المعبرة كافية ان علم
 استعمالها على الفضة الى لغة يقرأ احد الثياب المذكور كذا الحول الى احد من غير
 ان يتجزأ في جزء من اجزاء ذلك الحول وان نصيب الابل اثنا عشر حصة منها كل واحد
 منها خمس من الابل وفي كل واحد من هذه الثياب الخمسة مثاقيل ولا شيء فيها نقص فقي
 خمس مثاقيل وفي عشرة مثاقيل وفي ثلث في ثلثين اربع وخمسة عشر في خمس

والفرق بين المذكور واللائي فاذا بلغت ستين وعشرين صارت كلها نكاحاً واحداً وفيها ثبت محض
وهي التي دخلت في السنة الثانية وسيت بذلك لان ائمتها قد حملت اومر منها ان يكون
ما مضى اى ما سلا فان لم يكن عند ثبت محض فان لم يكن ذكرنا فاذا بلغت ستين وثلاثين ففيها
ثبت لمون وهي التي دخلت في السنة الثالثة وسيت بذلك لان ائمتها وضعت غيرها
فقد رت ذات ليين اومر منها ان يكون ذات ليين فاذا بلغت ستين واربعين ففيها
حققة بغير الحاء وهي التي دخلت في الرابعة وسيت بذلك ولا يستحقها ان يحل عليها وان
يتفق بها ويركت طهرها في النكاح فاذا بلغت احدى وستين ففيها حققة بغير الجيم
والذال وهي في الابل التي دخلت في الخامسة وثلاثين لا تتحاج بحجج وتقطع استناتها
فاذا بلغت ستين وسبعين ففيها ثبتا لمون فاذا بلغت احدى وكنتين ففيها حققتان
فاذا بلغت مائة واحدى وعشرين ففيها حققة وفي كل اربعين ثبت لمون سواء
اخذت من صنف واحد من صنفين وعن ابن الجبلي رابعه اني عقلت القسط النصاب
القدس والقول بوجوب بنت الخاض في خمس وعشرين الى ستين وثلاثين وهو الحكمي
عن الجهمر وهو ضعيف بخلاف المذكور وان نصاب البقر اثنان الاول ثلثون وفيها
يتبع حرثي او تبيعة وهو ما استكمل سنة ودخل في السنة الثانية ومرو والنه
هو التبعة خاصة الا ان الحكمي عن طاهر الاصب هو الاطلاق عن التبعة بين التبع

دبسم

والبعد الثاني الاربعون وفيها بقرة مستنة وهي التي دخلت في السنة الثانية ولا يبي في
ولا في ما بين النصابين فتواضعت ستين ففي كل ثلثين تبع فاذا بلغت سبعين ففيها
مستنة فاذا بلغت ثمانين ففي كل اربعين مستنة وهكذا وليست شرط زيادة في ذلك حلال
الحول عليها عند تربتها وكونها سنة سابعة في تمام الحول او غالية او خور ي وجدها
عليها كونهما سنة غير مفرقة وان لا يكون عرامل وان نصاب النعم خمس اواربع
على الملا في الاول الاربعون وفيها مائة والقول بانه واحدة واربعون كما عن ق
ضعيف الثاني الى سنة والاصح والعشرون وفيها ثمان بلا خلاف الثالث
الاثان والواحدة وفيها ثلث شاة بلا خلاف النعم الى الع ثلث مائة وواحدة
وفيها اربع شاة على الاظهر الا انه خلاف الحكمي من جماعة من القول بان الواجب
في ثلث مائة وواحدة ثلث شاة بمعنى انه لو خرج من كل مائة شاة واحدة لكانت
بعد ذلك بل ثلث مائة مائة وهو ضعيف الخامس اربعين سنة والواجب في كل
مائة شاة وليس بعد ذلك فيما دون المائة شيء كما انه ليس في النقص عن النصاب
الاول وما بين كل نصابين من النصب السابقة شيء ويستفاد ما ذكرنا من حكمي عن
شيخ البهاقي من قوله مكاتب وارجح ثم قضى قضى في النعم والاراد بانه اذا
وجب في اربعين سنة ما يجب في ثلث مائة وواحدة فاني فائدة في الزيادة وجعلها

مخرج بان ثلاثة نظره في الوجوب والفيان آة الوجوب ظلال محمد في الاربعين مجموعها
 وفي ثلثمائة واحدة هي خاصة وانرا لدة مفقودة اما انهما في مفقوع في ذلك فاذا بلغت
 من الاربعين ستة واحدة بعد الحول بغير تقرب من سقط من العريضة جزء من مائة جزء من مائة
 ولو كانت ناقصة عن الاربعين ستة ولو واحدة ونقص شيء لم يسقط من العريضة شيء مادام
 ثلثمائة واحدة باقية فتكمل وتشرط فيها بقية زيادة على ما سبق الحول وهو ثلثمائة
 ولكن يتعلق الوجوب بدخول الثاني عشر والاحوط بل بعد الاظهر انه لو دفع الزكوة
 بعد دخوله غم اختل احد الزكوة ط فيه لم يرجع ولو لم يدفع ونقص الكيل والسؤال ان
 بلغت لها باستقلالها لو ولدت اربعون من البقر اربعين وثلثين بقير لها حبل
 مستقل ولا غلط عدم اعتبار الحول لها الا بعد ولت تمام حول الامهات فيكون
 الحول الثاني لها وان كان الاحوط ابتداء حولها من حين الحصول ان بلغت النصف
 الثاني كما لو ولدت الثلثون من البقر عشرة وان نصيب الغلات الاربع
 ثلثي كنة صاع وفي الرضوي والصواع اربعة اعداد والله ما تان ونعون ورعا
 ونصف فالصاع بالوزن البرزخي والمعرف بهنت عيسى بن بربزي
 الا تسعة وعشرين مثقال وثلثين وعشرين محقة واربعة احدى من محقة فالنصاب
 هذا النصاب ما تان وثلاثة وثلاثون مثقال الا خمسة وعشرين مثقال ومفقودا

اخرى

اخرى مشهورة وبغير الشهادة ايها محققه ان الصاع تسعة ارطال بالعراقي والارطال
 على المشهور المصور مائة وثلثون درهم وربع واحد وتسعون مثقالا شرعيا وثلاثمائة وستون
 مثقالا صيرفيا وربع مثقال صيرفي فالصاع على هذا من بربزي الا خمسة وعشرين مثقال
 وثلثمائة اربع مثقال صيرفيا فالنصاب بهذا الحساب ما تان وثلاثة وثلاثون مثقالا خمسة
 واربعين مثقالا صيرفيا وبالجملة فقصر الصاع كما بالحق البرزخي او يزيد لم اقل له
 وجه ان كان اقرب الى الاصل كما حسب الثاني بالنسبة الى الحساب الاول وان كان
 الحساب الاول اقرب الى الاحيطان الواقع في بيان مقدار رجب احرازه في الزكوة
 اعلم انه اذا بلغ ما بعد الغلات النصاب ما ذكره اذا بلغ احدى تلك الغلات
 النصاب يجب فيها بالغة ^{ملغية} بالغة اخرج العريضة غير ما بقي بالبعو والبقر او غيرها
 ان يكون عدم استحقاق الحلب او باخراج نصف العريضة او فيها يكون استحقاق الحلب
 او اخراج المربك عند انتاى الخامس في بيان وقت وجوب اخراج الزكوة
 اعلم انه يجب اخراج الزكوة في غير الغلات في الزمان الذي انشا اليه وجب
 اخراجها فيها صناعتها وجميعها من غير تأخير الا العذر به الاحوط وان كان وقت
 الوجوب سابق عليه وهو ^{لأن} تسعة مائة وثلثون مثقالا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا او ثلثا
 حقيقة اذا احرازه ثم انحل او صفا او انقصه الحلب والحكم في الاختلاف وان كان

١٣٢

الاول اولى التدرج في بيان شرط الوجوب اعلم انه بشرط في وجوب الزكاة فيها
 عند الغلات ما شرطه في زيادة على ما اثره اليه كونها مملوكة قبل الوجوب فلا يجب
 فيها يتبع حيا مثلا او يمتد كمالا على يجب على البائع والواهب مع الرضا ولا زكاة
 بعد زكاة ^{لرب} لو بقى الغلة احرالا واعلم انه لا يجب الزكاة الا بعد اخراج حصة السلطان وفي
 اعتبار اخراج المئنة التي لغزها الملك على الغلة مما يتكرر في كل سنة عادة وان كان
 قبل عيها كاجرة القلاع والحث والتقى اجرة الارض ومئنة الاجير والالاف
 واجرة القواطع وعين البند او شتمه ونحوه حتى لم يكن الباقي بعد ما لم يكن
 الزكاة واجبة خلاف والظاهر الاحوط هو عدم معنى ان المئنة لا تؤثر في نقصان
 المئنة وان اثرت في نقصان القرض فليبلغ الزرع خمسة اوسق مع المئنة
 وجبت الزكاة وان قصر عن السحاب بعد اخراج المئنة وفاقا للدار والمكلى
 عن التذكرة ولكن ^{المتفق} المكيك وجوب اخراج الباقي بعد اخراج المئنة بل بعد
 ما يترك للدار من القرض ^{والفقد} فحين لا عز الكلى قبله وان كان هذا احوط ولا
 يغير مئنة سنة المزكى وعياله اجمالا طارئة بجزء من الزكاة الى المستحق
 فرضا واحساب ذلك عليه عليه من الزكاة ان تحقق الوجوب وبقي القابض
 لها مع صفة الاستحقاق بل طارئة بعض الاجزاء جواز احتساب ما قرره المؤمن

وان مات زكاة ان كان مستحقا لها حين الاحتساب ولو عدم المستحق في طرده فقلها الى
 غيره من غير ضمان لو تلفت بغير تقريط ان كانت معزولة بالنسبة غير مخلوطة او كانت المتلفة
 المتقولة جميعا متعلقا بالزكاة والآفة لا تذهب من الكلى ولو فقلها مع وجوده ضمنها
 لو تلفت مطا وفي حرمة النقل حتى خلاف والجواز كما في ارباض مواضع الاصل وان كان ^{الزكاة}
 احرط او اولى مع التقدير من لا يشك في الاجزاء ولو فقلها وارسلها الى الفقراء والاحوط
 الاولى هو الاقتصار مع اقرب الاءاكن التي يوجد فيها المستحق اعلم انه لا اشكال في جواز
 الغزل مع عدم المستحق والقهجورة مع وجوده ولا بد من الشئ عند الغزل والافراج
 ومن قدرتها للذبح الى المستحق والامام اذ التوى وفي جواز الذبح الى وكيل المستحق
 قول قوي ولكن الاحتياط لا يترك ولا بد من قصد القربة المتصلة مع النية والوجه
 او الذبح وان الزكاة تتعلق بالاعيان مع وجه الاثمة فلا يجوز لمانع
 الزكاة التحرف في البذل الغنم واصولها ونحوها وكذا لبيان سائر الانعام ان
 احتلها البان ما يتعلق به الزكاة بغيرها اذ اصاب المئنة من البقرة بقره ذات
 لبن وكذا لبنات الخنثى وغيرها وكذا سائر النماء المنفصل فلهذا يكون الاصل
 افراج الحبس من كلى ما يتعلق به الزكاة ولكن يجوز ابدال غير الحبس بالقيمة
 السوقية التي يكون كذلك الحبس وقت الافراج او وقت الغزل ^{فكالحال}

في خلاف اجدد فماعد الانعام من التقدين والغلات وما الاقوى فيها ولكن اخرج
 ستم في الانعام ما احوط واولى هذا اذا ابدل العين بعين اخرى او لو ابدلها بمنفعة عين اخرى
 ككنى الدار ففي جوازها اجزائه اشكال بل المنع اقرب في امثال ما ذكرناه ولكن لو اجر الزكاة
 لنفسه او عقاره او دابته مثلا الفقير نظر جوازها في مال الاجارة بدل الزكاة وان كان
 الاول اهله ثم اعطاه بدلها الشائع في الدين المستحق وما يتعلق به والنظر فيه
 في الاوصاف والادوات اما الاوصاف فثمانية الاول والثاني الفقراء
 والمساكين ولا بد من كون فقرهما شرعية بان لا يكون لهما مال يكفي لمؤنة سنة له
 ولعيله ولا يكون لهما ما يحصل منه المؤنة المذكورة من الاراضي التي تساجر وغيره ولا
 يقدر ان على اكتساب ما يحصل به المؤنة من الكسب الا ان يملك ولو كان محصلا كالمؤنة
 يوم فيوم كالتسوية وصلواة الاجارة سائر الاعمال الالفة ولم يكن لهما واجب
 للتمكين المتمثل من الجبي ببيانته انتم ولا يمنع الملك الدار والخدم والذرية
 المحتج اليها بحجب حاله وما يتجرب به اذا لم يكن نفعه كافيا لمؤنة بحسب حاله
 غير اسراف الثالث العاملون لجمع الزكاة وحفظها ونحوها التي هي ^{المخالفة} ~~المخالفة~~
 قلوبهم وهم الذين يملكون اليهم والخاص العبيد تحت الشدة والمكاتب
 مع الجز عن اداء مال الكفاية الشاويس الغادوسون الذين في غير معصية

مع الجز عن الاداء وجوز للدين حبس زكاة ولو كان موقفا بشرط فقصر الزكاة الشائع
 ما هو من سبيل الله مما فيه قربته او مصلحة للدين كالمكاتب وبنو المجد ونحوها الشائع
 ابن السبيل وهو المنقطع فيه في غير بلد وان كان غنيا في بلده بشرط الجز عن التحرف
 في غيره واما الاوصاف المعبرة في الفقراء والمساكين فثلاثة الايمان وهو الولاية للامانة
 الاثني عشر فدا على الكافر والمخالفة والمستضعف زكاة المال ولا زكاة الفطرة على
 الاثني عشر وفي حكم المدين اطفالا ومساكين عند كثير القدامى ما حكم عنهم ومال اليه
 في الرتبة وعن عاتمة المتأخرين عدم اعتبارهما واخراجه في المداكنة وهو الاظهر
 ستم في زكاة الفطرة الا ان الاحوط اعتبارها حر وجاعل الخلاف العظيم بين المجتهدين
 الكبار ومنها ان لا يكون المصروف ممن يجب على الزكاة نفقة شرعا كالابوين وان
 عدوا والاولاد وان سفلوا والزوجة الدائمة الغير النافذة والمملوك ببيان
 ذلك ان الزوج يجب عليه الانفاق على نفسه ثم على زوجته الممكنة ثم على الائمة
 بشرط الا مكان في الكفاية والفرق في الاخير بل مقتضى بعض الاصول اشتراط عجز المتفق
 عليه عن الاكتساب الذاتي بالمال في وجوب الانفاق كجواز اعطاء الزكاة للفقير
 حتى لو قدر الفقير على الكسب الذي كماله حمل الرزق عليه ونفق عليه من كسبه و
 نفقة الولد على الاب مع وجوده وبقائه دون الام مع عدمه او نفقة

اب الاب وان علا مرتبة للأقرب فالأقرب ومع عدمهم تجب على الام خاصة للام
 الاعلى رتبه تكون على ابائهم اما بها بالتسوية ان اشركوا في الدرجة ولا تقدم الام
 فالأقرب وعن الشيخ وجها ان ام الاب بمنزلة ام الام وابائهما وانما هما بمنزلة
 ابائهما وانما هما فيشاهرون مع التساوي في الدرجة ومع عدمه يقدم الأقرب والمملوك
 كالمملوك يجب بذقة على المولى وان كان انثى ومنها ان لا يكون نائبا اذا كان
 المتكبره ولم يقصر الخس عن كفائه ولا يخل له الزكوة الواجبة بقدر القدرة على الاط
 الاولى دائما للواحق فكل الاول يجب دفع الزكوة الى الامام من ان طلبها
 ويجب بدونه ومع غيبته ويستحب دفعها الى المجتهد العادل والامامى وعند ذلك
 برؤيته الكف ولو تلفت الثانية يجوز تحصيل الزكوة باحد الاصناف بل يخص
 الواحد ولكن التميم افضل التالكه اقل يعطى الفقير الواحد يجب في النصاب الاول
 على الاحوط ان لم يكن اظهر ولا لآخر بل يجوز ان يعطى بغيره او يزيد على غيره الرابع
 قيل يجوز صرف الزكوة الى السحق على وجه الصلة من غير اعلام انما زكوة وهو المتعارف
 من رواية معروفة باقوى منها سند او لو امكن الجمع بين اضرار المؤمنين واعلام
 بالاعلام في الملاء ونحوه كان احوط وادنى الخامسة اجرة الكيل والوزن على
 الكيل الا حوط بل الاصح السادس الاصح استحباب دعاء الصائمين

المدق

التحذير القسم الثاني في زكوة الفطرة والكلام فيها في البهم مطالب الاول فمن
 تجب عليه اعلم انه انما تجب الفطرة على البالغ العاقل الحر الفقي فلا تجب على الصبي
 ولا المجنون ولا المملوك وظاهر احلاق النقص عدم الفرق بين القن والمدبر وام
 الولد والمكاتب ولو كان مطلقا ولكن لم يخرج عنه شي وان كان في يديهم مال
 وقيل ان المملوك يصير ملكا والاحوط اخراج المكاتب فطرة نفسه وان لم يخرج
 منه شي ولا على الفقير على الاظهر الا شهد والمراد من لا يملك مؤنة سبته له والصله
 فعلا او قوة وانما عدم اعتبار رتبه مقدر ارا فطرة زيادة على المؤنة في حصول الفقة
 ويكفي في حصول ملكه الزايط كونه قبل اقرب الشمس لبدء الفطرة والاحوط وكذا لو ملكه
 عمه او اولاد ولا حوط اخراجها عن الزكوة والمملوك للثنتين لم يكونا في محله ولهم
 يعلمها غيره ولو كانت الزكوة منقطعة ولا فرق بين كونه حرا عتقا له وعدمه و
 يجب اخراج الفطرة لو كان استحق شرائط المذكورة بين الهدل وصلواته
 وعن الخلاف القول بوجوب زكوة الفطرة على من يملك نصابا يجب فيه الزكوة
 او قيمته نصا وعن ابن ابراهيم اعتبار ملكه عين النصاب وكون قيمته من
 ابن الجنيح القول بوجوبها على من فضل له من مؤنته ومؤنة غيره في اليد
 والقيمة بمقدار حصة وعن الخلاف حكمه على كثير من الاصحاب ولا ريب ان ذلك

سبيل الاجتهاد زيادة على استحباب اخراجها للفقير ولو باذارة صاع على عيال ثم تصدق
 به الثاني في بيان من يجب اخراج الفطرة له وهو نفسه وعياله خرف او قفلا من رخصته
 ودل ذلك كلها ووضيف وعات بهت صغيرا كان او كبيرا احر كان او مملوكا مسلما كان
 او كافرا وفي تقرير الضيف للمعال كل احوال الاول الضيافة التامة الثانية الضيافة في
 الضيف الاخر من الثلث الضيافة في الفتر الاخر من التام الضيافة في البتتين
 من اخره الخامس الضيافة في الليل الواحدة من السادسة الضيافة في الخرد
 كونه سهل الخلال وهو في ضيافته وان لم ياكل السابح صدق الخلو له عرفه وهو
 المعتد فقه للرياض ولا فرق في الضيف بين التامة والمعتد والمعتد وانما يجب
 على المضيف ما ييسره ومع اعذاره يعطى الضيف الميسر على الاصرط ولو ترع الضيف
 باخراجها عن الضيف ولو باذنه ففي الاجزاء اشكال والاولى ان يهت ما يريد
 اخراجها ولا يخرجها المضيف ولا بد منها من النية عند ادائها كبر العبادت والنية
 في حبس الفطرة اعلم انه يجوز اخراج ما كان قوتها غالبيا ^{للمالك} اهل البلد وكونه وان لم
 يكن غالبيا للمخرج كالحظنة والشعر والقر والزبيب ولا لزوا الاط واللبث
 وهذا الطريق اولى اذا كان الغوت الغالب من هذه الاجناس وكان اكثر
 قيمة وغيره منها واراد اخراج القيمة ولكن اكل اجزاء كل منها حتى اصل

سلامة حتى يغير قيمة المبدل ولا يظلم من المبدل بقدره وان لم يكن وكنت الخرج فقهيا
 وكان اقوى قيمة واراد اخراج القيمة السوية المبلغ في قدر الفطرة وهو من جميع الاجناس
 التي يكون كل منها اصلا لا بد لا صاع وهو لغة اوطال بالعراق كما في الخبر المجرب بالايج
 الطي والقطي المنقول عن عبارة جمعة واعلم انه تجزى القيمة عن الاجناس المروية
 ولجميع وجوهه ولا تقدر في عوض الواجب بل يرجع الى القيمة السوية وقت الدفع
 الخامس في بيان وقتها اعلم انها تجب بعد طلوع الفجر من يوم العيد لان يفتي
 للزوال من يومه بمقدور اداء صلواته على الاصح الاصرط ولكن يجوز على قول فقيه
 تقديم ركوة ولو في الاول شهر رمضان وان كان الاصرط اخرها او اخر اجها
 فرضا واحدا كركوة او الاخذ منه واخراجها ثانيا ركوة كما هو الاول يوم
 العيد قبل الصلوة الا العذر او انتظار المستحق بعد ^{العذر} الفول والاحوط اخراجها
 قضاء ولو لم يخرجها ولم يعذر بها اداء قبل الصلوة فاذا غر لها وجبت مطر ولا
 يجوز نقلها بعد الفول مع وجوب المستحق على الاصرط نقلها ضمن لو تلفت واخرج
 لو اجهل الى المستحق الاخر ويجوز مع عدمه من غير ضمان السادس في بيان
 مصرفها وهو الفقير الشري الا انكم خصصتم على الاصرط فان لم يرض النقل للفقير
 التحصيل عن ظاهر المصنف والمؤيد وجاز دفعها لاسير مصارق الزكوة المانية

على المراكب انه مطلق به في كلام الاحصاء ولكنه قال في آخر كلامه والسند محمد بن الحسن
 الاحوط واضح وينبغي ترجيح العلم ثم روي القمي في الجوان مع الاستحقاق السليم
 في بيان المنهج وهو المالك ولكن الانفصل صرح بها الامام مع الامكان او ما يشبه ذلك
 او الفقيه العادل مع التقدير والظن جدا زجروا لهم نفسه مع الاستحقاق سيما مع العلم
 برضا المالك نعم لو علم عدم رضاءه فلا يجوز قبوله لنفسه ولا يعطى الفقيه الواحد اقل
 من صاع الا ان ينجى جماعة لم لا تشع لهم ويجوز ان يعطى الواحد ما يفيقه والله العالم
 بحكامه وله الحمد على توفيق انما سمع والفقهاء في كلامه على غير خلفه وارتفع انما سمع والله
 القائلين في مقامه كنه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين
 وهو حق مالى جعله الله ليفها شتم موضع الزكوة اكل ما لا لهم وشأنها
 لهم عن او ساء ايها الناس وفيه مطالب الاول غنايم الحرب
 وهو ما اخذ من المشركين من القتال وما كان بدونه فتمنى وهو
 ان لم يكن داخل فيه الغنمة يكون داخل في ارباح المكاتب
 كما ساء الناس والله لا فرق بين المنقول كالامانة

كأن الحنفى

لم يدر كالأرض وبين ما حواه العسكر وغيره والاحتج الاحوط بعدم اعتبار النصاب فيها خلافا
 لكل من المصنفين من اعتبار ما عجزوا عن رده والظن وجوب اخراج الجنس قبل المكن
 مع انه احوط وفي حكم غنيمة والحرب غنيمة بغية التي حوانا العسكر عند الاكثر ولا بأس
 به وانما ما يرف من اموال اهل الحرب او يخذ غنيمة فتقف الاصل عدم وجوب الجنس
 فيه من هذه الجهة وان وجب من جهة كونه من ارباح المكاتب والاحوط وجوبه على الوجه
 الاول واما اموال اهل السنة فليست معللا وان كان طاهر بعض القبح عليه اموال
 التي هي المقتضى لعل ابن ابي طالب او احد من الائمة بعد اخراج الجنس فتقول
 اجلته من عرنا ان احد من علماء الشيعة لا يقول بحكمة مال اهل السنة ولو كانوا
 ناصب واجبي القدر ان اكثرهم مظهرون للبت واما بعض شيعتهم فبعد تسليمه
 ليس من جهة انهم شيعتهم بل وانما هو من جهة سب الشيعة ولا اقل من الاحتمال
 الثاني المعادون ومن اخرج من الارض ويستحق في العرف معناه ويكون له حصة
 خصوصية عند اهل الخبرة واسم خاص لا يميز عن غيره من افراد نوعه وان لم يكن
 له سكان مخصوص ولا فرق بين الجبلية المنطبعة القابلة للعد كما ذهبوا لفظته
 والتمسوا وغير المنطبعة كمالها قوت والبربرية والكل والبلد والتمسوا ولو
 يارنى حرارة كاليقود والقط والكبريت والاحوط اخراج الجنس من الفترة والتمسوا

الامر والضرورة وطين النفس وجبة الرضى من جهة العبدية واما من جهة كونها من الارباح
 فليس وجوبه شبهة الثالثة الكفر وهو الكفر بالضرورة كمن ارتضى في دار الحرب سخط
 او الرضا بالسلام ان لم يكن اثره عليه ان لم يكن الشهادة او رسم سلطان في سلطان الاسلام
 او خذلك مما يدل على انه كان مسلما لبعض المسلمين مكتوبة عليه فانه لا يوجد عليه الخس
 سواء كان صرا او بعدا صغيرا او كبيرا كما في المادون والغرض ينصرف من ضرورة الاولى
 ما يوجد في دار الحرب سخط الثانية ما يوجد في الارض المباحة من الرضا بالسلام اذا لم يكن
 عليه اثره الثالثة ما يوجد في ملكه بالاميد او نحوه كذلك الرابعة ما يوجد في ملك الغير
 في حكمه ونفى الملك بعد التعريف كونه ماله او علم الانساق عنه ولم يكن عليه اثر السلام والكم
 في هذه الضرر انه يجب فيها اخراج الخمس ويكون الباقي للواحد الخاسر ما يوجد في
 الارض المباحة وكان عليه اثر السلام السادسة ما يوجد فيها ملكه بالاجابة ونحوها
 وكذلك السابعة ما يوجد ملكه بالمداينة ونحوها كذلك الثامنة ما يوجد في ملك الغير
 مع انفس او العلم بالانساق بما يتبين القورين كذلك وفي خلافه فيقول ان حكمها
 حكم المظنة وقيل حكم حكم بالسبي وهذا الاقرب الثالثة ما يوجد في ملك الغير و
 المبيع منه او نحوه مع تعريف ذلك الغير وكل من جرت يده مع ذلك المبيع اذا حصل
 كونه ماله وعدم نفيه وعدم العلم بالانساق وعدم بيان علامته وانه من اثر ماله

وجه اشكالي ومقتضى عدم بعض الحق كون ملكه ايضا مثل حكم الصدقات بقدر ذلك انما
 من المدعى ولا بالمصلحة ونحوه بعد التعريف ستة او حصول اليأس القطعي لحوط واولي
 العائش الضرورة في لها ولكن مع بيان ما يدل على انه ماله وحكمه بقول بقية العبد في حكم
 الكفر ما يوجد في حروف الولاية المتباعدة مع نفى البيع او العلم بالانساق عنه عند
 بعض وهو احوط وان كان في تعينه نظرا فان الظاهر في قسم الاباح ومع معرفته
 البيع ولو كان بعد اخذ الحق من غير يمين وهكذا ما يوجد في حروف السكك المتباعدة
 اذا كانت في ماله محصور مملوك والآن لا حاجة الى تعريف البيع الا اذا حصل كونه من
 كذا اذا القاه بعد الاخراج في ماله من ماله او نحوه الى بيع ما يخرج من الجربا الفوق
 كالجار والثلث والدرود ما يخرج بغير الفرض كملكه او بغيره مطر حافي الى حال
 فهو اخرج في الارباح الخاصة ارباح التجارات والقضات والزراعات وحسب
 انواع الكتب حتى يصل الى خزانة الجبال ونحوه والملك ونحوه بل القيمة الزائدة
 للفرض بعد زيادة ثمنه او القيمة التوقية بعد ابيع الا ان العلم ونحوه في الارقات
 ونحوه من مؤنة السنة على الاقارب ولو كان يربح من ماله منها زائدة على الاقارب
 ونحوه والاقوى بنسب الخمس فيها وكون معرفة مصرف سائر الاقسام والا حوط
 اخرج الخمس من الميراث الهبة والهدية والعقد فانه ان لم يكن يظهر ان لم يعلم

بها عنه كونه ثلث المالك وعندهم اقراره له وللا فلا شك في وجوب اقراره منه وبعد اقراره
 لو كان ابن قرينة المونة المستحقة بقطا باخراج خصال المدة من ابق ان لم تقل بتسوية
 بل الا حوط اقراره الحسن ما حصل من التبرة ونحوها وروى عنها كالتيس ونحوه مما يحتاج اليه
 في المونة بعد الحول والبقائه بقدره فيقول لا لاخذ انه يجنب في وجوب اقراره
 الحسن في استعانة التبرة الى انفاض الارباح فلا يكفي مجرد ظهور الربح فيها وان كان
 احوط وفي الاول يخرج من الرأية على المنة كانه ما كان ولو كان يسيرا فيخرج من اي
 المأخوذ في المنة مثلا فانه هكذا الى ان ينتهي ان لم يتحمل اصابه اليه في المونة والا
 فانه يخرج من المنة ارض الذي اذا اشتراها من مسلم ولم يكن بناء بها كانت
 ارض الزراعة ولو كانت مفتوحة عنوة اذا باعها الامام او ارباب الحسن اذا اخذوا
 شيئا منها واما بيعها الاثر المنفرد فكل نعم يبيع المصاغة ولكنها غير الملب بغيره
 يجب الحسن وان كان اولى كما ان الا حوط عدم الفرق بين الارض السكنى والزراعة
 التساوي الحلال المختلط بالحرام في وجوب التمييز اذ هما من الاخر اصلا لا قدرا
 ولا صاحب المطلب الثاني في بيان شرائط المنة في تعلق الحسن بما ذكر اعلم
 ان الله يشترط في الغنائم انتفاء الغيبة من مسلم او ذمي معا وهذا المنة
 وفي المدة اقرار المنة من جهة المنة والسبب وغيرهما يحتاج اليه في تفصيله

والله اعلم

والمظهر اشتراط النصاب فيها ايهم عزرون دينار ولا حوط عدسه ومقتضى عدم النص
 عدم الفرق بين ما اخرج دفعة وبين ما اخرج دفعت وان تخرج بين المدين اعراض
 وينبغي التنبه على الامر الاول ان النصاب معتبر في نصب كل مكلف في صورة
 الاشتراك في المنة والميزة ولو اختلف احداهم بالميزة والاخر بالنقد الشاكت
 بالكتان في الميزة نفسه كان المجمع له وعليه اجرة التقدير والتبكي وان
 الاشتراك وقد يتاثر في الميزة في ملك غيره كان بينهم مثلا فجميع كل واحد منهم
 على الاخرين يثبت عدل ان نوى الثاني ان يترك عن النسخ استقاله في النسخ من العمل في المعدن
 نفسه فان خالف واخرج شيئا منه مكلف وارضى عنه ولم اقف ولبلا على النسخ الشاكت
 المعدن ان كان في ملكه مكلف صاحب الملك فيعرف الحسن ولا ريبه والباقي لا
 ولا يشترط للخرج ولا تعدد المنة بالنسبة الى المالك وان كان في ارض مباحة فهو
 لمجرد عدم الحسن الى البيع الظاهر جواز اخراج الحسن تراب المعدن وان كان
 الا حوط اقراره من نفس المعدن الخاص لم يخرج الحسن من المعدن حتى
 عمل وراهم او ذنابا وحقا ابق في الاصل نصاب المعدن ويعلق بالزكاة حكم
 المكاسب ويشترط في الكفاية اقراره اخرج المنة ويطوعه الى حد نصاب احد
 ما في رايهم وعزرون دينار على الاظهر والظاهر ان نصابه في النصاب الاول

فلا يعتبر النصاب الثاني لاحد من بل يجب اخراج خمس ما زاد على النصاب الاول ولو كان
 بقدر خمس حبات ويترتب في الاخر من البر اخراج المؤنة والعوض ويبلغ قيمته دينار
 على الاقوى فيسقط الخمس عن النقص عن مؤنة المؤنة وان لم يسقط من خمسة كوز من الارباع
 ولا يترتب الجواز والعوض في الدنيا الذي هو النصاب بل لو اخرج ما قيمته دينار في
 عدة ايام لم تعدت تلك الايام بل ولو تعرض في البين وجب الخمس ولو اترك جبة
 في العوض اعتبر بوجوب نصيب كل واحد منهم النصاب ويقسم انواع المخرج بعضها الى
 بعض في التقويم والظن ان لشك غيره من الحيوان المخرج بالعوض كالمخرج بغيره
 في الدحل كحنا الارباع وعدم يتعلق حكم العوض به فيعبر فيه اخراج مؤنة السنة
 وان كان عدمه احدط وفي وجوب الخمس في الغر اعني الروث والآية البحرية
 ونحوه من غير اعتبار الدنيا عند اضرابه بالعوض والنصاب المعدن عنده اخذه
 من وجه الماء او ان حصل قول قولي مع انه احوط ويترتب في الارباع كونهما فاقده
 المكونة السنة له ولغيره من غير اسرار ولا تغير والظن ان المستثنى ما يقتضي العرف
 مخرجا ومؤنة له ولغيره سواء كان مؤنة مما يقتضي اليه في القبيض ام كان زائدا
 عليه كمؤنة الاسكار لمباحة التي تكون من عدة امثاله والحقائق اللازمة لتبذره
 او كفاية ومؤنة وما يقتضيه نفسه من دابة وافر وثوب ونحوها مما يتعلق بكافة عادة

اتحاد

وهذا ان كان عليه واجب النقطة ام لا ان كان مما يصدق عليه الابطال وفي نقص
 اعتبار اخراج السلطان ابقه وانما اخرج ما ياتخذ الظلم منه فلهذا اوجب نفسه به اعتبارا والتدبير
 والعدالة لاخره انما يفتى به من غير واحد من الاصناف فلهذا اشكال اذا لم يعد مؤنة له ولغيره
 بل انما يريد اضرابه من يقرضه فلهذا فرار عن الخمس بل من ان كان زائدا عن مؤنة
 السنة له ولغيره الوجه المذكور يجب فيه انما الخمس بالطريق الاول والظن انه يجب
 على المقرض اضرابه مع العلم بالحال ولكن يجب من مال المقرض ومع عدم العلم فالكلف
 بالخراج هو المقرض وكذا الظن ان ما يقتضي انما يقتضي بالنسبة الى عام المخرج فلهذا
 المؤنة بعده لا يسقط الخمس ويغير في كل كل يوم كوز زائدا مما يقتضي اليه الى زمان
 يتم به السنة بالنسبة الى ذلك اليوم ويكفي يوم واحد وهكذا فلهذا اوجب اليوم
 الاول من سنة يتعلق به نفس وان كان سرج اليوم الثاني من كفاية اليه في زمان
 يتم السنة وكذلك الايام الثانية فيعتبر كل يوم عطفة فبذلك يوجب اخراج خمس كل
 زائد في مدة سنة يومه وعدمه في غيره ولو كان عدم الزيادة بسبب زيادة المؤنة
 الا بغيره بالنسبة الى سنة الارباع اللاحقة في السنة المشتركة ولا فرق فيما ذكره من
 القليل والكثير هذا فيما اذا ائتمنوا المكاسب عرفه واداه اذا ائتمنوا لظلم الا ائتمنوا
 المحل من حين ظهوره شي من الزيج وانما النصاب الارباع الى حد بعيد وكل الى عام

يوم بعده ثم يوم

حول دافع الخس من القرض عن مؤنة ذلك الحول دفعة للدارك والذخيرة ولو كان له
 مال آخر لا يخس فيه فليس مقتضى المؤنة منه اولى الرجوع او من سنها بالنسبة اوجه الثاني
 اوجه الثالث احوط واحوط الاول ولو كان محتمل لم يكن عليه مؤنة بان كان مؤنة
 من ابيه او نحوه فالظن عدم اعتبارها فيجب الخس من الخس ويشترط في وجوب اخرج
 الخس من المال المسترجع الانتباه في القدر والمالك فلو عرضها سقط وجوب الخس على
 يجب الاداء اليه والاستحلال منه ولو عرف المالك خاصة صالحة بما يرضى ما لم يطلب بها
 يزيد عما يحصل به يقين البراءة مع احتمال الاكتفاء بدفع ما يقينين منها ووجه
 الا ان الاول احوط ولو علم انه احد من الجماعة المحضرين وجب التخلص
 من الجميع بخلاف الصلح ولو عرف المقدار خاصة سواء عرفه في الليلة بان عرفه انه
 زائد على الخس ولم يدركه الزائد او علم انه ناقص من غير تقييد او علم بالغير
 بان علم انه بقدر الخس لا يزيد ولا ينقص او علم انه مقدار معين زائد على
 الخس او ناقص فلا يبعد وجوب التصديق به في ارباب الزكوة مع اليأس القطعي
 من المالك ويختل ونوع الجمع الى الاصناف الثلاثة الهاشمية ولقد احوط
 وفي صورة عدم العلم بالمقدار في التحقيق مع العلم بكونه انقص من الخس
 مثلا اخرج ما يحصل به البراءة اليقينية ويختل قويا الاكتفاء باخراج ما يتحقق

انتفاءه عنه ولكن الاول دأب في خسران تصديق به عن المالك ثم ظهر فان رضى
 باصله والآن في القمان وعدم وجهان بل قولان احوط ^{الاول} وان كان الاول الثاني
 اوفى بالاصل ولا يغير حلول الحول فيها بغير الخس ولكن يخرجهما في الاربع كما
 لاحتمال زيادة المؤنة بتجديد الولد او المملوك او الزوجة او غيرها او حصول غرامة
 او صدقة غير متوقعة او نحوه ذلك مع انه احوط المطلب الثالث في بيان من له
 امانة اخذ الخس بكونه حقا له من الله وهو مستحقه ومعرفة وهم ستة الله ورسوله ودار
 القربى وهذا الامم فلهذه سبب ثلثة وهي الان للامم م والتباني والمساكين وابن
 السبيل وهم المفقونون في الانتفاع ويشترط في هذه الثلثة انتسابهم الى العبد المطلب
 جدي بغير سوا كما نوافي ابي طالب كالعبد المفقون الى الامم المتداولة كالعبد
 والموسر وغير ذلك والعقيلي او من العباس او من الخارث او ابي لهب ولا فرق
 بين الكفر والانتفاء ولكن لا بد من الانتساب بالاب فلا يكفي الانتساب بالام
 خاصة في الاظهر ولا بد العلم من كونهم امانيين او حكمهم على الاحوط بل الاظهر ولا
 بد العلم من جهة ابي السبيل الخس في بلد التسليم وان لم يخرج يجمع اليه في بلدة
 فلا يعطى من بيتهم من بيعه او نحوه مما لا يتغير ببيعته او نحوه ذلك على الاحوط
 بل الاظهر ويشترط على الاظهر فقر النبي كما المساكين فقرا شرعي بعد تحقق مؤنة

شته له بالفعل ولو بالقوة وعدم وجوده فيجب عليه نفقة مع تمكنه وامتناعه من اليد لا في
 او الا في اوجده ذلك ولا يغير العدة التي في هذه النفقة على الاقوى وان كان اعتبارا احوط
 واولى ولا يجب لبط السهام النفقة الا في الاصل في النفقة ولا يبط سهم كل
 صنف على التخاصص على الاقوى وان كانا احوط واولى سيما الاول نعم ان شق الثاني
 بل الاول ايجه يقتصر على من حضر في البلد وبسط عليهم وينقل ما بقية النبي او الامام
 لنفسه بعده الى وارثه والامام فاضل المقصود في قدر الكفاية للنفقة مع الانتفاء
 وعليه تمام ما نقص من يتجهون اليه في مؤنتهم على الاقوى والاحوط ان لا ينقل
 الخمس من بلده الى آخر مع وجود المستحق فيه وان كان الجواز اقوى سيما اذا كان وكيل
 محضر الذي من بلده آخر موجه وان بلده فاعطى الخمس ذلك الوكيل بل الظاهر ان ذلك
 في جوارحه وعدم ضمان الواقع ولكن لو نقد مع ذلك يكون ضمانا مع التلف ومع
 فقد المستحق في بلد الخمس ينقل ولا يضمن للطالب الرابع في الانتقال وهي المختصة
 بالامام وهي غرة الاول الذي المملوكة المأخوذة من الكفار ثم غير قتال سواء
 انجلى اربابها وخرجوا عنها وبعدها بلا اهل وسلموا الى المسلمين طوعا بان يكونهم من
 التسقط عليها لغيره مع بقية ثم فيها الثاني الارض الحرة التي لا ملك لها من
 الادميين ولا ينفع بها احد او التي لا يكون لها اهل معروف ويصدق عليها كونه

خرابا سواء تقدم الملك بان كانت ذات ملك ثم ملك ما لهما ولو كان مسلما او
 ويحتمل قويا كون ما يصدق عليه كونه خرابا وان كان له ملك معروف ومحمول منها وثقا
 ملك على المذنب مع انه احوط في الجدة ان لم ينقل كونه اظهر الثالث والاربع رد الجبال
 ويطحن الارضية وما يكون فيها من الاشجار والاهجار ونحوها والمرجع فيها الى العرف
 والعادة الخامس الامام والمراد هو الارض المملوكة من القصب ونحوه والمجتمعة بحوم
 الانواع النفقة لكان في الاراضي المملوكة لميلوكا رضى المسلم كما عن جنته وثقا
 لبعض الاجابة وان كان التقيدي بما في غير ارض المسلم كما لارض المملوكة له والمفترقة
 لرغوة كما عن الحق والتمجده صاحب المدارك واصطلح ترجمته صاحب الذخيرة احوط
 واولى في الجدة الخامس والسادس صواب في الملك الحريرية وقطاعهم وقرا الاراضي
 باصطفاها ملك اهل الحرب بنفسه ورضى به من يتقدم ويحول والثانية بما كان
 كذلك من غير النقل كالاراضي ورتبا يقرر ان بالتقديس وكيف كان فلا بد من
 كونها مفضية من المسلم او المسلم المصلحة للاسلام وهو الذي الثاني من يتقدم على غير
 اذن الامام ثم التماس ميراث من الارث له من الاهل والاقرباء ونحوها
 العشر ما اصطفاه الامام من نفسه من القبايم كسوب وموسى وجارية وغيرها
 اذ لم ذلك ولا وجه لتقيده بعدم الاجاب كما في الفتاوى بل لا يخلو عن سواء

الاربع بل انزيد وقد يعنى الانتقال المعادن وان لم يكن في الارض ومقتضى ان الشمس
 فيها شمس سواء وفاقا للشمس وغيره ولا يجوز حال حضور الامام العرف في خصايه
 غير اذنه وانه حال الغيبة كاستل زمانها فقد يبع لنا معاصر الشيعة الاثني عشرية
 مالا يدرك منه وهو ثلثة الاول المتكلم المفردة بالجواري المسببة من دار الحرب فانه
 يجوز بيعها ووطؤها وان كانت باجمعها او بعضها حال الامام مطلق الاطهر باجمعتها
 في حال الظهور ايضا وان كان العدم احوط وهكذا في التزاري ومهر الزوجة مع
 تأمل فيه من جمع ما يجب فيه الخس من غير اخفاص من ارباع التجارة وان كان الاخفاص
 من الارباح احوط واهوط منه اداء الخس من الكلال الثاني المالكين المفردة بما يتخذ منها
 فيما يتحقق بالامام من الارض ومن الارباع بمعنى انه يستثنى من الارباع ما يترى
 به المالك من الحاجة ويرجع الاول الى الارض المباحة في زمن الغيبة والثاني
 الى المكون المستثنى من الارباع وفي الذبقة ولا يبعد ان يكون المراد بها شئ
 المالك من فيه الخس ومقتضى الصحيح ان كل ما كان في ايدي الشيعة من الارض
 فهي محقة لهم الى ان يقوم العالم فباخذ الارض من ايديهم وخرجهم عنها صفة
 ملا يتحقق بالمسكن بالبيعة والمغرس وهو ولقته الاطهر ولقته مراد الاصل
 القم منها مجرد ابا حدة النقص بالبناء والاعراس فلا يبع النقص بالبيع والجهة

والوقف ونحوها فلا يحوط بل الاظهر في صورة ارادة نقل الارض الى الغير هو النقل
 بالمصلحة ولا اشكال في دخول الثاني ايضا وانما ما ذكره صاحب الذبقة في احد مستند
 مع انه خلاف الاحتياط واما غيره فذكرنا سبيل من اسوال الامام كبريات كونه الاحوط
 عدم ابا حدة الشيعة وان كان مما يلحق اليه في النقيض عوجه السهو كما قلنا
 الحزم بل مطلق بل لا بد من تعريفه الى نائبه وهو المجتهد العادل فيعمل بالحق وجه
 انه الثالث المتجر ومهره في التجارة الذي يتجر به اذا كان من اشراف الشيعة
 لا يخفى وكان فيه حقه في حفظ الخس من غيره او من ربحه وقد تغير المتاجر بما يترى من
 الغنيم الى اخره من اهل الحرب في حال الغيبة وان كانت بأسرها او بعضها للامام ولا
 بأس به وعن بعض فقهاء ما يكتب من الارض والاشجار المحقة بالامام ولم احد
 غير ابا حدة النقص المذكور كالبيع وليل الاقوى عدم اشتراط الفقر في البيع
 من الشيعة والظن عدم وجوب اخراج حقة الموجودين من ارباب الخس عليهم
 من المكس ونحوها وان كان الاصل احوط اعلم ان نقف الخس الذي هو الحق
 الامام يعرف اليه او الى نائبه حال ظهوره وعدم غيبته وفي حال الغيبة يعرف
 الى الاضاف الموجودين وهو التمسك بالاطهر الاسد الاحوط في الجدة وانما يتناول
 ذلك الحاكم اشرعي وهو المجتهد العادل الامام فيجب صرفه اليه يعرف اليهم



وجودهم والى الموالى مع فقدهم على ظاهر بعض الاخبار رجوا زخرفه فى المصالح الدنيوية

التي تختل مدونتها نظام الدين والد العالم بالحكامه

وله الحمد على اتقائه والعلاوة على نبوته واليه خرافانه وقد

اتقوا ذلك فى سنة هزار و دويست و ثمان

تمت الكتاب بعون الملك وهاب

صاحب امين كتاب يارب

از بلاهاى بد اما نشخه

من ندائى كه حيت مقصودى

ان الحى مقصود است

تمت هذه النسخه فى يد اقل

طلبه مسجد ولد

آخوند ملا محمد

وماوند

سنة ١٢٠٢





